

مجلة أوربة

للدراسات والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية

REVUE AWRABA

Pour les études et les recherches juridiques et les sciences humaines

مجلة أوربة

"للدراسات والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية"

REVUE AWRABA

" POUR LES ETUDES ET LES RECHERCHES JURIDIQUES ET LES SCIENCES HUMAINES"

إدارة ورئاسة تحرير: الأستاذة سلوى الإدريسي
العدد: العاشر / شتنبر / 2026
رقم الإيداع القانوني: Dépôt Légal: 2025PE0029

للتواصل مع المجلة:
0663333936 :
revueawraba@gmail.com :
revue awraba

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمجلة ©

اللجان العلمية للمجلة:

الإدارة ورئاسة التحرير:

الأستاذة سلوى الإدريسي

محامية بهيئة فاس

تنسيق:

عبد العزيز لعبيدي

دكتور في الفقه المقارن بالقانون

أستاذ زائر بجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الشريعة بفاس

نبيل علواني

محامي بهيئة فاس

وباحث متخصص في القانون الخاص

لجنة التحكيم الخاصة بالعلوم القانونية

الاسم	التخصص
بهيجة فردوس	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية بفاس تخصص القانون الخاص.
رقية أشمال	أستاذة جامعية متخصصة في القانون العام/ جامعة محمد الخامس/ الرباط
عبد النبي أضريف	أستاذ التعليم العالي ونائب عميد بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية بعين السبع الدار البيضاء.
نادية النحلي	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الاجتماعي والحماية الاجتماعية بكلية الشريعة بفاس
نرجس البكوري	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الخاص/ جامعة سيدي محمد ابن عبد الله/ فاس
جميلة العماري	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الخاص/ كلية الحقوق بطنجة
حنان سعيدي	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الخاص/ كلية الحقوق بالقنيطرة
نورا خير	أستاذة التعليم العالي بالمعهد الملكي لتكوين الأطر بالرباط تخصص قانون خاص
صليحة حاجي	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول.
أمال ناجي	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول بوجدة.
عبد الواحد الدافي	أستاذ جامعي / متخصص في القانون الخاص/ كلية الحقوق- جامعة شعيب الدكالي بالجديدة
أمين السعيد	أستاذ جامعي متخصص في القانون الدستوري والعلوم السياسية/ كلية الحقوق بفاس
عبد الإلاه محبوب	أستاذ جامعي متخصص في القانون الخاص/ كلية الحقوق بتطوان
هشام العقراوي	أستاذ جامعي / متخصص في القانون العام – القانون الإداري والمنازعات، بالكلية متعددة التخصصات ببني ملال – جامعة السلطان مولاي سليمان
حسن الرحيبة	أستاذ جامعي متخصص في العلوم الجنائية، كلية الحقوق بفاس

نبيل البكوري	أستاذ جامعي متخصص في القانون الخاص بكلية الشريعة بفاس
عبد اللطيف الشدادي	أستاذ جامعي متخصص في القانون العام بالفرنسية – القانون الإداري/ كلية الحقوق بطنجة
عبد الغني بلغمي	أستاذ جامعي متخصص في القانون العام – العلوم الإدارية/ كلية الشريعة بفاس
عبد الإله سطي	أستاذ جامعي متخصص في القانون العام – العلوم السياسية والقانون الدستوري، كلية الحقوق – جامعة ابن زهر بأكادير
خالد شيات	أستاذ جامعي متخصص في القانون الدولي/ جامعة محمد الأول بوجدة/ رئيس مركز رؤى الشرق للدراسات
خالد الوالي العلمي	أستاذ جامعي متخصص في القانون الخاص / كلية الحقوق بفاس
جواد مامون	إطار بوزارة التعليم العالي، باحث في الدراسات السياسية والحكامة الترابية
حفيظة الوزاني	قاضية بالمحكمة الابتدائية بفاس – خبيرة في قضايا الأسرة – باحثة في العلوم القانونية
ميمون الباب	دكتور متخصص في القانون الخاص
أحمد ابراهيمي	دكتور في القانون العام
أشرف ركراكي	دكتور متخصص في القانون الخاص/ أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط
غزلان البوعبدلي	دكتورة متخصصة في القانون العام/ جامعة محمد الخامس بالرباط
بدر الحيمودي	دكتور متخصص في القانون الخاص/ أستاذ زائر بجامعة القاضي عياض بمراكش.

لجنة التحكيم الخاصة بالعلوم الإنسانية

الاسم	التخصص
عبد الرحمان طنكول	أستاذ جامعي متخصص في الأدب الفرنسي
حاتم امزيل	أستاذ جامعي متخصص في علم النفس/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
نبيل الصافي	باحث في التحليل النفسي وعلم النفس القيادة وعلم الاجتماع القيادة
يحيى العميري	باحث في علم النفس/ أستاذ مادة الفلسفة بالثانوي التاهيلي
ناريمان العكري	دكتورة متخصصة في الفلسفة / أستاذة مادة الفلسفة
حسن احجيج	أستاذ جامعي متخصص في اللسانيات بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
بن عبد الله الحفياني	أستاذ جامعي متخصص في اللغة العربية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة الحسن الثاني بالمحمدية
نجية نشيط	أستاذة جامعية متخصصة في الأدب العربي وفنونه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس
إلياس الهاني	أستاذ بجامعة أهومي البريطانية، متخصص في الفكر الإسلامي
عبد الله منيوي	دكتور متخصص في الفقه المقارن بالقانون/ أستاذ مادة التربية الإسلامية بفاس
يوسف العلمي	دكتور متخصص في العلوم الشرعية
رضوان بالحاج	دكتور باحث في العلوم الشرعية والقانونية
هشام الحايك	دكتور في الدراسات الإسلامية، تخصص الفقه والأصول
يسير الأزرق	أستاذ محاضر مؤهل بكلية الشريعة بفاس تخصص اللغة الإنجليزية
الشيخ حبتا	دكتور في التاريخ الحديث والمعاصر في معهد البحوث والدراسات التاريخية بمصر
جواد أبو زيد	دكتور في الجغرافيا البشرية أستاذ مؤهل كلية الاداب و العلوم الإنسانية مكناس .

شروط وضوابط النشر بمجلة أورية للدراسات والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية

- احترام قواعد النشر والالتزام بالأمانة العلمية
- ضرورة إدراج الإحالات بالمقال
- ملاءمة موضوع المقال أو المساهمة العلمية مع مجال وتوجه المجلة
- إرفاق المقال بالبيانات التعريفية الأساسية لكاتبه
- ترسل المقالات دون ملخصات وعليه يتم حذف الملخص من أي مقال يتم قبول نشره
- يجب إرسال المقال بصيغة الوورد (word)
- جميع المقالات يجب إرسالها حصرا إلى البريد الإلكتروني للمجلة:

revueawraba@gmail.com

- جميع الآراء والمعلومات الواردة بالمقال وما به من سرقات علمية، تحت مسؤولية الكاتب الشخصية
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا على آراء أصحابها
- يتم التواصل مع صاحب المقال وإعلامه بقبول أو رفض نشر مقاله في جميع الحالات وفي أقرب وقت
- للمجلة الحرية في نشر المقالات بصيغة إلكترونية وورقية

مقالات باللغة العربية

الرقابة الاتفاقية وتنازع السلطة التفسيرية: حدود بناء قانون دستوري مشترك في أمريكا اللاتينية

Conventionality Control and Contested Interpretive Authority: The Limits of the Ius Constitutionale Commune Project in Latin America

إعداد:

ياسين بزاز: دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

محمد خليل أكديحي : طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط

الملخص

يتناول هذا المقال القوة القانونية التي يكتسبها اجتهاد المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان داخل القضاء الدستوري الوطني، ومدى إسهامها في بناء قانون دستوري مشترك في أمريكا اللاتينية. وينطلق من سؤال مركزي مؤداه: كيف تحدد المحاكم الوطنية مرتبة التفسير الإقليمي وآثاره القانونية حين تظل السلطة التفسيرية النهائية موضع تنازع؟ يعتمد المقال تحليلاً فقهياً ومفاهيمياً منظماً لعينة قصدية من الاجتهادات الإقليمية والوطنية الصادرة بين سنتي 2001 و2023. ويستعين بمصفوفة تميز بين السند القانوني، والجهة المصدرة، ونوع الوثيقة القضائية، وموقع القول داخلها، ونطاقه الشخصي، ومدى استقراره بالتكرار، مع الفصل بين واجب التعامل مع الاجتهاد وقوة النتيجة المترتبة عليه. تكشف القرارات المدروسة غياب نموذج موحد للتلقي القضائي، فبينما ينتج السند الاتفاقي المباشر آثاراً ملزمة في مواجهة أطراف الحكم، تظل دعوى القيمة التفسيرية العامة تجاه الدول التي لم تكن طرفاً في النزاع أضعف سنداً وأكثر خضوعاً للوساطة الدستورية الوطنية. وتبرز الحالات المكسيكية والكولومبية والأرجنتينية صوراً متباينة من وجوب المراعاة، والإلزام المشروط، والوزن التفسيري المرتفع، والتكييف في مرحلة التنفيذ. ويخلص المقال إلى أن الاجتهاد الإقليمي أسهم في تكوين مشترك دستوري موضوعي جزئي، من دون أن يفضي إلى سلطة تفسيرية موحدة أو إلى

قانون دستوري مشترك مكتمل مؤسسياً. وتظل هذه النتيجة محصورة في القرارات المختارة، من غير ادعاء قياس انتشار الرقابة الاتفاقية أو درجة ترسخها..

Abstract

This article examines the legal force acquired by the jurisprudence of the InterAmerican Court of Human Rights within domestic constitutional adjudication and its contribution to the formation of a common constitutional law in Latin America. It addresses a central question: how do domestic courts determine the status and legal effects of regional interpretations when ultimate interpretive authority remains contested? The article adopts a structured doctrinal and conceptual analysis of a purposively selected body of regional and domestic decisions issued between 2001 and 2023. It employs a source matrix distinguishing the legal basis, issuing authority, type of judicial document, location of the relevant proposition, personal scope, and stability through repetition. It also separates the duty to engage with regional jurisprudence from the legal force of the resulting conclusion. The decisions examined reveal no uniform model of domestic reception. While a direct treaty basis may generate binding effects for the parties to a judgment, claims to general interpretive authority over States that were not parties to the dispute remain less firmly grounded and more dependent on domestic constitutional mediation. Mexican, Colombian, and Argentine decisions illustrate differentiated forms of required consideration, conditional binding force, heightened interpretive weight, and adaptation at the implementation stage. The article concludes that regional jurisprudence has contributed to a partial substantive constitutional commonality, but not to a unified

interpretive authority or an institutionally complete common constitutional law. This conclusion is limited to the selected decisions and does not purport to measure the diffusion or entrenchment of conventionality control.

Keywords: Conventionality control; InterAmerican Court of Human Rights; Interpretive authority; Domestic judicial reception; Constitutional pluralism; Common constitutional law; Latin America.

مقدمة

نشأ النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان استجابةً لسياق سياسي وقانوني محدد. فقد شهد عدد من دول أمريكا اللاتينية، خلال حقب الحكم السلطوي والعسكري، انتهاكات واسعة النطاق اقترنت بترتيبات قانونية — كانت قوانين العفو أبرزها — حالت دون المساءلة القضائية عنها. وفي هذا السياق اعتُمدت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة 1969 ودخلت حيز النفاذ سنة 1978، فأُنشئت آلية قضائية إقليمية تتولى تفسيرها وتطبيقها.[1] غير أن الفصل الإقليمي في المنازعات الفردية ظل قاصراً عن بلوغ البنى المؤسسية والتشريعية التي تُنتج الانتهاك أو تحول دون جبره. ومن هنا تبلورت، ابتداءً من سنة 2006، الرقابة الاتفاقية، أي إسناد المحكمة الأمريكية إلى القاضي الوطني نفسه مهمةَ مقارنة القاعدة الداخلية بالمعيار الاتفاقي وترتيب أثر على نتيجة تلك المقارنة.

وهذا المسار موثّق ومستقر في الأدبيات، ولا يشكل موضع الجدة في هذا المقال. فالسؤال الذي يبقى مفتوحاً ليس كيف نشأت الآلية، وإنما ما القوة القانونية التي يكتسبها الاجتهاد الصادر عن المحكمة الإقليمية، ومن يملك تحديد هذه القوة. وهو سؤال يقع عند تقاطع ثلاثة نقاشات لا تُدار عادةً مجتمعة: نقاش مشروعية التوسع القضائي الإقليمي، ونقاش تحول البنى الدستورية الوطنية، ونقاش شروط تكوّن نظام قانوني مشترك عابر للحدود.

وتتوزع الكتابات المتصلة بالموضوع على ثلاثة تيارات. فقد قرأ **التيار الأول**، وهو تيار أدبيات القانون الدستوري المشترك والدستورية التحويلية، التحولاتِ المعاصرة في القانون العام بالمنطقة بوصفها تشكّلاً لفضاء دستوري إقليمي مشترك ذي وظيفة تحويلية.[2] وهو قوي في بناء الإطار المعياري، وإن مال في بعض صيغه إلى الانتقال من الغاية التحويلية للمشروع إلى افتراض تحققها، وقد وُجّه إليه من داخل الأدبيات نقدٌ يعتبره مشروعاً أكاديمياً «قيد الإنشاء» أكثر منه وصفاً لواقع قائم.[3] وأما **التيار الثاني**، وهو تيار نقد التوسع الاجتهادي، فقد ركّز على حدود السلطة التي تملكها المحكمة الأمريكية في استحداث التزامات لم يُنص عليها

[1] American Convention on Human Rights, 1969, arts. 1(1), 2, 23, 25, 62, 68(1).
[2] Bogdandy, Ferrer Mac-Gregor, Morales Antoniazzi, Piovesan & Soley (eds.), *Transformative Constitutionalism in Latin America*, opening chapter: "Ius Constitutionale Commune en América Latina: A Regional Approach to Transformative Constitutionalism".
[3] Coddou Mc Manus, "A critical account of Ius Constitutionale Commune in Latin America", pp. 110–.138

صراحةً عند اعتماد الاتفاقية.[1] وهو دقيق في فحص السند، وإن انصرف في كثير من صيغه إلى مشروعية الآلية أكثر مما انصرف إلى تفكيك آثارها. وأما **التيار الثالث**، وهو تيار أدبيات الحوار والتلقي القضائي الوطني، فقد عالج تفاعل المحاكم الوطنية مع الاجتهاد الإقليمي ووثّق صيغ تلقّيه،[2] وتناولت كتابات حديثة داخله مسألة تعدد المفسّرين المخوَّلين لأحكام دستورية واحدة، وهي المسألة التي يتصل بها سؤال هذا المقال اتصالاً مباشراً.[3]

وموضع الإسهام الذي يقترحه المقال أن قسماً من هذه الأدبيات لا يدمج دائماً فحصَ السند الإقليمي وفحصَ القوة التي تمنحها له المحاكم الوطنية في أداة تحليلية واحدة، فيُدرس أحد الفحصين على حدة، أو يُنتقل من قوة الادعاء الإقليمي إلى افتراض قوة مماثلة في التطبيق الداخلي. ومن دون الجمع بينهما يصعب تحديد ما إذا كان التفاوت الملاحظ نقصاً عارضاً في الإنفاذ أم خاصية مدرجة في بنية الآلية.

ومن هنا تُصاغ إشكالية المقال في سؤال مركزي مفاده: **ما القوة القانونية التي يكتسبها اجتهاد المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وكيف تعيد المحاكم الوطنية تحديد هذه القوة داخل نظمها الدستورية؟** ويتفرع عنه ثلاثة أسئلة: أولها عن السند الذي تستند إليه المحكمة الأمريكية في كل ادعاء تنسبه إلى الرقابة الاتفاقية، وثانيها عن الصفة التي تمنحها المحاكم الوطنية لهذا الاجتهاد داخل استدلالها الدستوري، وثالثها عمّا يكشفه الجمع بين الفحصين عن شروط بناء قانون دستوري مشترك في المنطقة.

ويدافع المقال عن أطروحة واحدة، مفادها أن **القوة القانونية للاجتهاد الإقليمي ليست كتلة موحدة، وإنما تتحدد بمباشرة سندها الاتفاقي وبكيفية تلقيها وإعادة صياغتها داخل القضاء الوطني**. ويترتب على ذلك أن الحكم الإجمالي على «إلزامية الاجتهاد الإقليمي» حكمٌ يخفي تفاوتاً ذا دلالة نظرية، وأن تحديد هذه القوة ليس معطى قائماً سابقاً على التلقي الوطني، بل ناتجٌ عن تفاعل بين مستويين قضائيين.

---

[1] Dulitzky, "An Inter-American Constitutional Court?", pp. 45–91; Contesse, "The final word?", pp. 414–435.

[2] Nogueira Alcalá, "El control de convencionalidad y el diálogo interjurisdiccional", pp. 221–270; García Ramírez, "El control judicial interno de convencionalidad", pp. 123–159; Burgorgue-Larsen, "Conventionality Control: Inter-American Court of Human Rights (IACtHR)", MPEiPro; Henríquez Viñas, "La naturaleza del control interno de convencionalidad", pp. 131–157; Henríquez Viñas & Núñez Leiva, "Conventionality Control: An Expression of the Basic Elements of the Judicial Function", pp. 122–137.

[3] Celis Vela, "El control de convencionalidad y la concurrencia de intérpretes autorizados de disposiciones constitucionales", pp. 1332–1359.

وأما «القانون الدستوري المشترك» فيُعامَل في هذا المقال **أفقاً تفسيرياً ونتيجة ممكنة** لا ظاهرة مثبتة، فالسؤال المطروح ليس ما إذا كان هذا المشترك قائماً، وإنما ما الشروط القانونية التي يتوقف عليها تكوّنه، وأي منها تسنده المادة المفحوصة وأي منها يظل خارج مداها.

وهذه دراسة تعتمد تحليلاً فقهياً مفاهيمياً منظماً لاجتهادات إقليمية ووطنية مختارة اختياراً قصدياً، ولا تقيس الترسخ ولا الانتشار، ولا تختبر علاقة سببية. وتُبسَط تفاصيل المادة ووحدات التحليل وحدود الاستدلال في المبحث الأول.

وتنتظم المعالجة في أربعة مباحث: يبني الأول الإطار المفاهيمي والمنهجي وأداتَي التحليل، ويفحص الثاني البناء الاجتهادي الإقليمي لقوة الاجتهاد وسنده، ويفحص الثالث إعادة تحديد هذه القوة في القضاء الوطني، ويستخلص الرابع الحصيلة ويناقش التوتر بين اتساع الادعاء ومباشرة سنده، وحدود بناء المشترك الدستوري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي وأداتا التحليل

يضبط هذا المبحث المفاهيم ضبطاً يمنع الخلط بين المشروع المعياري وبين ما يمكن إثباته، ويبني الأداتين اللتين ستُفحص بهما المادة في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: ضبط المفاهيم وبناء الدراسة

كثير من الخلاف حول أثر الرقابة الاتفاقية ليس خلافاً في الوقائع القضائية، وإنما في المفاهيم التي تُوصف بها تلك الوقائع، وفي حدود ما تسمح به المادة المتاحة من استنتاج.

الفقرة الأولى: القانون الدستوري المشترك أفقاً تفسيرياً

يجري في الكتابات خلطٌ متكرر بين ثلاثة عناصر متمايزة في وضعها المعرفي، يترتب عليه انتقالٌ غير مشروع من الادعاء المعياري إلى الاستنتاج الوصفي.

فمشروع القانون الدستوري المشترك في أمريكا اللاتينية هو، قبل كل شيء، مجموعة ادعاءات معيارية حول ما ينبغي أن يكون عليه القانون العام في المنطقة. وقد نشأ استجابةً لعجز بنيوي تمثل في إرث

الإفلات من العقاب وهشاشة سيادة القانون وعمق اللامساواة، فوظيفته المعلنة التحويل لا التنسيق.[1] ولا يُقصد به وجود دستور واحد للمنطقة، ولا قيام تدرج معياري يُخضع الدساتير الوطنية لنص إقليمي أعلى، وإنما تقارب حول نواة مشتركة من المعايير الحقوقية.

وأما **دخول المعايير الإقليمية في الاستدلال الدستوري الوطني** فعملية، أي المسار الذي تكتسب به معايير ذات مصدر إقليمي، داخل نظام قانوني وطني، وظائفَ تُنسب عادةً إلى القاعدة الدستورية. وأما **الترسخ** فنتيجة قابلة للملاحظة، أي ما يمكن رصده فعلاً من إعمال متكرر ومستقر لتلك المعايير. والتنبيه المترتب على هذا الفصل الثلاثي أن الغاية التحويلية للمشروع ليست دليلاً على تحقق التحول، فلغة المشروع معيارية تحدد ما ينبغي أن يكون، ولا تصلح مصدراً لإثبات ما هو كائن.

ولهذا يُعامَل «القانون الدستوري المشترك» في هذا المقال أفقاً تفسيرياً: فهو الغاية التي تُقاس إليها الادعاءات المفحوصة، لا الواقعة التي تُستنتج منها، والسؤال المفيد ليس ما إذا كان قد تحقق، وإنما ما الذي يتوقف عليه تحققه.

وتفترق هذه العملية عن أربع ظواهر مجاورة: **تدويلِ القانون الوطني**، وهو يتحقق بمجرد إدراج معايير دولية في المنظومة الداخلية بأي مرتبة كانت من غير أن يعمل المعيار مرجعاً للصحة أو قيداً على الأغلبية، و**تنفيذِ الالتزامات الدولية**، فالامتثال المحدود لحكم بعينه لا يكفي بذاته وإن أسهمت فيها تدابير التنفيذ البنيوية، و**إضفاءِ الطابع القضائي على قضايا حقوق الإنسان**، وهو قد يتحقق داخل النظام الوطني وحده، و**الاستعمالِ العادي لاجتهاد محكمة دولية** مورداً تفسيرياً، وهي ممارسة لا تفترض بذاتها إعادة توزيع للسلطة القضائية. والفارق الحاسم ليس في وجود المعيار الإقليمي داخل النظام الوطني، وإنما في **الوظيفة** التي يؤديها هناك.

ويُرفع، ختاماً، اشتراط ضمني كثيراً ما يُدسّ في النقاش: إذ لا يُشترط التجانس ولا اكتمال النظام لوجود قانون دستوري مشترك، فالقانون الدستوري، في التجارب الوطنية نفسها، يمكن أن يكون متنازعاً وغير متجانس دون أن يفقد صفته. والسؤال ليس ما إذا كان المشترك مكتملاً، بل ما درجة انتشاره وما موضوع النزاع داخله.

[1] Bogdandy, Ferrer Mac-Gregor, Morales Antoniazzi, Piovesan & Soley (eds.), *Transformative Constitutionalism in Latin America*, opening chapter.

الفقرة الثانية: المادة والمنهج ووحدات التحليل وحدود الاستدلال

يعتمد المقال تحليلاً فقهياً مفاهيمياً منظماً لاجتهادات إقليمية ووطنية مختارة اختياراً قصدياً. وهو لا يقيس الترسخ ولا الانتشار ولا يختبر فرضيات سببية، لأن المادة المتاحة لا تسمح بذلك: إذ ليست بين يدي الباحث مؤشرات كمية عن تواتر إعمال الرقابة الاتفاقية في المحاكم الوطنية، ولا بيانات مقارنة عن معدلات الامتثال. وما يقوم به المقال هو أنه يفحص السند القانوني لكل ادعاء إقليمي، ويحدد الصفة التي منحتها له قرارات وطنية بعينها، ثم يقرأ العلاقة بين الفحصين.

ويتعين التمييز بين إطارين لا يتطابقان: فالنظام الأمريكي لحقوق الإنسان هو الإطار القضائي الأوسع، ويشمل دولاً تنتمي إلى تقاليد دستورية متباينة، بينها دول الكاريبي ذات التقليد الأنغلوسكسوني، أما أمريكا اللاتينية فهي المجال الذي يُصاغ فيه مشروع .ولذلك فالمادة الوطنية المدروسة لاتينية أمريكية حصراً، في حين تُستدعى قضية إقليمية واحدة تخص دولة كاريبية، هي "بويس وآخرين ضد باربادوس"، لغرض استدلالي محدود لا يُدرج بربادوس ضمن المجال الوطني للمشروع.

ويفحص المقال قرارات مؤسِّسة صدرت بين سنتي 2001 و2023، إقليميةً ووطنية، اختيرت لدلالتها على تحديد قوة الاجتهاد لا لتمثيلها الزمني أو الجغرافي.

أما وحدات التحليل فتختلف باختلاف المستوى. فعلى المستوى الإقليمي، وحدة التحليل هي المقطع الذي تقرر فيه المحكمة الأمريكية قاعدة تتعلق بواجب الرقابة الاتفاقية أو بأثر تفسيرها. وعلى المستوى الوطني، وحدة التحليل هي القرار القضائي الذي تحدد فيه محكمة وطنية عليا أو دستورية الصفة التي تمنحها لاجتهاد المحكمة الأمريكية أو لأحكامها، أو الذي تحدد فيه مقتضى الامتثال لحكم صادر ضد دولتها.

واختيرت المادة الإقليمية وفق معيارين: أن يتضمن الحكم أو القرار صياغة تأسيسية أو معدِّلة لقاعدة الرقابة الاتفاقية، أو أن يكشف مدى امتداد المعيار المرجعي. أما المادة الوطنية فتتألف من ثلاث حالات وطنية مركبة تضم خمسة قرارات قضائية، اختيرت لأنها تعرض ثلاثة مواقع متمايزة للنزاع بشأن سلطة المحكمة الإقليمية: موقعَ تحديد الصفة، وموقعَ تحديد المرتبة، وموقعَ تحديد تدابير الجبر ووسائل تنفيذها. ولا تُقدَّم المكسيك وكولومبيا والأرجنتين حالات تختبر تبايناً على متغير واحد، ولا استجاباتٍ مختلفة للمسألة نفسها، فموضوع النزاع مختلف في كل منها، وهذا الاختلاف هو ما يجعل مقارنتها مفيدة.

ويُصرَّح تبعاً لذلك بثلاثة حدود. أولها أن الحالات الوطنية كاشفة لا تمثيلية، فهي ليست عينة لدول المنطقة ولا لمجموع الاجتهاد داخل كل دولة. وثانيها أنه لا يجوز تعميم قرار قضائي منفرد على نظام وطني كامل، ولهذا لا يصنّف المقال المكسيك أو كولومبيا أو الأرجنتين تصنيفاً ثابتاً، بل يتحدث عن قرارات ومواقف قضائية بعينها. وثالثها أن المقال لا يقيس الترسخ ولا الانتشار، إذ يتطلبان أدلة عن التكرار والاستقرار عبر أنظمة متعددة لا توفرها هذه المادة. وحيثما يقرر المقال أن الموقف المعياري للمحكمة يقف عند حدّ المراعاة المشروطة، فالمقصود ما تقرره في الوثائق المفحوصة، لا حكمٌ على مجموع اجتهادها.

ويقصد المقال بـ«الرقابة الاتفاقية»، في صورتها القضائية الداخلية محل الدراسة، ممارسة القاضي المتمثلة في مقارنة قاعدة أو ممارسة وطنية بالمعيار الاتفاقي، وترتيب أثر على نتيجة المقارنة بالتفسير المنسجم أو بالامتناع عن التطبيق، في حدود اختصاصه، ويُخصَّص تعبير «المواءمة» للإصلاح التشريعي أو المؤسسي اللاحق. وجميع النصوص المنقولة عن أحكام المحكمة الأمريكية وعن القرارات الوطنية مترجمة عن النص الإسباني ترجمةَ الباحث.

المطلب الثاني: أداتا التحليل ومعاييرهما الإرشادية

تقوم الأداتان على منطق واحد: تفكيك ما يُعرض عادةً كتلةً واحدة إلى عناصر يمكن تقدير كل منها على حدة، منعاً للاستدلال بقوة عنصر على قوة سواه. فالأولى تصف السند الذي يقوم عليه الادعاء الإقليمي، والثانية تصف القوة التي يمنحها له القضاء الوطني.

الفقرة الأولى: مصفوفة السند

يستبدل المقال بفكرة «هرم المصادر القضائية» التي تفترض ترتيباً تفاضلياً موحداً **مصفوفةَ سند** تصف كل ادعاء معياري بست سمات مستقلة، من غير أن ترتّبها.

فالسمة الأولى هي **السند القانوني للادعاء**، أي ما الذي يقوم عليه الادعاء في القانون: أهو نص الاتفاقية ذاته، أم قاعدة استخلصتها المحكمة من تفسيرها له، أم بناء فقهي أُقيم على ما قررته المحكمة. والسمة الثانية هي **الجهة التي صدر عنها القول**، أي أهي المحكمة بوصفها هيئة، أم قاضٍ منفرد في رأي مستقل أو معلَّل، أم كاتب فقيه. وفصل السمتين ضروري، لأن الخلط بينهما هو الذي يسمح بنسبة بناء فقهي إلى المحكمة، أو بنسبة رأي قاضٍ منفرد إلى الهيئة التي ينتمي إليها.

والسمة الثالثة هي **نوع الوثيقة وسياقها الإجرائي**، وتتوزع على خمسة أنواع لا يقبل بعضها الرد إلى بعض: نصُّ الاتفاقية، والحكمُ الصادر في الموضوع، وقرارُ الإشراف على تنفيذ الحكم، والرأيُ الفردي أو المعلَّل الملحق بأحدهما، والبناءُ الفقهي. ولكل نوع سياق إجرائي ونطاق حجية ووضع تفسيري خاص به.

والسمة الرابعة هي **موقع القول داخل الوثيقة القضائية**: أهو في المنطوق، أم قاعدة حاكمة في الحيثيات، أم قول عرضي فيها. ويعتمد المقال في التمييز بين الأخيرين معياراً واحداً منضبطاً: **يكون القول قاعدةً حاكمة إذا كان لازماً للفصل في المسألة المعروضة، بحيث لو حُذف اختلّ الاستدلال المفضي إلى المنطوق، ويكون عرضياً إذا أمكن حذفه من غير أن يختلّ ذلك الاستدلال**. وهذا المعيار ينظر إلى وظيفة القول في التسبيب لا إلى موقعه في ترتيب الفقرات ولا إلى إسهابه.

والسمة الخامسة هي **النطاق الشخصي المدَّعى**: أهو مقصور على أطراف النزاع، أم ممتد إلى الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تكن طرفاً في النزاع. والسمة السادسة هي **الاستقرار بالتكرار**: أوردت المحكمة القول مرة واحدة، أم كررته في أحكام لاحقة بصياغة ثابتة أو معدَّلة. والتكرار المستقر لا يغيّر السند القانوني للقول، لكنه يغيّر وضعه بوصفه موقفاً مستقراً للمحكمة، ولذلك يُقدَّر سمةً مستقلة.

وليست السمات الست منطبقة على كل ادعاء بالضرورة، فسمة موقع القول تكون **غير منطبقة** حين يكون السند نصاً اتفاقياً أو عملاً فقهياً، إذ لا يعرف هذان التمييزَ بين منطوق وحيثيات.

والمصفوفة **أداة وصف مركب لا ترتيب هرمي للمصادر**، وهذا قيد جوهري في استعمالها. فلا يستقيم القول إن كل ما ورد في المنطوق أقوى من كل ما ورد في الحيثيات، إذ يخاطب المنطوق أطراف النزاع غالباً بينما قد تحمل القاعدة الحاكمة في الحيثيات مضموناً معيارياً أوسع نطاقاً، ولا القول إن حيثيات قرار الإشراف على تنفيذ الحكم أدنى مطلقاً من حيثيات حكم في الموضوع، فالوثيقتان تختلفان في الطبيعة والوظيفة لا في درجة على سلّم واحد.

ويلزم قيد ثانٍ لا يقل أهمية: **لا تُستخلص القوة القانونية لقول قضائي من صياغته اللفظية وحدها**. فعبارة مثل «نوعاً من» أو فعل مثل «تأخذ في الاعتبار» تفيد في تحديد ما قالته المحكمة بدقة، وتمنع نسبة صيغة أشد حسماً إليها، لكنها لا تصلح وحدها مقياساً للقوة، لأن هذه الأخيرة حكم مركب يُقرأ من السمات

الست مجتمعة ومن السياق الإجرائي للقول. وقد تحمل عبارة محترزة قاعدةً استقرت بالتكرار حتى صارت موقفاً ثابتاً، وقد تحمل عبارة حاسمة قولاً عرضياً لم يتكرر.

الفقرة الثانية: طيف القوة القانونية والمعايير الإرشادية

لضبط الصفة التي تمنحها الجهات الوطنية للاجتهاد الإقليمي، يقترح المقال طيفاً ذا محورين، بديلاً عن سلّم أحادي يخلط بين مسألتين متمايزتين: ما الذي يجب على الجهة الوطنية أن تفعله بالاجتهاد؟ وما قوة النتيجة التي يفرضها عليها؟ فيتدرج **محور واجب التعامل** من انتفاء الاعتداد بالاجتهاد، إلى جواز استحضاره، إلى وجوب مراعاته، إلى وجوب مراعاته وتسبيب الحيد عنه. ويتدرج **محور قوة النتيجة** من الأثر الإقناعي، إلى القرينة القابلة للدحض، إلى الإلزام بشروط، إلى الإلزام العام.

والمحوران متميزان تحليلياً، فلا يستلزم ارتفاع واجب التعامل ارتفاعَ قوة النتيجة. فقد تُلزَم جهة وطنية بمراعاة الاجتهاد وتسبيب حيدها عنه بينما تبقى نتيجته إقناعية لا أكثر، إذ يتعلق واجب التعامل بإجراء النظر، وتتعلق قوة النتيجة بمآل الحكم. ويترتب على ذلك أن **وجوب مراعاة الاجتهاد لا يساوي وجوب اتباع النتيجة التي وصل إليها**، وأي سلّم أحادي يطمس هذا التمييز ويُنتج تصنيفات أعلى مما تحتمله النصوص.

وتُقرأ الأداتان معاً على ضوء خمسة **معايير إرشادية**، تُذكر لتوجيه القراءة لا لقياس ظاهرة ولا للحكم بتحققها. فالمعيار الأول هو **دخول المعيار الإقليمي في تحديد ما يُقاس إليه القانون الوطني**، ويلزم فيه فصل درجتين: وظيفةٍ مرجعية قوية تمس صحة القاعدة الوطنية أو قابليتها للتطبيق، ووظيفةٍ تفسيرية توجّه معناها دون المساس بصحتها. والمعيار الثاني هو **تقييد مخرجات العملية التشريعية أو الاستفتائية** بمضمون المعيار الإقليمي. والمعيار الثالث هو **إعادة تعريف وظيفة القاضي الوطني**. والمعيار الرابع هو **تحديد الجهة التي تملك ضبط مضمون المعيار وتحديد تدابير الجبر ووسائل تنفيذها**. والمعيار الخامس هو **الحضور العابر للأنظمة الوطنية**، وهو المعيار الذي يميّز أفق «القانون الدستوري المشترك» عن تحول داخل نظام منفرد، وهو الأضعف توثيقاً في هذه الدراسة، على أن غياب الدليل عليه لا يعني إثبات غيابه.

وتُوظَّف التعددية الدستورية في هذا الإطار في ثلاث وظائف، تجنباً لاستعمالها شعاراً وصفياً:[1] وظيفةٍ **وصفية** هي وصف تعدد ادعاءات السلطة القضائية النهائية داخل الفضاء الواحد، ووظيفةٍ **تفسيرية** هي قراءة

[1] Walker, "The Idea of Constitutional Pluralism", pp. 317–359.

تفاوت التلقي القضائي الوطني نتيجةً متوقعة لهذا التعدد لا انحرافاً عن قاعدة الامتثال، ووظيفةٍ **معيارية** هي تحديد شروط الحوار المشروع بين هذه المراكز، وقد اقترح مادورو في هذا الاتجاه نموذجاً «تقابلياً» يقوم على قواعد للحوار بدلاً من البحث عن سلطة نهائية واحدة.[1]

ويبقى التنبيه إلى أن الرقابة الاتفاقية ليست منشئةً للمتن الحقوقي الإقليمي، وإنما آلية محتملة لتعميمه وتسريع انتقاله، فقد سبقتها تحولاتٌ دستورية وطنية واجتهادات معتبرة، منها الإصلاح الدستوري الأرجنتيني لسنة 1994 الذي منح عدداً من معاهدات حقوق الإنسان مرتبة دستورية،[2] وما قررته المحكمة الأمريكية سنة 2001 في قضية "برايوس ألتوس" بشأن انعدام الأثر القانوني لقوانين العفو المانعة من التحقيق في الانتهاكات الجسيمة.[3]

وأخيراً، لا يعمل التلقي القضائي الوطني قناةَ نقل سلبية، بل حلقةً تفسيرية وسيطة: فالقاضي الوطني يعيد صياغة المعيار الإقليمي داخل مفردات نظامه الدستوري، فيحدد مرتبته، ويقرر موقعه على الطيف، ويختار وسيلة إعماله. وقد ينتهي هذا التلقي إلى إدماج الاجتهاد في قاعدة القرار، أو إلى الاعتراف بصلته مع إخضاع إعماله لوساطة وطنية حالةً بحالة، أو إلى رفض معلَّل يحتمل استجابةً إقليمية لاحقة تعيد ضبط مقتضى الالتزام، وهو ما ستوضحه الحالة الأرجنتينية.

المبحث الثاني: البناء الاجتهادي الإقليمي لقوة الاجتهاد وسندها

تُعمَل في هذا المبحث مصفوفةُ السند على المادة الإقليمية، لتحديد ما تقوله المحكمة الأمريكية بالضبط تمييزاً له عما يُنسب إليها. ويجري الفحص على ترتيب تصاعدي في اتساع الادعاء: بناءُ المعيار المرجعي وتعريفُ وظيفة القاضي أولاً، ثم ادعاءُ القيمة التفسيرية العامة.

المطلب الأول: بناء المعيار المرجعي وإعادة تعريف وظيفة القاضي

يتعلق هذان الموضوعان بمسألتين متمايزتين وإن تلازمتا في النصوص: مسألةِ ما يُقاس إليه القانون الوطني، ومسألةِ من يجري القياس وبأي صفة.

---

[1] Maduro, "Contrapunctual Law", pp. 501–537.
[2] Constitución de la Nación Argentina, art. 75, inc. 22.
[3] Barrios Altos v. Peru, Judgment of 14 March 2001, Series C No. 75.

الفقرة الأولى: من الآراء الفردية إلى قضية ألموناسيد أريلانو

سبقت البناءَ الاجتهادي إرهاصاتٌ مفاهيمية في الرأيين الموافقين للقاضي سيرجيو غارسيا راميريز في قضيتي **ميرنا ماك تشانغ ضد غواتيمالا** و**تيبي ضد الإكوادور**، حيث ربط الرقابة على احترام الاتفاقية بالتزام الدولة بأجهزتها كافة.[1] وبلغة مصفوفة السند، الجهة التي صدر عنها القول **قاضٍ منفرد** لا المحكمة بوصفها هيئة، ونوع الوثيقة **رأي موافق** ملحق بحكم، فتظل هذه الآراء تمهيداً مفاهيمياً لا تأسيساً معيارياً، إذ لا تجوز نسبة ما ورد في رأي فردي إلى المحكمة.

وأما البناء المنسوب إلى المحكمة بوصفها هيئة فمبدؤه **قضية ألموناسيد أريلانو وآخرين ضد تشيلي**، وموضوعها مدى توافق مرسوم القانون التشيلي رقم 2191 لسنة 1978 المتعلق بالعفو مع الالتزامات الاتفاقية للدولة.[2] وقد سبقتها في المضمون قضية باريوس ألتوس، فالنواة الموضوعية للمتن الحقوقي سابقة على الآلية لا ناشئة عنها. والجديد ما ورد في الفقرة 124 من الحكم[3].

ووصف هذا المقطع بمصفوفة السند يعطي الصورة الآتية. فالسند القانوني قاعدةٌ استخلصتها المحكمة من تفسيرها للاتفاقية لا نصٌّ فيها، والجهة المُصدِرة المحكمة بوصفها هيئة، ونوع الوثيقة حكم في الموضوع. وموقع القول **قاعدة حاكمة في الحيثيات** لا في المنطوق: إذ يتعلق المنطوق بمسؤولية الدولة وبانعدام أثر مرسوم العفو، غير أن القاعدة لازمة للاستدلال المفضي إليه لأن الحكم يبني عليها ما يقرره من واجب القاضي الوطني إزاء المرسوم. والنطاق الشخصي غير محدد صراحةً، فالقاعدة موجَّهة إلى «السلطة القضائية»

---

[1] Myrna Mack Chang v. Guatemala, Judgment of 25 November 2003, Series C No. 101, Concurring Opinion of Judge Sergio García Ramírez; Tibi v. Ecuador, Judgment of 7 September 2004, Series C No. 114, Concurring Opinion of Judge Sergio García Ramírez.

[2] Almonacid Arellano y otros v. Chile, Judgment of 26 September 2006, Series C No. 154.

[3] Ibid., para. 124 (الحيثيات). ترجمة الباحث عن النص الإسباني

> *«المحكمة واعية بأن القضاة والمحاكم الداخلية خاضعون لسيادة القانون، ولذلك فهم ملزمون بتطبيق الأحكام النافذة في النظام القانوني. لكن حين تصادق دولة على معاهدة دولية كالاتفاقية الأمريكية، فإن قضاتها، بوصفهم جزءاً من جهاز الدولة، يخضعون لها أيضاً، وهو ما يلزمهم بالسهر على ألا تُنتقص آثار أحكام الاتفاقية بتطبيق قوانين مخالفة لموضوعها وغرضها [...]. وبعبارة أخرى، على السلطة القضائية أن تمارس **نوعاً من "الرقابة الاتفاقية"** بين القواعد القانونية الداخلية التي تطبقها في القضايا المعروضة والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي هذه المهمة، على السلطة القضائية أن **تأخذ في الاعتبار** لا المعاهدة وحدها، بل كذلك التفسير الذي أعطته لها المحكمة الأمريكية، المفسِّرة الأخيرة للاتفاقية الأمريكية».*

بإطلاق. أما سمة الاستقرار بالتكرار فمتحققة، إذ أعادت المحكمة الصيغة في أحكام لاحقة مع تعديلات في دائرة المخاطَبين.

ويتعين ضبط الفعل الموجَّه إلى السلطة القضائية بشأن اجتهاد المحكمة، فهو «تأخذ في الاعتبار» لا «تتبع» ولا «تلتزم»، كما أن عبارة «نوعاً من» تُضعف قراءة الفقرة إنشاءً لآلية محددة المعالم، وهي عبارة كثيراً ما تُسقَط من النقل فيبدو النص أشد حسماً مما هو عليه. وهاتان ملاحظتان في تحديد ما قالته المحكمة، لا مقياسان مستقلان لقوة ما قالته: فالقاعدة، على احترازها اللفظي، تكررت واستقرت حتى صارت موقفاً ثابتاً للمحكمة. والأدق أن يقال إن المقطع يضع القاضي الوطني، بلغة الطيف، عند درجة **وجوب المراعاة** من محور واجب التعامل، من غير أن يحدد له موقعاً على محور قوة النتيجة، والخلط بين الأمرين أول مواطن التضخيم في الكتابات المتصلة بالموضوع.

ومع ذلك يظل الأثر البنيوي معتبراً: فإدراج التفسير القضائي ضمن المعيار المرجعي يجعل مضمونه متحركاً، إذ يتغير بتغير الاجتهاد دون تعديل نصي. غير أن هذا تحول في **مصادر تحديد مضمون** المعيار المرجعي لا في **مصدر الالتزام** ذاته، فالاتفاقية تظل مصدر الالتزام، ويظل الاجتهاد مشاركاً في تحديد مضمونها لا بديلاً عنها.

ومن غير الدقيق القول إن هذا المعيار يمتد بلا تحفظ إلى كل المعاهدات والمبادئ العامة والقواعد العرفية ذات الصلة بحقوق الإنسان. والتحديد الأدق أنه يشمل الاتفاقية الأمريكية والصكوك الأمريكية التي تملك المحكمة بشأنها اختصاصاً قضائياً يخوّلها تقرير المسؤولية الدولية، وهو ما يظهر في **قضية غوديل ألفاريز وآخرين («اليوميات العسكرية») ضد غواتيمالا**، حيث أُعملت الصيغة بالإحالة إلى معاهدات حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها والخاضعة لاختصاص المحكمة، لا إلى منظومة حقوق الإنسان الدولية في مجموعها. [1]فما يُلزم القاضي الوطني ليس القيمة المعنوية للمعيار وإنما خضوعه لولاية المحكمة ذاتها.

[1] Gudiel Álvarez y otros ("Diario Militar") v. Guatemala, Judgment of 20 November 2012, Series C No. 253, para. 330.

الفقرة الثانية: واجب الرقابة التلقائية وحدوده الإجرائية

إذا كانت ألموناسيد قد أسست المعيار، فإن تحديد آلية إعماله جاء في حكم **عمال الكونغرس المفصولين (أغوادو ألفارو وآخرين) ضد البيرو**[1]، فقد قررت المحكمة في الفقرة 128 وهي أيضاً قاعدة حاكمة في الحيثيات بالمعيار المتقدم.[2]

وللمقطع ثلاث دلالات ينبغي قراءتها معاً. فالالتزام التلقائي يحوّل الرقابة الاتفاقية من إمكانية إجرائية متروكة لدفوع الأطراف إلى واجب ملازم للوظيفة القضائية، بأثر لامركزي: إذ تتعدد قنوات الإنفاذ بعدد القضاة الوطنيين بدلاً من قناة واحدة تمر عبر المحكمة الإقليمية. وقيدُ الاختصاصات والإجراءات يُبقي مدى ممارسة الرقابة رهيناً بما يمنحه القانون الداخلي لكل جهة قضائية. أما الشق الأخير فيضيف قيداً كثيراً ما يُغفَل في النقل: فالمحكمة تنفي أن تكون الرقابة واجبة الممارسة في كل حال، وتربطها بشروط قبول الدعوى وصحة توجيهها، وهذا وحده يمنع قراءة الفقرة 128 إنشاءً لواجب مطلق.

والقراءة التي يقترحها المقال أن هذين القيدين ليسا تفصيلاً إجرائياً عارضاً، وإنما صمام أمان تعددي مدرج في بنية الآلية ذاتها: فهما يمنعان تحولها إلى فرض نموذج قضائي موحد، ويتيحان مساحة قانونية للتفاوت إلى جانب عوامل وطنية أخرى، منها بنية النظام الدستوري ومرتبة المعاهدات فيه، واستعداد المحاكم الداخلية للانخراط.

وقد وسّع الاجتهاد اللاحق دائرة المخاطَبين، إذ قررت المحكمة في الفقرة 225 من حكم **قضية كابريرا غارسيا ومونتييل فلوريس ضد المكسيك**، وهي كذلك من الحيثيات أن «القضاة والأجهزة المرتبطة بإقامة

---

[1] Trabajadores Cesados del Congreso (Aguado Alfaro y otros) v. Peru, Judgment of 24 November 2006, Series C No. 158.

[2] Ibid., para. 128, texto completo (الحيثيات). ترجمة الباحث عن النص الإسباني

> *«حين تصادق دولة على معاهدة دولية كالاتفاقية الأمريكية، فإن قضاتها يخضعون لها أيضاً، وهو ما يلزمهم بالسهر على ألا يُنتقص الأثر المفيد للاتفاقية أو يُلغى بتطبيق قوانين مخالفة لأحكامها وموضوعها وغرضها. وبعبارة أخرى، على أجهزة السلطة القضائية أن تمارس لا رقابة الدستورية فحسب، بل كذلك رقابة "اتفاقية" **من تلقاء أنفسها** بين القواعد الداخلية والاتفاقية الأمريكية، **وذلك بداهةً في إطار اختصاصاتها والإجراءات الشكلية المقابلة. ولا ينبغي أن تظل هذه الوظيفة مقصورة حصراً على ما يبديه المدّعون من أقوال أو إجراءات في كل قضية على حدة، من غير أن يعني ذلك وجوب ممارسة تلك الرقابة دائماً، دون مراعاة سائر الشروط الشكلية والموضوعية لقبول هذا النوع من الدعاوى وصحة توجيهها».***

العدل **على جميع المستويات**» ملزمون بممارسة الرقابة من تلقاء أنفسهم، في إطار اختصاصاتهم والإجراءات المقابلة، آخذين في الاعتبار المعاهدة وتفسير المحكمة لها[1]. فالتوسع هنا في دائرة المخاطَبين لا في قوة الإلزام، إذ يظل الفعل الموجَّه إليهم بشأن الاجتهاد هو الأخذ في الاعتبار. وتكرار الصيغة عبر هذه الأحكام يستوفي سمة الاستقرار في المصفوفة، ويجعل واجب الرقابة الاتفاقية موقفاً مستقراً للمحكمة لا قولاً منفرداً.

ومن المواضع التي تكشف مدى امتداد الاستدلال الاتفاقي قضيةُ بويس وآخرين ضد باربادوس، حيث تناولت المحكمة في الفقرات 75 إلى 80 أثر شرط استبقاء دستوري — هو المادة 26 من دستور بربادوس — يحصّن قوانين سابقة من الطعن الدستوري، وخلصت إلى أن استناد المحاكم الوطنية إلى ذلك الشرط وحده لا يُبرئ الدولة من مسؤوليتها الاتفاقية.[2] والخلاصة التي يستنتجها الباحث من هذه الفقرات — وهي استنتاجه لا صياغة المحكمة — أن الالتزام الدولي يقتضي إدخال المعيار الاتفاقي في الاستدلال القضائي حتى عند مواجهة قاعدة دستورية وطنية، على أن الأثر الذي يستطيع القاضي الوطني ترتيبه على التعارض يظل محكوماً باختصاصاته وبنية نظامه الدستوري.

وقد اتسعت المادة الموضوعية التي تُعمل فيها هذه الصيغة، إذ أُعملت في سياق مختلف عن العدالة الانتقالية في قضية أتالا ريفو وبناتها ضد تشيلي المتعلقة بالتمييز على أساس التوجه الجنسي.[3] وفي السياق نفسه أنتج الاجتهاد الإقليمي متناً موضوعياً يمس حقوقاً جماعية ذات مضمون دستوري مباشر — المشاركة والملكية الجماعية والهوية الثقافية للشعوب الأصلية — كما في قضية شعب كيتشوا الأصلي في سارايكو ضد الإكوادور، وتُستعمل هذه الأخيرة هنا مثالاً على المضمون الموضوعي وحده، دون أن يُنسب إليها تقرير في شأن الرقابة الاتفاقية.[4]

---

[1] Cabrera García y Montiel Flores v. Mexico, Judgment of 26 November 2010, Series C No. 220, para. 225 (الحيثيات). ترجمة الباحث عن النص الإسباني

[2] Boyce et al. v. Barbados, Judgment of 20 November 2007, Series C No. 169, paras. 75–80; Constitution of Barbados, section 26.

[3] Atala Riffo y Niñas v. Chile, Judgment of 24 February 2012, Series C No. 239, paras. 282–284.

[4] Pueblo Indígena Kichwa de Sarayaku v. Ecuador, Judgment of 27 June 2012, Series C No. 245, párr. 232 (حيث خلصت المحكمة إلى أن الدولة انتهكت الحق في الاستشارة والملكية الجماعية للشعوب الأصلية والهوية الثقافية).

ويلزم من ذلك تمييز يحكم قراءة المبحث كله: فبين إنتاج المادة الحقوقية إقليمياً وانتقالها إلى الأنظمة الوطنية مسافةٌ لا تُطوى بالافتراض. فما عُرض هنا يوثق تراكم نواة موضوعية، ولا يسمح بتقدير درجة حضورها داخل الأنظمة الوطنية.

المطلب الثاني: ادعاء القيمة التفسيرية العامة وحدود سنده

ينتقل التحليل من مسألتي المعيار والفاعل إلى المسألة التي يقوم عليها النزاع الأشد: من يملك ضبط مضمون المعيار، وبأي أثر تجاه من لم يكن طرفاً في النزاع؟

الفقرة الأولى: قرار الإشراف في قضية خيلمان والقيمة التفسيرية العامة

تتعلق قضية خيلمان ضد الأوروغواي باختفاء ماريا كلوديا غارسيا إيروريتاغوييا دي خيلمان في سياق «عملية كوندور».[1] وتكمن أهميتها في السياق القانوني للنزاع: فقد استندت السلطات الأوروغوايانية إلى «قانون انقضاء الدعوى العقابية» لسنة 1986 الذي لم يُبطَل باستفتاء 1989 ولا بمبادرة الإصلاح الدستوري لسنة 2009، وقررت المحكمة أن الاحتجاج بالمشروعية الديمقراطية لا يكفي لتبرير الإبقاء على تدابير تتعارض مع الالتزامات الاتفاقية، ولا سيما في الانتهاكات الجسيمة. ودلالة هذا الموقف تتجاوز مسألة العفو، إذ يصوغ على المستوى الإقليمي ادعاءً يتصل بالمعيار الإرشادي الثاني، أي تقييد مخرجات العملية التشريعية أو الاستفتائية، ولا يعني ذلك أن هذا التقييد تحقق داخل الأنظمة الوطنية، فتلك مسألة تلقٍّ منفصلة.

غير أن الوثيقة التي يُبنى عليها ادعاء القيمة التفسيرية العامة ليست حكم 2011 في الموضوع، بل **قرار الإشراف على تنفيذ الحكم** الصادر في 20 مارس 2013، وهو الذي ميّز في حيثياته بين حالتين.[2] فقررت المحكمة في الحيثية 68، وهي حالة الدولة الطرف في النزاع، أنه حين يوجد حكم دولي حائز لحجية الشيء المقضي به في مواجهة دولة كانت طرفاً في القضية، فإن أجهزتها كافة، بما فيها قضاتها، تخضع للمعاهدة **ولحكم المحكمة**. وقررت في الحيثية 69، وهي حالة الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تكن طرفاً في النزاع، أن سلطاتها العامة وأجهزتها كافة — «بما فيها الهيئات الديمقراطية والقضاة وسائر الأجهزة

[1] Gelman v. Uruguay, Judgment of 24 February 2011, Series C No. 221.
[2] Gelman v. Uruguay, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 20 March 2013, considerandos 67–69.
ترجمة الباحث عن النص الإسباني

المرتبطة بإقامة العدل على جميع المستويات» — ملزمة بالمعاهدة، وعليها أن تمارس الرقابة الاتفاقية «في إطار اختصاصاتها والإجراءات الشكلية المقابلة»، **آخذةً في الاعتبار المعاهدة ذاتها، و«حسب الاقتضاء»، سوابق المحكمة الأمريكية أو خطوطها التوجيهية الاجتهادية**.

وتُستخلص من هذا النص ثلاث خلاصات. أولاها أن المضمون المعياري للفكرة ورد في وثيقة قضائية صادرة عن المحكمة نفسها لا في كتابات أكاديمية عنها، فمن غير الصحيح اختزاله في رأي فقهي خارج الاجتهاد. وثانيتها، بلغة مصفوفة السند، أن السند القانوني قاعدةٌ مستخلصة من تفسير المحكمة لا نصٌّ اتفاقي، وأن الجهة المُصدِرة هي المحكمة بوصفها هيئة، وأن نوع الوثيقة **قرار إشراف على تنفيذ الحكم**، وأن موقع القول **عرضي** بالمعيار المعتمد: إذ يخص القرار أوروغواي بوصفها الدولة الطرف، فلو حُذفت الحيثية 69 لما اختلّ الاستدلال المفضي إلى ما قررته المحكمة في شأنها، وأن النطاق الشخصي المدَّعى هو الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تكن طرفاً في النزاع، وهو الاتساع الحاسم. وثالثتها، بلغة الطيف، أن النص يضع تلك الدول عند درجة وجوب المراعاة مقيَّدةً بشرط «حسب الاقتضاء»، ولا يحدد لها موقعاً على محور قوة النتيجة.

وهنا يقع الفصل الجوهري بين ما تقرره المحكمة وما يبنيه الفقه. فعبارة» القيمة التفسيرية العامة « ذاتها لا ترد في نص قرار 2013، وهو بناء فقهي صيغ في الرأي المعلَّل للقاضي إدواردو فيرير ماكغريغور المرفق بقرار الإشراف، ثم طُوّر في الكتابات اللاحقة، بما في ذلك المقابلة المنهجية مع حجية الشيء المقضي به وتحديد آثار كل منهما.[1]

والتوصيف الدقيق إذن أن **القيمة التفسيرية العامة للاجتهاد** ادعاءٌ تتنازع الممارسة الوطنية على درجته وآثاره. وهو أقوى من مجرد اقتراح فقهي، لأن مضموناً معيارياً موازياً له ورد في وثيقة قضائية صادرة عن المحكمة،[2] وهو في الوقت نفسه أقل مباشرة من حيث السند، لأن أثره العام لم يُنص عليه في الاتفاقية ولم يرد في منطوق ذي حجية تجاه الدول التي لم تكن طرفاً في النزاع. وتسنده حجج وظيفية قوية — وحدة الحماية،

[1] Ferrer Mac-Gregor, "Eficacia de la sentencia interamericana y la cosa juzgada internacional", pp. 641–694; el texto reproduce el voto razonado del autor anexo a la Resolución de supervisión de 20 de marzo de 2013.
[2] Henríquez Viñas & Núñez Leiva, "Conventionality Control: An Expression of the Basic Elements of the Judicial Function", pp. 122–137.

والمساواة في التمتع بالحقوق، وتفادي التفسيرات الوطنية المتعارضة — لكن قوة الحجة الوظيفية لا تُغني عن السند.

والملاحظة التي يتعين إبرازها أن البناء الفقهي لم يقتصر على شرح ما قررته المحكمة، بل نقل الادعاء من محور واجب التعامل إلى محور قوة النتيجة، أي من وجوب المراعاة المشروط إلى الإلزام غير المباشر. وهذه المسافة بين ما تقوله المحكمة وما يُنسب إليها من أهم مواطن الالتباس في الكتابات، وهي التي يسمح الطيف برصدها.

الفقرة الثانية: مباشرة السند الاتفاقي ونقد التوسع الاجتهادي

لا تفسر المادتان الأولى والثانية من الاتفاقية وحدهما ظهور الرقابة الاتفاقية، ولا تكفي لتفسيره قواعد قانون المعاهدات المتعلقة بحسن النية وبعدم جواز الاحتجاج بالقانون الداخلي،[1] إذ كانت هذه المرتكزات قائمة منذ 1969 ولم يتبلور المفهوم إلا بعد نحو ثلاثة عقود من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وهذه الفجوة الزمنية قرينة على أن الرقابة الاتفاقية ليست نتيجة استنتاجية حتمية لالتزام تعاهدي، بل خيار اجتهادي ومؤسسي كان في الإمكان عدم اتخاذه، وهي ملاحظة تتقاطع مع ما لاحظه النقد الفقهي من غياب نص في الاتفاقية يُلزم القضاة الوطنيين بهذا النوع من الرقابة.[2]

ويُقدَّم الرد المعتاد على اعتراض الشرعية الديمقراطية في صيغة الرضا: الدول قبلت بمحض إرادتها السيادية الالتزامات الاتفاقية واختصاص المحكمة، فالقيد ممارسة للسيادة لا انتقاص منها. وهذا الرد صحيح في نطاقه: فهو يبرر حجية الأحكام في مواجهة الدول الأطراف في النزاع، لكنه أضعف حين يوجَّه إلى إلزامية التفسيرات في مواجهة الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تكن طرفاً في النزاع، إذ انصبّ الرضا على الاتفاقية وعلى اختصاص المحكمة، ولم ينصبّ صراحةً على قبول الأثر الملزم لكل تفسير لاحق تعتمده المحكمة في نزاعات الغير.

[1] Vienna Convention on the Law of Treaties, 1969, arts. 26–27.
[2] Contesse, "The final word?", pp. 414 ff.

وفي المقابل، لا يستقيم تقديم النقاش تعارضاً بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، فوجود قيود موضوعية على قرارات الأغلبية خاصية أساسية لكل نظام دستوري. والمسألة ليست مشروعية القيد من حيث المبدأ، وإنما **من يملك تحديد مضمونه ووفق أي إجراء**، وهو سؤال في تنظيم السلطة لا في مضمون الحق.

ومن أبرز الاعتراضات البنيوية على هذا البناء ما وجّهه أرييل دوليتسكي، الذي يرى أن النقاش الحقيقي لا يتعلق بأهمية حماية حقوق الإنسان، وإنما بحدود السلطة التي تملكها المحكمة في تطوير التزامات لم يُنص عليها صراحةً عند اعتماد الاتفاقية.[1] ويكتسب هذا النقد قوة إضافية حين يوجَّه إلى مبدأ الأثر المفيد: فالمبدأ يرمي إلى ضمان فعالية النص ومنع إفراغه من مضمونه، لكنه لا يستتبع بذاته سلطةً غير محدودة في توسيع نطاق الالتزامات. وكلما اتسع التفسير التطوري، اتسع نطاق ما يُطالَب القاضي الوطني بإعماله، وضاق مجال توقع الدول للالتزامات التي تتحملها.

وقد نبّه هذا التيار كذلك إلى أن الحديث عن «الكلمة الأخيرة» يفترض ما ينبغي إثباته، لأن تحديد المفسّر النهائي هو ذاته موضوع النزاع لا مقدمته.[2] وبهذا يكتمل فحص السند الإقليمي، ويبقى أن يُفحص ما تفعله المحاكم الوطنية بهذا الادعاء.

المبحث الثالث: إعادة تحديد القوة القانونية في القضاء الوطني

يفحص هذا المبحث الصفة التي تمنحها المحاكم الوطنية للاجتهاد الإقليمي، وموقعَها من محوري الطيف. والقرارات المفحوصة لا تتناول موضوعاً متطابقاً، ولذلك تُقرأ بوصفها ثلاثة مواقع للنزاع بشأن سلطة المحكمة الإقليمية: تحديدَ الصفة، وتحديدَ المرتبة، وتحديدَ تدابير الجبر ووسائل تنفيذها.

المطلب الأول: تحديد القوة داخل الاستدلال الدستوري الوطني

يجمع هذا المطلب حالتين تقعان على طيف القوة القانونية، وإن اختلف موضوع النزاع فيهما، فتُظهران معاً أن التلقي القضائي الوطني عملية إعادة صياغة داخل مفردات النظام المستقبِل.

[1] Dulitzky, "An Inter-American Constitutional Court?", pp. 45–91.
[2] Contesse, "The final word?", pp. 414–435; y la réplica del autor en el mismo número: "The final word? … A rejoinder to Paolo Carozza and Pablo González Domínguez", pp. 443–446.

الفقرة الأولى: المسار المكسيكي من المعيار الموجِّه إلى الإلزام المشروط

تتألف هذه الحالة من قرارين لأعلى هيئة قضائية مكسيكية صدرا في ظرف سنتين، وتغيّر بينهما موقع الاجتهاد الإقليمي على الطيف، وهو ما يجعلها حالة مسار لا حالة موقف ثابت.

فالقرار الأول صدر في الملف عدد 912/2010بتاريخ 14 يوليوز 2011، تنفيذاً لمقتضيات حكم راديا باتشيكو ضد المكسيك .[1]وقد ميّزت المحكمة العليا فيه بين حالتين: فالأحكام الصادرة في قضايا كانت المكسيك طرفاً فيها ملزمة، «لا نقاط المنطوق المحددة وحدها، بل مجمل المعايير الواردة في الحكم» (الفقرة 19)، أما «باقي اجتهاد المحكمة الأمريكية المستمد من الأحكام التي لم تكن الدولة المكسيكية طرفاً فيها فيكون له طابع **معيار موجِّه** لجميع قرارات القضاة المكسيكيين، **لكن دائماً في ما يكون أكثر مواتاةً للشخص**» (الفقرة 20). وقررت في الفقرة 22 أن «على القضاة أن يمارسوا رقابة اتفاقية من تلقاء أنفسهم ضمن نموذج رقابة دستورية لامركزية (منتشرة)».[2]

والقيد الأخير — أي شرط ما هو أكثر مواتاةً للشخص — ليس تفصيلاً في الصياغة، لأنه يجعل الطابع الموجِّه مشروطاً بمقارنة موضوعية يجريها القاضي الوطني نفسه، فيبقي بيده تقدير ما إذا كان الاجتهاد الإقليمي أولى بالإعمال من القاعدة الداخلية.

وموقع هذا القرار على الطيف هو **وجوب المراعاة** على محور واجب التعامل و**الأثر الإقناعي** على محور قوة النتيجة، فالمحكمة تقرر أن الاجتهاد الإقليمي سيكون معياراً موجِّهاً لجميع قرارات القضاة، وهو ما يتجاوز جواز الاستحضار، لكنها لا ترتب على مخالفته أثراً في مآل الحكم.

وأما القرار الثاني فصدر بتاريخ 3 شتنبر 2013 في مسطرة توحيد الاجتهاد القضائي رقم 293/2011، وهي مسطرة يُعرض بمقتضاها على المحكمة العليا تنازعٌ بين أطروحات صادرة عن محاكم أدنى لتقرير الأطروحة الواجبة الاتباع. [3]وقد انتهت الجلسة العامة إلى أطروحتين مستقلتين، صدرت كل واحدة

[1] Radilla Pacheco v. Mexico, Judgment of 23 November 2009, Series C No. 209.
[2] Suprema Corte de Justicia de la Nación (México), Expediente Varios 912/2010, resuelto el 14 de julio de 2011, párrs. 19, 20 y 22. ترجمة الباحث عن النص الإسباني
[3] Suprema Corte de Justicia de la Nación (México), Contradicción de Tesis 293/2011, sentencia del Tribunal Pleno de 3 de septiembre de 2013, pp. 63–68.

منهما بأغلبية مختلفة. ونُشرت الأطروحة الأولى لاحقاً في الاجتهاد الملزم تحت العدد 20/2014. كما نُشرت الأطروحة الثانية تحت العدد 21/2014.

فالأطروحة الأولى، وقد أُقرّت بأغلبية عشرة أصوات، مفادها أن حقوق الإنسان الواردة في الدستور وفي المعاهدات الدولية تشكل معاً معيار الانتظام الدستوري، «لكن متى تضمّن الدستور قيداً صريحاً على ممارسة تلك الحقوق وجب الأخذ بما يقرره النص الدستوري». والأطروحة الثانية، وقد أُقرّت بأغلبية ستة أصوات، مفادها أن «الاجتهاد الصادر عن المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان ملزم للقضاة المكسيكيين متى كان أكثر مواتاةً للشخص».[1]

ويتعين التنبيه إلى أن المحكمة لم تصغ الأطروحتين قاعدةً واحدة، ولم تقرر صراحةً كيفية إعمال إحداهما في مواجهة الأخرى، فاختلاف الأغلبيتين قرينة على أن الجمع بينهما لم يكن موضع اتفاق داخل الجلسة العامة. والقراءة التي تجمعهما في قاعدة واحدة — أي أن الإلزام مقرَّر ومقيَّد في آن — هي قراءة الباحث المستخلصة من مقارنة نصّي الأطروحتين، لا تقريرٌ منسوب إلى المحكمة.

وعلى هذه القراءة يقع الموقف المكسيكي عند **وجوب المراعاة والإلزام بشروط**، ويُوصف بأنه **إدماج مشروط** — وهذا التوصيف من بناء الباحث لا من عبارة المحكمة — أي إدخال الاجتهاد الإقليمي في نموذج الرقابة العام، مقترناً بشرطين متمايزين: أولهما موضوعي داخلي في الاجتهاد نفسه، هو كونه أكثر حمايةً للشخص، وثانيهما تحفظ سيادي خارج عنه، هو القيد الدستوري الصريح.

وتحفظان يحدّان من تعميم هذه الحالة: أن الموقف تحوّل داخل النظام نفسه خلال سنتين فلا يستقيم تصنيف المكسيك تصنيفاً ثابتاً، وأن الأمر يتعلق بقرارين لأعلى هيئة قضائية لا يسمحان وحدهما باستنتاج بشأن الممارسة القضائية المكسيكية في مجموعها.

[1] Ibid.; tesis P./J. 20/2014 (10a.), registro 2006224, y P./J. 21/2014 (10a.), registro 2006225, Semanario Judicial de la Federación, publicación del viernes 25 de abril de 2014. ترجمة الباحث عن النص الإسباني؛ وقد أُقرّت الأطروحة الأولى بأغلبية عشرة أصوات والثانية بأغلبية ستة أصوات

الفقرة الثانية: التكييف الكولومبي بين الكتلة الدستورية والمرتبة فوق الدستورية

تعرض هذه الحالة صورة أدق للتلقي القضائي الوطني، لأن المحكمة فيها لم تكتفِ بتحديد موقع الاجتهاد الإقليمي على الطيف، بل حددت مرتبة الاتفاقية ومرتبة الاجتهاد داخلها تحديداً منفصلاً.

والوثيقة حكم في دعوى دستورية صادر عن المحكمة الدستورية الكولومبية في 20 ماي 2021، تناول مقتضيات من القانون 136 لسنة 1994 والقانون 617 لسنة 2000 تتعلق بموانع الترشح المترتبة على فقدان العضوية النيابية وعلى الاستبعاد من ممارسة المهنة، وقضى بدستوريتها.[1]

وتحرير موقع قضية بيترو أوريغو في هذا الحكم ضروري لفهمه. فقد كانت كولومبيا طرفاً في تلك القضية، وقررت فيها المحكمة الأمريكية أن فرض جهة إدارية جزاءات ماسّة بالحقوق السياسية لمنتخَب ديمقراطياً يخالف المادة 23 من الاتفاقية.[2] وحجية ذلك الحكم في مواجهة كولومبيا قائمة في القضية التي صدر فيها. غير أن الدعوى المعروضة على المحكمة الدستورية تناولت نصوصاً مختلفة وموضوعاً مختلفاً، فعاملت المحكمة الدستورية حكم بيترو أوريغو معاملة السابقة الاجتهادية ذات الصلة الواجب النظر فيها، لا معيارَ دستورية تُقاس إليه النصوص المطعون فيها، ولا سابقةً ملزمة في النزاع الجديد.[3] فالتمييز الثلاثي الذي يُستخلص من الحكم هو: حجية الشيء المقضي به في القضية التي صدر فيها الحكم، وانتفاء الإلزام بوصفه سابقة في نزاع داخلي مختلف الموضوع والنصوص، والقيمة التفسيرية للاجتهاد الإقليمي عموماً.

أما مسألة المرتبة فقد حسمتها المحكمة بتمييز دقيق: فالاتفاقية الأمريكية تندرج في الكتلة الدستورية بمقتضى المادة 93 من الدستور، من غير أن تكتسب مرتبة فوق دستورية، ورفضت المحكمة في الفقرتين 107 و108 قراءةً للرقابة الاتفاقية الداخلية تنطوي، بحسب تعبيرها، «على قبول وجود قواعد فوق دستورية — أي الاتفاقية الأمريكية والتفسير الذي أعطته لها المحكمة الأمريكية — وهي أطروحة لا تتوافق مع النظام القانوني الكولومبي، لأنها تُغفل سموّ الدستور وتُبدّل طبيعة المحكمة الدستورية، التي تكفّ عن كونها قاضياً دستورياً لتصبح **قاضي اتفاقية**». وأكدت في الفقرتين 109 و110 أن إدراج الاتفاقية في الكتلة الدستورية لا

[1] Corte Constitucional de Colombia, Sentencia C-146 de 2021, 20 de mayo de 2021, M.P. Cristina Pardo Schlesinger.
[2] Petro Urrego v. Colombia, Judgment of 8 July 2020, Series C No. 406.
[3] Sentencia C-146 de 2021, párrs. 160–162. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

يستتبع تلك النتيجة.[1] ويلزم هنا تدقيق كثيراً ما يُغفَل: فالداخل في الكتلة الدستورية هو **الاتفاقية** ذاتها، أما اجتهاد المحكمة الأمريكية فلا يدخل فيها بنفسه، وإنما يعمل معياراً تفسيرياً للاتفاقية الداخلة فيها.

وفي المقابل، أقرّت المحكمة للاجتهاد الإقليمي بوزن تفسيري مرتفع. فقد بيّنت في الفقرات 96 إلى 100 أن قرارات المحكمة الأمريكية «ذات صلة لأن لها آثاراً مباشرة في تقدير معنى حق منصوص عليه في الاتفاقية»، وأن تحديد معنى حق اتفاقي «ينطوي على أخذ ما قاله مفسّره المخوَّل في الاعتبار، **لا على تبنّيه على نحو غير متأمَّل**»، ومن هذه الفقرات تتخذ الفقرة 97 موقعاً مركزياً، إذ تميّز بين سيناريو وجود شيء مقضي به في مواجهة الدولة وسيناريو عدم كونها طرفاً في الدعوى الدولية، وتقرر أن السلطات في الثاني تعمل «آخذةً في الاعتبار المعاهدة ذاتها، وحسب الاقتضاء، السوابق أو الخطوط التوجيهية الاجتهادية».[2] وهي الصيغة نفسها الواردة في الحيثية 69 من قرار الإشراف في قضية خيلمان، وفي هذا التطابق دلالة: فالمحكمة الوطنية تتبنى صيغة المحكمة الإقليمية المقيَّدة، لا الصيغة الفقهية الموسَّعة المبنية عليها.

فالتوصيف الأدق لهذا الحكم ليس أن المحكمة «قبلت المضمون ورفضت النموذج»، بل أنها فصلت بين ثلاث مسائل كثيراً ما تُدمج: مرتبةِ الاتفاقية داخل النظام، ومرتبةِ الاجتهاد المفسِّر لها، وقوةِ ذلك الاجتهاد في النزاع المعروض.

وموقع هذا الحكم على الطيف هو **وجوب المراعاة والأثر الإقناعي ذو الوزن التفسيري المرتفع**. ولا يسمح النص بترقية النتيجة إلى قرينة بالاتباع، إذ ينفي صراحةً التبني غير المتأمَّل، ولا بترقية واجب التعامل إلى وجوب تسبيب الحيد، إذ لا يقرر الحكم التزاماً مستقلاً بذلك. وقد رافقت الحكمَ آراء فردية بين مخالفة ومتحفظة، وهو ما يبيّن أن الموقف المعروض هنا هو موقف أغلبية الهيئة لا إجماعها.[3]

وهذه الحالة أوضح مثال في المادة المفحوصة على التلقي القضائي الوطني بوصفه حلقة تفسيرية وسيطة. على أن النزاع فيها مركّب، يمس المضمون الحقوقي — نطاق المادة 23 — وسلطة التفسير معاً، ولا يجوز الانتقال منه إلى استنتاج بشأن الاجتهاد الكولومبي كله.

---

[1] Ibid., párrs. 107–110. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

[2] Ibid., párrs. 96–100, en particular el párr. 97. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

[3] Ibid., salvamentos y aclaraciones de voto.

المطلب الثاني: النزاع على تدابير الجبر ووسائل تنفيذها في مسار قضية فونتيفيكيا وداميكو

ينتقل التحليل إلى الموقع الثالث، وهو يختلف عن سابقيه اختلافاً في الطبيعة لا في الدرجة، إذ لا يتعلق بصفة الاجتهاد الإقليمي داخل الاستدلال الوطني، وإنما بحدود ما تملكه المحكمة الإقليمية تجاه حكم وطني نهائي.

الفقرة الأولى: رفض وسيلة الجبر وتوضيح وسائل التنفيذ المقبولة

يُستدعى مسار قضية فونتيفيكيا وداميكو بوصفه **حالة حدية مقابلة**، لا أثراً مباشراً للرقابة الاتفاقية، فموضوعه تنفيذ حكم ذي حجية بين أطرافه، لا إعمال قاعدة اتفاقية في قضية وطنية، ولذلك يقع خارج طيف القوة التفسيرية. ويُقرأ وفق سؤالين: من يملك تحديد تدبير الجبر؟ وهل تقبل المحكمة الإقليمية وسيلة وطنية بديلة تحقق غرض الحكم؟

ومبدأ المسار حكم المحكمة الأمريكية الصادر في 29 نونبر 2011، الذي أمرت في النقطة الثانية من منطوقه بأن «تترك الدولة الإدانة المدنية المفروضة على السيدين خورخي فونتيفيكيا وإكتور دَاميكو بلا أثر، وكذلك جميع نتائجها».[1]

وفي **المرحلة الأولى**، وهي رفض وسيلة الجبر بتاريخ 14 فبراير 2017، أقرّت المحكمة العليا للعدل في الأمة الأرجنتينية بأن أحكام المحكمة الأمريكية ملزمة من حيث المبدأ، لكنها احتفظت لنفسها بتقدير ما إذا كان الحكم قد صدر «في إطار سلطاتها» في تحديد تدابير الجبر (الحيثية 6)، واعتبرت أن الإبطال يحوّل المحكمة الأمريكية إلى «درجة رابعة» تخالف الطابع الفرعي والتكميلي للنظام (الحيثيتان 8 و11)، وقررت أن الاتفاقية «لا تتضمن إمكان أن تُبطل المحكمة الأمريكية حكماً صادراً في القضاء الوطني» (الحيثيتان 12 و13)، واستندت إلى المادة 27 من الدستور الوطني ومبادئ القانون العام الداخلي حاجزاً أمام المعاهدات (الحيثيتان 16 و19). وصدر القرار بأغلبية، مع رأي مستقل للقاضي روساتي ورأي مخالف للقاضي ماكيدا.[2]

---

[1] Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Judgment of 29 November 2011, Series C No. 238, punto resolutivo segundo. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

[2] Corte Suprema de Justicia de la Nación (Argentina), "Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto s/ informe sentencia dictada en el caso 'Fontevecchia y D'Amico vs. Argentina'", CSJ 368/1998 (34-M)/CS1, sentencia de 14 de febrero de 2017, Fallos 340:47, considerandos 6, 8, 11, 12, 13, 16 y 19. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

وفي **المرحلة الثانية**، بتاريخ 18 أكتوبر 2017، وضّحت المحكمة الأمريكية وسائل التنفيذ المقبولة لتدبير الجبر الذي أمرت به. فبيّنت أنها «لم تشر، حين أمرت بهذا الجبر، إلى أن الدولة عليها بالضرورة أن *تُلغي* تلك الأحكام» (الحيثية 16)، وأن في وسع الدولة أن «تتخذ نوعاً آخر من التصرف القانوني، مغايراً لمراجعة الحكم، تنفيذاً لتدبير الجبر المأمور به، مثل إزالة نشره من الموقعين الإلكترونيين للمحكمة العليا ومركز المعلومات القضائية، أو الإبقاء على نشره مع إجراء نوع من التأشير يشير إلى أن ذلك الحكم قد أُعلن مخالفاً للاتفاقية الأمريكية» (الحيثية 21). ومع ذلك قررت في منطوق ذلك القرار أن الدولة لم تمتثل بعدُ، وأبقت إجراء الإشراف مفتوحاً.[1] فالمحكمة لم تعدّل تدبير الجبر ولم تستبدل به غيره، وإنما وسّعت بيان الوسائل التي يُقبل بها تنفيذه.

وفي **المرحلة الثالثة**، بتاريخ 5 دجنبر 2017، أمرت المحكمة العليا الأرجنتينية بموجب القرار رقم 17/4015 بأن تُضاف إلى حكمها الصادر سنة 2001 إشارةٌ مفادها أن ذلك الحكم أُعلن مخالفاً للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان من قبل المحكمة الأمريكية. وقد صدر القرار بتوقيع رئيس المحكمة، ولا يتضمن آراء قضائية فردية.[2]

فالمسار إلى هذا الحدّ لم يجرِ على منطق الإدماج ولا على منطق الرفض المطلق، وإنما على منطق ثالث: رفضٌ لوسيلة تنفيذ بعينها، تلاه بيانٌ إقليمي بأن تلك الوسيلة لم تكن مفروضة أصلاً، تلاه اختيارٌ وطني لأخفّ البدائل التي عرضتها المحكمة الإقليمية نفسها.

الفقرة الثانية: الامتثال المكيّف في تنفيذ تدبير الجبر ودلالته

في **المرحلة الرابعة**، بتاريخ 11 مارس 2020، قررت المحكمة الأمريكية أن «التأشير الذي وُضع على حكم الإدانة المدنية الصادر في 25 شتنبر 2001 كافٍ لإعلان الامتثال بمكوّن الجبر المتعلق بـ**ترك إسناد المسؤولية المدنية** إلى السيدين فونتيفيكيا ودَاميكو **بلا أثر**» (الحيثية 10)، وقررت في الحيثية 15 أن الدولة نفّذت هذا المكوّن تنفيذاً جزئياً للتدبير المقرر في النقطة الثانية من المنطوق، مع بقاء مكوّن ردّ المبالغ

[1] Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 18 October 2017, considerandos 16 y 21 y puntos resolutivos. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

[2] Corte Suprema de Justicia de la Nación (Argentina), Resolución Nº 4015/17, 5 de diciembre de 2017 (ملاحظة مضافة 324:2895، مجموعة الأحكام2001بجوار حكم سنة).

المدفوعة قيد الإشراف.[1] وقد تُعمّد هنا تفادي لفظ «الإبطال» في الترجمة، لأن هذا اللفظ بعينه هو موضع النزاع بين المحكمتين.

وفي قرار إشراف لاحق صادر في 19 أبريل 2023، أعلنت المحكمة الإقليمية الامتثال التام بتدبير أداء تكاليف الدعوى ومصاريفها، وهو تدبير مالي مستقل مقرر في المنطوق، وأبقت على تكييفها للامتثال الجزئي بتدبير ترك الإدانة المدنية بلا أثر، وحصرت استمرار الإشراف في المكوّن المتعلق بردّ المبالغ التي كان الضحيتان قد أدياها تنفيذاً للإدانة الداخلية.[2] فالتمييز بين التدبيرين الماليين ضروري: فأحدهما تكاليف الإجراءات وقد أُعلن الامتثال به، والآخر ردّ ما أُدي بمقتضى الحكم الوطني وقد ظل قيد الإشراف. ولم تُعِد المحكمة النظر في قبولها التأشيرَ وسيلةً لتنفيذ المكوّن الأول.

ويقتضي التوثيق الدقيق عرض تكييفين متغايرين لقرار دجنبر 2017 الواحد: فقد قدّمته المحكمة العليا الأرجنتينية متسقاً مع موقفها الصادر في فبراير لا عدولاً عنه، بينما اعتبرته المحكمة الأمريكية دليلاً على **«تغيّر في الموقف الذي كانت المحكمة العليا للعدل في الأمة تتبناه سابقاً في هذه القضية، بشأن الدور الذي يتعين على تلك المحكمة الداخلية الاضطلاع به، في إطار اختصاصاتها، في تنفيذ حكم هذه القضية أو إعماله»** (الحيثية 9).[3] والاختلاف بين التكييفين ليس تفصيلاً، لأنه يبيّن أن ما بدا تسويةً في مستوى التنفيذ ظل موضع اختلاف في توصيف دلالتها المؤسسية.

ويتمثل التلقي الوطني في هذا الشق في اختيار وسيلة داخلية بديلة وتنفيذها، ضمن مجال الوسائل الذي وضّحته المحكمة الإقليمية، وهو ما يجعل هذه الحالة **امتثالاً مكيّفاً في تنفيذ تدبير الجبر**، أي توصيفاً أدقّ من الامتثال ومن الممانعة معاً، إذ يقع الأثر المتحقق عند حدّ التأشير على الحكم لا عند إبطاله.

وينبغي حصر دلالة هذا المسار في حدودها. فالمثبت هو التكيف في وسيلة التنفيذ، لا تعديل اجتهادي متبادل: إذ حافظت المحكمة الوطنية على تكييفها لحدود سلطة تحديد تدابير الجبر، ولم تتراجع المحكمة

[1] Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 11 March 2020, considerandos 10 y 15. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

[2] Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 19 April 2023: costas y gastos, considerando 3 y punto resolutivo primero; reintegro de las sumas abonadas por las víctimas, considerandos 7 y 15–18 y puntos resolutivos segundo y tercero. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

[3] Ibid., considerando 9. ترجمة الباحث عن النص الإسباني

الإقليمية عن تقرير المخالفة، وهذه ملاحظة عن حالة بعينها لا قاعدة في قابلية هذا النوع من النزاع للتسوية. وهي فوق ذلك حالة **لا تختبر ادعاء القيمة التفسيرية العامة ولا تقع على محوري الطيف**، لأن الطيف يقيس قوة الاجتهاد داخل الاستدلال الوطني، بينما ينصبّ النزاع هنا على تحديد تدابير الجبر ووسائل تنفيذها. كما لا يستقيم الاستدلال بالأولى القائل إن الممانعة عند المستوى الأقوى سنداً تستتبع «بالضرورة» ممانعة أشد عند المستوى الأضعف، فالمطلب المرفوض — إبطال حكم وطني نهائي — أشد مساساً باستقلال القضاء الوطني من مطلب مراعاة اجتهاد عند التفسير.

المبحث الرابع: حصيلة التحليل وحدود بناء قانون دستوري مشترك

لا يعيد هذا المبحث سرد ما تقدم، وإنما يجمعه في حصيلة تقرأ السند الإقليمي والتلقي الوطني معاً، ثم ينتقل منها إلى المستوى التفسيري، فالحصيلة وصفٌ لما تسمح به المادة، والتفسير فرضيةٌ تتجاوزها.

المطلب الأول: حصيلة القوة القانونية بين السند الإقليمي والتلقي الوطني

يقوم هذا المطلب على تمييز يحكم القراءة كلها: بين ما تسنده المادة وما يظل خارج مدى الإثبات المتاح، مع التنبيه إلى أن الثاني إقرارٌ بحدود المادة لا نفيٌ.

الفقرة الأولى: تفاوت القوة بحسب مباشرة السند

يكشف الجمع بين الفحصين أن قوة الادعاء الإقليمي لا يلازمها اعترافٌ وطني بقوة مماثلة، وأن الفارق بينهما يتسع كلما ابتعد الادعاء عن نص الاتفاقية.

فحيث يكون السند نصاً اتفاقياً صريحاً — كإلزام الحكم في مواجهة أطرافه — يقترب التلقي الوطني من الإقرار، ويكون النزاع، حين يقع، منصبّاً على وسيلة التنفيذ لا على أصل الالتزام، وهذا ما تبيّنه الحالة الأرجنتينية، إذ لم تنازع المحكمة العليا في إلزام الحكم وإنما في تدبير الجبر ووسيلة تنفيذه.

وحيث يكون السند قاعدةً استخلصتها المحكمة من تفسيرها للاتفاقية وكررتها حتى استقرت — كواجب الرقابة الاتفاقية التلقائية — يقع التلقي الوطني عند وجوب المراعاة، ويتفاوت بعد ذلك في قوة النتيجة: فالمكسيك رتّبت عليه إلزاماً مشروطاً بشرطين، وكولومبيا وقفت به عند وزن تفسيري مرتفع لا يبلغ الإلزام. وهذا التفاوت لا يمس أصل الواجب، وإنما مآل الحكم عند مخالفته.

وحيث يبتعد الادعاء عن النص فيرد في حيثيات قرار إشراف على تنفيذ الحكم بصيغة عرضية مقيَّدة بـ«حسب الاقتضاء»، ثم يُطوَّر في رأي معلَّل وكتابات فقهية — كالقيمة التفسيرية العامة تجاه الدول التي لم تكن طرفاً في النزاع — لا يبلغ التلقي الوطني في أي من الحالات المفحوصة الإلزام العام. بل إن المحكمة الدستورية الكولومبية تبنّت الصيغة الإقليمية المقيَّدة نفسها ورفضت البناء الموسَّع المقام عليها.

وتلزم من هذا العرض ثلاث ملاحظات. أولاها أن سمة الاستقرار بالتكرار تعمل مستقلة عن مباشرة السند: فواجب الرقابة الاتفاقية، على احتراز صياغته الأولى، اكتسب بالتكرار وضع الموقف المستقر للمحكمة، في حين أن ادعاء القيمة التفسيرية العامة، على وضوح صياغته، لم يبلغ الاستقرار نفسه في الوثائق المفحوصة. وثانيتها أن التلقي الوطني ليس تابعاً للسند وحده، إذ استندت المواقف المدروسة إلى اعتبارات دستورية داخلية: القيدُ الدستوري الصريح في المكسيك، وبنيةُ الكتلة الدستورية في كولومبيا، ومبادئُ القانون العام الداخلي في الأرجنتين. وثالثتها أن المقال لا يملك أدوات القول بأن هذه المواقف تمثل ممارسة مستقرة أو منتشرة، ولا أدوات نفي ذلك.

الفقرة الثانية: المشترك الموضوعي والمشترك المؤسسي

تسمح هذه الحصيلة بالانتقال إلى السؤال الذي يعنون المقال، والجواب عنه يقتضي فصل مستويين يجري إدماجهما عادةً: المشتركِ الموضوعي المتعلق بمضمون الحقوق والمعايير، والمشتركِ المؤسسي المتعلق بتحديد الجهة التي تملك ضبط هذا المضمون.

فعلى مستوى المشترك الموضوعي، توثق المادة تراكم نواة حقوقية قابلة للوصف: منعُ الحصانة عن الانتهاكات الجسيمة، وعدمُ التمييز، وحمايةُ الجماعات المهمّشة، وفعاليةُ سبل الانتصاف القضائي. وهذه عناصر موثقة على مستوى الإنتاج الإقليمي لا خلاف في وجودها. غير أن الانتقال منها إلى القول بوجود «مشترك دستوري» يستدعي المعيار الإرشادي الخامس، أي الحضور العابر للأنظمة الوطنية، وهو ما لا تسمح هذه المادة بالحكم فيه، فالصياغة الدقيقة أن المادة تدعم وجود **عناصر مرشحة لتكوين مشترك دستوري موضوعي جزئي**، لا وجود مشترك مكتمل ولا انتفاءه.

وعلى مستوى المشترك المؤسسي تختلف الصورة، إذ يستمر النزاع حول قوة الاجتهاد الإقليمي داخل الاستدلال الوطني، وحول من يملك الكلمة التفسيرية النهائية، وحول حدود تدابير الجبر التي يمكن فرضها على قضاء وطني نهائي، ولم تبلغ أي من الحالات المدروسة الإقرار بسلطة تفسيرية إقليمية موحدة.

على أن **غياب سلطة تفسيرية موحدة لا يساوي غياب كل مشترك مؤسسي**، وهذا تمييز يُغفَل فيُقرأ النزاع نفياً للمشترك. فالمادة تُظهر تقارباً محدوداً يختلف مضمونه باختلاف موقع النزاع. فالحالتان المكسيكية والكولومبية تكشفان تقارباً حول **أصل واجب التعامل مع الاجتهاد** الإقليمي، وإن اختلفتا في قوة النتيجة المترتبة عليه. وأما الحالة الأرجنتينية فتكشف الإقرار بإلزام الحكم بين أطرافه مع النزاع على وسيلة تنفيذه. فالتقارب في الحالتين الأوليين يخص إجراء النظر في الاجتهاد لا مآل الحكم، وفي الحالة الثالثة يخص أصل الالتزام لا كيفية الوفاء به، ولا يجمع بين المواضع الثلاثة قدرٌ مشترك أوسع من ذلك.

المطلب الثاني: التوتر بين اتساع الادعاء ومباشرة سنده الاتفاقي

ينتقل المقال هنا إلى المستوى التفسيري، مع تصريح مسبق بأن ما يُعرض يتجاوز ما تثبته المادة، وأن قيمته في قابليته للاختبار والتفنيد لا في قوة صياغته.

الفقرة الأولى: صياغة الفرضية وقابليتها للاختبار والتفنيد

تكشف الوثائق المختارة عن نمط أولي من التوتر بين اتساع الموقف المعياري ومباشرة سنده الاتفاقي: فكلما انتقل الادعاء من تطبيق الالتزام على أطراف الحكم إلى تقرير قيمة تفسيرية عامة تجاه الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تكن طرفاً في النزاع، قلّت مباشرة أساسه في نص الاتفاقية، وازداد اعتماده على البناء الاجتهادي والفقهي.

ويُقدَّم هذا التوتر **فرضية استكشافية** لا قانوناً عاماً ولا علاقةً عكسية مقاسة. وبيانه بلغة مصفوفة السند أن إلزام الحكم بين أطرافه مقرر نصاً في أصل وجوب الامتثال، مع قابلية وسيلة التنفيذ للتكييف كما بيّن المسار الأرجنتيني، وأن واجب الرقابة الاتفاقية قاعدة حاكمة في حيثيات أحكام في الموضوع، مستقرة بالتكرار، غير منصوص عليها في الاتفاقية، وأن القيمة التفسيرية العامة تجاه غير أطراف النزاع وردت قولاً عرضياً في حيثيات قرار إشراف، مقيَّداً بعبارة «حسب الاقتضاء»، ثم طُوّرت في رأي معلَّل وكتابات فقهية.

و«مباشرة السند» في هذه الصياغة حكم مركب يُستخلص من سمات المصفوفة مجتمعةً، لا مرتبة ثابتة تُنسب إلى نوع الوثيقة.

ويقترن بهذه الفرضية توقع نظري موجَّه لأبحاث لاحقة **لم تختبره الحالات المدروسة ولم تثبته**: كلما ازداد الادعاء التفسيري مساساً باستقلال المحاكم الوطنية في تحديد مضمون المعيار، ارتفع احتمال التكييف الانتقائي. ويُتوقع أن يعمل ضعف السند مورداً حجاجياً لتبرير هذا التكييف لا سبباً وحيداً له.

وتُقصَر الفرضية على قوة الاجتهاد داخل الاستدلال الوطني. فالحالة الأرجنتينية، وإن كانت أغنى الحالات مادةً، لا تختبرها لوقوعها خارج الطيف الذي تُصاغ به، وإنما تُذكر مثالاً موازياً على أن النزاع بشأن سلطة المحكمة الإقليمية يمتد إلى تدابير الجبر ووسائل تنفيذها ولا يقتصر على تحديد مضمون المعيار.

ولا يفترض المقال سلفاً أن مسألة السلطة أشد كثافةً دستورية من مسألة المعيار، بل يستند في ذلك إلى فارق محدد: يمكن قراءة توسيع مصادر تحديد مضمون الالتزام قراءةً تقنية داخل قانون المعاهدات لا تستلزم أي ادعاء دستوري، أما سؤال «من يملك تحديد مضمون القاعدة العليا، ومن يملك تحديد تدابير الجبر ووسائل تنفيذها؟» فيتعلق بتنظيم السلطة لا بمضمون الحق، ولا يحسمه قانون المعاهدات.

وقيمة الفرضية في **قابليتها للاختبار والتفنيد**: إذ يمكن أن تفنّدها مادة أوسع تُظهر ادعاءات واسعة النطاق ذات سند اتفاقي مباشر، أو تلقياً قضائياً وطنياً لا يتأثر بمدى مساس الادعاء باستقلال القضاء. وهذا ما يجعلها اقتراحاً بحثياً لا خلاصة.

الفقرة الثانية: العلاقة التفسيرية غير المتماثلة وأفق المشترك الدستوري

يبقى أن يُوصف نمط العلاقة بين القضاء الإقليمي والقضاء الوطني وصفاً يطابق المادة. ويوصف هذا التفاعل عادةً بأنه «حوار قضائي»، وهو وصف شائع في الأدبيات وفي خطاب المشروع معاً.

غير أن استعماله يقتضي حذراً، لأن الحوار يفترض تأثيراً متبادلاً قابلاً للإثبات، والمادة المفحوصة توثّق أساساً انتقالاً من المحكمة الإقليمية إلى القضاء الوطني، مع استجابات وطنية تكييفية أو ممانعة، ولا تكفي لإثبات أثر رجعي منتظم للاجتهاد الوطني في تشكيل الاجتهاد الإقليمي. ولذلك يعتمد المقال تعبير **«العلاقة التفسيرية غير المتماثلة»**: فالمحاكم الوطنية تشارك فعلاً في تكييف المعايير وإعادة صياغتها داخل

مفردات نظمها — كما تبيّن الحالة الكولومبية — لكن أياً منها لا يملك سلطة تفسير ذات أثر إقليمي، بينما تملك المحكمة الأمريكية سلطة تفسير يُدّعى امتداد أثرها إلى الجميع.

على أن المسار الأرجنتيني يوفر حالة موثقة على استجابة إقليمية لاحقة وضّحت وسائل التنفيذ المقبولة عقب موقف وطني رافض، وهو ما يقتضي تدقيق الوصف لا التخلي عنه: فعدم التماثل قائم في تحديد قوة الاجتهاد، لكنه لا يمنع مواءمةً في مستوى التنفيذ. وحالة واحدة لا تكفي لإثبات نمط، لكنها تكفي لإثبات إمكانه.

وحين تُطبَّق الوظيفة المعيارية للتعددية الدستورية على هذه العلاقة، يظهر توتر في المشروع ذاته: فهو يستند في خطابه إلى منطق شبكي تعددي يقوم على تعدد مراكز السلطة، ويشتغل في آليته على مرجعية تفسيرية واحدة. ولا يعني ذلك بطلان الأطروحة، بل أن نتيجتها ينبغي أن تُصاغ بدقة أكبر مما يجري في الخطاب المتداول.

ومن هنا يظهر موقع «القانون الدستوري المشترك» بوصفه أفقاً: فهو ليس واقعة تُستنتج من تراكم الاجتهاد الإقليمي، ولا فرضية تُنفى بوجود النزاع، وإنما نتيجة ممكنة يتوقف تحققها على شرطين لم تستوفهما المادة المفحوصة: استقرارُ مضمون المعايير عبر أنظمة متعددة، وقدرٌ من الاتفاق على من يملك ضبط ذلك المضمون. وما تُظهره هذه الدراسة أن الشرط الأول يتقدم على نحو جزئي في مستوى الإنتاج الإقليمي، وأن الثاني يظل موضع نزاع مفتوح.

الخاتمة

يقتضي الجواب عن سؤال هذا المقال — ما القوة القانونية التي يكتسبها اجتهاد المحكمة الأمريكية، وكيف تعيد المحاكم الوطنية تحديدها — رفضَ الحكم الموحد على «إلزامية الاجتهاد»، فهذا الحكم يخفي تفاوتاً ذا دلالة نظرية.

فالمادة المفحوصة تُظهر ثلاثة مستويات لا يقبل بعضها الرد إلى بعض: مستوى السند النصي الصريح، حيث يقترب التلقي الوطني من الإقرار وينحصر النزاع في وسيلة التنفيذ، ومستوى القاعدة التي استقرت باجتهاد المحكمة، حيث يقع التلقي عند وجوب المراعاة ويتفاوت في قوة النتيجة بين الإلزام المشروط والوزن التفسيري المرتفع، ومستوى القول العرضي الذي طوّره الفقه، حيث لا يبلغ التلقي الوطني في أي من الحالات المدروسة الإلزام العام. وهذا التدرج هو ما تعنيه الأطروحة المدافَع عنها.

ويترتب على ذلك أن السلطة التفسيرية في هذا الفضاء موزعة لا محتكرة: فالمحكمة الإقليمية تنتج المعيار وتدّعي لتفسيره أثراً عاماً، والمحاكم الوطنية تحدد ما تمنحه لهذا التفسير من قوة داخل نظمها. والنزاع بين المستويين ليس عطلاً في الآلية، وإنما نتيجة متوقعة لتعدد مراكز الادعاء.

وأما «القانون الدستوري المشترك» فيبقى أفقاً تفسيرياً: تسند المادة وجود عناصر موضوعية مرشحة لتكوينه، ولا تسند وجود اتفاق على من يملك ضبط مضمونها. ويظل المعيار الإرشادي الخامس — الحضور العابر للأنظمة الوطنية — الأضعف توثيقاً، وهو بالضبط ما يتوقف عليه وصف الظاهرة بأنها «مشتركة». على أن هذه النتائج مقيدة بعدد محدود من القرارات المختارة اختياراً قصدياً، فلا تسمح باستنتاج بشأن الممارسة القضائية في أي من الدول المعنية في مجموعها.

وتُفتح من ثم ثلاثة مسارات للبحث: أولها بحث في تواتر إعمال الرقابة الاتفاقية في محاكم الموضوع، حيث يُفترض أن تعمل الوظيفة التفسيرية بصورة أوسع وأقل ظهوراً من الوظيفة المرجعية القوية، وثانيها فحص ما إذا كانت الاستجابة الإقليمية التي أظهرها المسار الأرجنتيني استثناءً أم صيغة متكررة في إجراءات الإشراف على تنفيذ الأحكام، وثالثها اختبار فرضية التوتر بين اتساع الادعاء ومباشرة سنده على مادة لم تُبنَ عليها، إذ تظل قيمتها رهينة بقابليتها للتفنيد.

لائحة المراجع

أولاً: الاتفاقيات والنصوص الدستورية

American Convention on Human Rights (Pact of San José, Costa Rica), adopted 22 November 1969, entered into force 18 July 1978.

Vienna Convention on the Law of Treaties, adopted 23 May 1969, entered into force 27 January 1980.

Constitución de la Nación Argentina, arts. 27 y 75, inc. 22 (reforma constitucional de 1994).

Constitución Política de Colombia, art. 93.

Constitution of Barbados, section 26.

ثانياً: اجتهادات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

Barrios Altos v. Peru, Merits, Judgment of 14 March 2001, Series C No. 75.

Myrna Mack Chang v. Guatemala, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 25 November 2003, Series C No. 101 (Concurring Opinion of Judge Sergio García Ramírez).

Tibi v. Ecuador, Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 7 September 2004, Series C No. 114 (Concurring Opinion of Judge Sergio García Ramírez).

Almonacid Arellano y otros v. Chile, Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 26 September 2006, Series C No. 154.

Trabajadores Cesados del Congreso (Aguado Alfaro y otros) v. Peru, Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 24 November 2006, Series C No. 158.

Boyce et al. v. Barbados, Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 20 November 2007, Series C No. 169.

Radilla Pacheco v. Mexico, Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 23 November 2009, Series C No. 209.

Cabrera García y Montiel Flores v. Mexico, Preliminary Objection, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 26 November 2010, Series C No. 220.

Gelman v. Uruguay, Merits and Reparations, Judgment of 24 February 2011, Series C No. 221.

Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 29 November 2011, Series C No. 238.

Atala Riffo y Niñas v. Chile, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 24 February 2012, Series C No. 239.

Pueblo Indígena Kichwa de Sarayaku v. Ecuador, Merits and Reparations, Judgment of 27 June 2012, Series C No. 245.

Gudiel Álvarez y otros ("Diario Militar") v. Guatemala, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 20 November 2012, Series C No. 253.

Gelman v. Uruguay, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 20 March 2013.

Voto razonado del Juez Eduardo Ferrer MacGregor Poisot a la Resolución de la Corte Interamericana de Derechos Humanos de 20 de marzo de 2013, Caso Gelman Vs. Uruguay, Supervisión de Cumplimiento de Sentencia.

Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 18 October 2017.

Petro Urrego v. Colombia, Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 8 July 2020, Series C No. 406.

Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 11 March 2020.

Fontevecchia y D'Amico v. Argentina, Monitoring Compliance with Judgment, Resolution of 19 April 2023.

ثالثاً: الاجتهادات الوطنية

Suprema Corte de Justicia de la Nación (México), Expediente Varios 912/2010, resuelto el 14 de julio de 2011.

Suprema Corte de Justicia de la Nación (México), Contradicción de Tesis 293/2011, resuelta por el Tribunal Pleno el 3 de septiembre de 2013, pp. 63–68; tesis jurisprudenciales P./J. 20/2014 (10a.), registro 2006224, y P./J. 21/2014 (10a.), registro 2006225, Semanario Judicial de la Federación, publicación del viernes 25 de abril de 2014.

Corte Suprema de Justicia de la Nación (Argentina), "Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto s/ informe sentencia dictada en el caso 'Fontevecchia y D'Amico vs. Argentina' por la Corte Interamericana de Derechos Humanos", CSJ 368/1998 (34M)/CS1, sentencia de 14 de febrero de 2017, Fallos 340:47.

Corte Suprema de Justicia de la Nación (Argentina), Resolución Nº 4015/17, 5 de diciembre de 2017 (anotación en la sentencia de 2001, Fallos 324:2895).

Corte Constitucional de Colombia, Sentencia C146 de 2021, 20 de mayo de 2021, M.P. Cristina Pardo Schlesinger.

رابعاً: الكتب والدراسات الفقهية

Bogdandy, Armin von, Ferrer MacGregor, Eduardo, Morales Antoniazzi, Mariela, Piovesan, Flávia & Soley, Ximena (eds.), *Transformative Constitutionalism in Latin America: The Emergence of a New Ius Commune*, Oxford University Press, Oxford, 2017.

BurgorgueLarsen, Laurence, "Conventionality Control: InterAmerican Court of Human Rights (IACtHR)", *Max Planck Encyclopedia of International Procedural Law* (MPEiPro), Oxford University Press, last updated October 2024, DOI: 10.1093/lawmpeipro/e3634.013.3634 (accessed 26 August 2026).

Celis Vela, Dúber Armando, "El control de convencionalidad y la concurrencia de intérpretes autorizados de disposiciones constitucionales", *International Journal of Constitutional Law*, Vol. 21, No. 5, December 2023, pp. 1332–1359.

Coddou Mc Manus, Alberto, "A critical account of Ius Constitutionale Commune in Latin America: An intellectual map of contemporary Latin American constitutionalism", *Global Constitutionalism*, Vol. 11, No. 1, 2022, pp. 110–138.

Contesse, Jorge, "The final word? Constitutional dialogue and the InterAmerican Court of Human Rights", *International Journal of Constitutional Law*, Vol. 15, No. 2, 2017, pp. 414–435.

Dulitzky, Ariel E., "An InterAmerican Constitutional Court? The Invention of the Conventionality Control by the InterAmerican Court of Human Rights", *Texas International Law Journal*, Vol. 50, No. 1, 2015, pp. 45–91.

Ferrer MacGregor, Eduardo, "Eficacia de la sentencia interamericana y la cosa juzgada internacional: vinculación directa hacia las partes (res judicata) e indirecta hacia los Estados parte de la Convención Americana (res interpretata) (sobre el cumplimiento del caso Gelman vs. Uruguay)", *Estudios Constitucionales*, Año 11, Nº 2, 2013, pp. 641–694.

García Ramírez, Sergio, "El control judicial interno de convencionalidad", *IUS. Revista del Instituto de Ciencias Jurídicas de Puebla*, Vol. 5, Núm. 28, 2011, pp. 123–159.

GonzálezDomínguez, Pablo, *The Doctrine of Conventionality Control: Between Uniformity and Legal Pluralism in the InterAmerican Human Rights System*, Intersentia, Cambridge, 2018.

Henríquez Viñas, Miriam, "La naturaleza del control interno de convencionalidad y su disímil recepción en la jurisprudencia de las cortes chilenas", *Revista Derecho del Estado* (Universidad Externado de Colombia), Nº 43, 2019, pp. 131–157.

Henríquez Viñas, Miriam Lorena & Núñez Leiva, José Ignacio, "Conventionality Control: An Expression of the Basic Elements of the Judicial Function", in Armin von Bogdandy, Flávia Piovesan, Eduardo Ferrer MacGregor & Mariela Morales Antoniazzi (eds.), *The Impact of the InterAmerican Human Rights System: Transformations on the Ground*, Oxford University Press, Oxford, 2024, pp. 122–137, DOI: 10.1093/oso/9780197744161.003.0007.

Maduro, Miguel Poiares, "Contrapunctual Law: Europe's Constitutional Pluralism in Action", in Neil Walker (ed.), *Sovereignty in Transition*, Hart Publishing, Oxford, 2003, pp. 501–537.

Nogueira Alcalá, Humberto, "El control de convencionalidad y el diálogo interjurisdiccional entre tribunales nacionales y Corte Interamericana de Derechos Humanos", *Revista de Derecho Constitucional Europeo*, Nº 19, enero–junio 2013, pp. 221–270.

Walker, Neil, "The Idea of Constitutional Pluralism", *Modern Law Review*, Vol. 65, No. 3, 2002, pp. 317–359.

المؤسسة الملكية والحركات الإسلامية في المغرب: من أطروحة ولي العهد (1993) إلى هندسة الحقلين الديني والسياسي

(دراسة سوسيولوجية وسياسية في تحولات مقاربة العرش للإسلام السياسي ومكافحة التطرف)

نعيم بوسلهام (*)

طالب باحث في قضايا الدين والثقافة والهجرة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

البريد الإلكتروني: Naimpress9@gmail.com

(*) الباحث المرسل/ NAIM BOUSSELHAM

مقدمة:

تكتسي علاقة الدولة المغربية بالحركات الإسلامية بمختلف أطيافها الفكرية والتنظيمية أهمية استثنائية في الأدبيات السوسيولوجية والعلوم السياسية المشتغلة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد فرض الصعود المتنامي لظاهرة الصحوة الإسلامية منذ سبعينيات القرن العشرين، وتمدد شبكاتها في النسيج الاجتماعي والجامعي، ثم انقسامها بين فصائل اختارت المشاركة المؤسساتية وأخرى انكفأت في الرفض الاحتجاجي أو جنحت نحو الراديكالية، على النظام السياسي المغربي إعادة صياغة استراتيجياته للضبط والاحتواء بأساليب تميزت بالمرونة والقدرة التكيفية الاستباقية.

تستمد هذه الدراسة راهنيتها المعرفية من فحص المسار المفهومي والسياسي للفاعل المحوري في هرم السلطة، الملك محمد السادس؛ إذ قارب مسألة الحركات الإسلامية والاحتجاج الديني قبل اعتلائه العرش بست سنوات، ضمن أطروحة الدكتوراه في القانون العام التي ناقشها سنة 1993 بجامعة نيس صوفيا أنتيبوليس الفرنسية. وتأسيساً على هذا المنطلق المعرفي، تتشابك الرؤية التحليلية لهذه الدراسة مع الخلاصات والموجهات النظرية المستقراة من أبحاث ودراسات سابقة حول "موقف الجماعات الإسلامية من المسألة الديمقراطية" و"السياسة الدينية بالمغرب"؛ والمؤسسة الملكية وإمارة المؤمنين لتشكل إطاراً سوسيولوجياً يفكك تكتيكات الدولة في إدارة الصراع الرمزي والمؤسساتي مع الإسلاميين.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم استعادة بنيوية شاملة لتحولات مقاربة العرش تجاه الحركات الإسلامية وتيارات الإسلام السياسي والمجموعات الجهادية، ممتدة من النص الأكاديمي المبكر لولي العهد (1993)

إلى منظومة السياسات العمومية الهيكلية التي أعادت تشكيل الحقلين الديني والسياسي طيلة ربع قرن من حكمه. وتختبر الدراسة فرضية رئيسة مفادها أن المقاربة الملكية لم تتبع منطق الإدماج الشامل أو الإقصاء القسري المطلق، بل شيّدت "نموذجاً إدارياً مركباً " يرتكز على مبدأ "الضبط والاحتواء المشروط."

وقد تجلى هذا النموذج العملي عبر توظيف استراتيجي للشرعية الدستورية والروحية لإمارة المؤمنين، وإعادة بناء الفضاء الروحي عبر التصوف السني، وتأطير الأئمة ومأسسة الفتوى، إلى جانب إعادة ترسيم التوازنات الأمنية والتشريعية في أعقاب "الصدمة المنشئة" لهجمات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء وما تلاها من صدور لقانون مكافحة الإرهاب رقم 03-03. كما يمتد التحليل إلى مواجهة تحديات التجنيد الجهادي الشبكي العابر للحدود خلال الأزمة السورية (2012–2016) عبر أجهزة البحث الاستباقي وبرامج المراجعات الفكرية ("مصالحة")، كاشفاً عن الدينامية المعقدة والمستمرة بين مقتضيات الحكامة الأمنية القومية واستحقاقات التحول الحقوقي والانفتاح السياسي بالمملكة.

- **الكلمات المفتاحية :**محمد السادس؛ إمارة المؤمنين؛ الإسلام السياسي؛ الهندسة الدينية؛ قانون مكافحة الإرهاب؛ الأمن الروحي؛ التصوف السني؛ برنامج مصالحة.

1- إشكالية الدراسة

تتحدد الإشكالية المركزية لهذا البحث في التساؤل الجوهري التالي:

إلى أي حد كشفت التمفصلات النظرية والمفهومية المتقدمة في أطروحة ولي العهد الأمير سيدي محمد لسنة 1993 عن المنطلقات المعرفية التي وجهت السياسة الرسمية لعهد الملك محمد السادس في التعاطي مع الحركات الإسلامية؟ وكيف أعادت أحداث 16 مايو 2003 الإرهابية إعادة بناء هذه المقاربة عبر توليفة تركيبية جمعت بين إعادة الهندسة الدينية والأمن الروحي من جهة، والضبط التشريعي والحكامة الأمنية الاستباقية من جهة أخرى، وصولاً إلى احتواء التحديات العابرة للحدود كظاهرة التجنيد في سوريا (2012–2016) دون التضحية بالخيار الحقوقي والديمقراطي للمملكة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية المحورية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأبعاد المفهومية والسوسيولوجية التي اعتمدت عليها أطروحة 1993 لتفسير ظاهرة الاحتجاج الديني واستشراف معضلة المفاضلة بين خياري الإدماج والإقصاء؟
- كيف تفاعلت المؤسسة الملكية مع الاختبارات السياسية والصراعات الرمزية الأولى بعيد الانتقال العرشي (1999–2002)، ولا سيما الموقف من مذكرة جماعة العدل والإحسان وإعادة مأسسة مشاركة حزب العدالة والتنمية؟
- كيف شكلت تفجيرات الدار البيضاء لسنة 2003 "لحظة صدمة منشئة" نقلت تدبير الشأن الديني من التوازنات السياسية الظرفية إلى إعادة بناء هيكلية للحقل الديني قائمة على التصوف السني، وتأطير الأئمة، ومأسسة الفتوى عبر إمارة المؤمنين؟

- ما هي الآثار العملية لقانون مكافحة الإرهاب رقم 03-03 على حدود المجال السياسي والتوازن بين متطلبات الاستقرار الحقوقي والأمني؟ وكيف تمت مواجهة ظاهرة المقاتلين العائدين من سوريا عبر برنامج "مصالحة"؟

2- الفرضيات البحثية

- **الفرضية الأولى:** قدمت أطروحة ولي العهد (1993) رؤية سوسيولوجية متعددة الأسباب للصحوة الإسلامية، مجردة الظاهرة من الاختزال الأمني الضيق، ومؤطرة لمعضلة الحكم بين مخاطر الإدماج غير المشروط وتكلفة الإقصاء الكلي.
- **الفرضية الثانية:** تشكل مؤسسة إمارة المؤمنين الناظم المحوري والمانع البنيوي من حدوث الاستقطاب الصفري في المغرب، بفضل احتكارها الحصري للشرعية الدينية والرمزية التاريخية وسحب بساط التمثيلية المعيارية من الجماعات الإسلامية.
- **الفرضية الثالثة:** لم تلغِ أحداث 16 مايو 2003 خيار الإدماج السياسي، بل أعادت تعريفه وتحديد سقفه وعقبت بتدشين سياسة عمومية للهندسة الدينية شملت احتكار إنتاج الخطاب الروحي وإعادة ضبط الفضاء الدعوي والمسجدي.

3- المنهجية وأدوات التحليل

تعتمد الدراسة المقترب المزدوج الذي يزاوج بين **تحليل** الخطاب السياسي والنصوص الرسمية والسوسيولوجيا التاريخية والمؤسساتية:

1- تحليل الخطاب: يُوظف لفحص النص الأكاديمي لأطروحة 1993، والخطب الملكية التأسيسية (29 مايو 2003 و30 أبريل 2004)، والمذكرات السياسية الصادرة عن التيارات الإسلامية.
2- السوسيولوجيا التاريخية: تُستخدم لمتابعة تحولات الحقل الديني والسياسي بالمغرب عبر محطات مفصلية (1993، 1999، 2003، 2011–2016)، وتفكيك أدوات الضبط والاستيعاب والمناورة المؤسساتية لدى الفاعل الملكي.

المبحث الأول: الحركات الإسلامية في الخطاب الأكاديمي المبكر لولي العهد (أطروحة 1993)

المطلب الأول: الطبيعة الإبستيمولوجية والأكاديمية للنص

تقتضي الصرامة المنهجية والأمانة العلمية، قبل الخوض في تفكيك المضامين التحليلية لأطروحة الدكتوراه لولي العهد آنذاك الأمير سيدي محمد المنشورة سنة 1993،[1] تحديد طبيعتها الإبستيمولوجية بدقة تجنباً للإسقاطات السياسية التلفيقية. فالنص الأكاديمي لم يُصمم بوصفه بياناً تنفيذياً أو برنامجاً سياسياً للعهد

[1] **الأمير سيدي محمد** .(1993) .*التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمغرب العربي*)أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة نيس صوفيا أنتيبوليس، رقم التسجيل: (1993NICE0027)

الجديد، بل كان بحثاً علمياً في حقل القانون العام والمؤسسات الدولية، موضوعه المحوري هو فحص آليات التعاون والشراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتكتل اتحاد المغرب العربي (*La coopération CEE/Maghreb*)، والذي نوقش بجامعة نيس صوفيا أنتيبوليس تحت رقم التسجيل العلمائي (0027NICE1993) بإشراف الأكاديمي الفرنسي جون توسكو (Jean Touscoz).

إن حصر هذا العمل في إطاره الأكاديمي الصرف لا ينفي قيمته السياسية والمعرفية، بل يضاعفها؛ إذ تكمن أهمية الوثيقة في طريقة بناء المشكلة القانونية والسياسية، وكيفية تفكيك العوائق الهيكلية التي تعرقل الاندماج الإقليمي والتنمية الاستراتيجية في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط. وقد استند الباحث في مقاربته لظاهرة "الاحتجاج الديني" والإسلام السياسي إلى أدوات تحليل سوسيولوجية وقانونية مستعينة بمراجع غربية مرجعية وازنة في حقل الدراسات المغاربية، وفي مقدمتها الأعمال السوسيولوجية والتفكيكية للباحث الفرنسي فرانسوا بورغا (*François Burgat*)، ولا سيما كتابه المرجعي *L'islamisme au Maghreb: La voix du Sud* الصادر سنة 1988.

وعليه، فإن التعاطي مع هذه الأطروحة في هذه الدراسة الممتدة لا ينطلق من فرضية "الخطة المسبقة للحكم"، بل يعتبرها مرصداً معرفياً وثميناً يكشف الخفايات النظرية والذهنية التي اختزنها صانع القرار بشأن طبيعة الحركات الإسلامية، ومعضلة المفاضلة المفهومية بين الإدماج والمنع قبل اعتلاء العرش بسنوات.

المطلب الثاني: التفسير التعددي والتركيبي لنشأة الحركات الإسلامية

تتجاوز المقاربة التحليلية الواردة في أطروحة 1993 الاختزالات الأمنية السطحية والقراءات الأحادية لظاهرة الصحوة الإسلامية التي تحصرها في مجرد "تأطير عقائدي مغلق" أو "رد فعل ديني محتوم". بدلاً من ذلك، تبنت الأطروحة نموذجاً سوسيولوجياً وسياسياً متعدد الأسباب والروابط يرى في الإسلام السياسي نتاجاً لتقاطعات حادة بين الأزمات البنيوية المحلية والهزات الجيوسياسية الإقليمية.

ويمكن تصنيف المنظومة التفسيرية لنشأة الحركات الإسلامية في متن الأطروحة إلى أربعة أبعاد متداخلة ومكتملة:

1- أزمة النماذج التنموية والاستيراد الأيديولوجي

شخصت الأطروحة صعود التيار الإسلامي باعتباره نتاجاً مباشراً لإخفاق تجارب التنمية الوطنية التي اعتمدتها دول المنطقة بعيد الاستقلال؛ سواء تلك التي تبنت النماذج الاشتراكية التجميعية الشمولية أو النماذج الليبرالية الهشة. أدى هذا العجز التنموي إلى سوء توزيع الثروة وإخفاق "النخب التحديثية" في استزراع الأيديولوجيات الغربية المستوردة (القومية والاشتراكية والعلمانية). ونجم عن ذلك فراغ قيماني ومؤسساتي،

فبرز الخطاب الديني بوصفه "المرجعية الأصيلة الوحيدة" القادرة على التعبئة وتقديم وعود العدالة الاجتماعية لشرائح واسعة مغبونة.[1]

2- الارتجاجات الجيوسياسية والإقليمية

ربط التحليل الأكاديمي الانبعاث الديني بحدثين جيوسياسيين مفصليين أحدثا تحولات في الوجدان العربي والإسلامي:

- **هزيمة يونيو 1967:** التي تسببت في انهيار المشروع القومي الناصري وأحدثت شروخاً إبستيمولوجية واهتزازاً في مشروعية الدولة الوطنية الحاكمة.
- **الثورة الإيرانية سنة 1979:** التي قدمت أنموذجاً حياً ونظيراً يُحتذى بالنسبة للتكتلات الإسلامية، مفاده إمكانية الإطاحة بأنظمة عاتية واستلام السلطة باسم الدين، مما منح الحركات السنية شحنة معنوية وحافزاً للتثوير وتسييس المطالب.

3- المحددات الاقتصادية والسوسيوديمغرافية وسؤال الهوية

اعتبر التحليل أن التردي الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة الهيكلية، والترييف الحجري المتسارع نتاج الهجرة القروية، أوجد فئات عشوائية وهامشية مبتوتة عن جذورها الريفية وغير المدمجة في الاقتصاد الحضري. وقد انضافت إلى ذلك السياسات التعليمية القائمة على التعريب الترقيعي دون إصلاح هيكلي لاستيعاب الخريجين. هذه العوامل أوجدت بيئة خصبة للتأطير؛ حيث قدمت المؤسسات الدعوية والشبكات الإحسانية للحركات الإسلامية ملاذاً هوياتياً ونفسياً يملأ الفراغ الذي تركته الدولة.[2]

4- انسداد المجال السياسي ونوعية النظام

أفردت الأطروحة تحليلاً شاملاً للعلاقة بين طبيعة النظم السياسية ونشوء العنف؛ حيث أجرت تمييزاً صارماً بين الحركات المعتدلة القابلة للتأطير، والتيارات الراديكالية. وأرجعت ظهور الأنماط الأكثر غلواً إلى وجود أنظمة استبدادية مغلقة تبنت خيار الأحزاب الأحادية وحظرت المشاركة والتعدد، مما دفع بالمعارضة الإسلامية نحو السرية والراديكالية، في حين يتيح هامش التعددية امتصاص الاحتقان واحتواء التطرف داخل المؤسسات الرسمية.[3]

---

[1] **الأمير سيدي محمد**.(1993) . نفس المرجع

[2] **بناني-الشرايبي، مونية** .(1994) .*خاضعون ومنتشرون: الإدماج السياسي للشباب في المغرب* .باريس: منشورات المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)

[3] **روا، أوليفييه** .(1992) . *فشل الإسلام السياسي* .باريس: منشورات لوسوي.

المطلب الثالث: خصوصية الحالة المغربية وشرعية إمارة المؤمنين

تحتل الحالة المغربية موقعاً استثنائياً في متن الأطروحة؛ إذ لم تُدرج ضمن النماذج المغاربية كنسخة مطابقة للأنظمة الشمولية التي شهدت انفجارات دامية وتمدداً راديكالياً سريعاً للحركات الإسلامية (كما في التجربتين الجزائرية والتونسية). قدمت الأطروحة تفكيكاً لـ "الاستثنائية المغربية" استند إلى ركيزتين بنيويتين متكاملتين: التعددية السياسية الحزبية المبكرة كمتنفس سياسي، ومرجعية إمارة المؤمنين وحياد الحقل الديني.

1- التعددية السياسية الحزبية المبكرة كمتنفس سياسي وقناة لاستيعاب الاحتجاج

أوضحت الأطروحة أن وجود هامش تاريخي مبكر من التعددية الحزبية والنقابية والتنافسية السياسية في المغرب عمل كـ "صمام أمان" متقدم حما المجتمع من الاستقطاب الثنائي الحاد.[1] فبخلاف الأنظمة المغاربية ذات الحزب الواحد أو الأحادية المقنعة التي أغلقت المجال العام ودلّت المجتمع نحو العمل السري، وفرت الحزبية المغربية قنوات مؤسساتية امتصت طاقات الطبقات الوسطى والشعبية وقادت التدافع المطالبي. أدى هذا التعدد الهيكلي إلى منع الفاعلين الدينيين الاحتجاجيين من احتكار مساحة المعارضة الاجتماعية، والحيلولة دون تحول الشعار الديني إلى البديل السياسي الفردي المتاح لمواجهة الدولة.

2- مرجعية "إمارة المؤمنين" وحياد الحقل الديني السيادي

تُشكل إمارة المؤمنين العماد الأساسي في تفسير مناعة المغرب ضد الانزلاق نحو الراديكالية. فبينما واجهت الأنظمة العلمانية أو العسكرية في المنطقة الإسلام السياسي من موقع "محايد دينياً" أو متجرد من الشرعية الروحية ـــمما جعلها تبدو في موقع الدفاع الأيديولوجي في مواجهة التيارات الدينيةـــ تناظر المؤسسة الملكية المغربية الإسلام السياسي من موقع الامتلاك الأصيل والمحسوم للشرعية الروحية والتاريخية والدستورية.[2]

ويتحقق الضبط والاحتواء المؤسساتي عبر أربع آليات استراتيجية:

- **النسب الشريف وعقد البيعة :**تستند السلطة إلى شرعية النسب النبوي الشريف والتراكم التاريخي لمؤسسة "البيعة"، مما يجعل الملك المرجع الأعلى والأصلي لرعاية الدين والأمة، ويُسقط عن التنظيمات الإسلامية ادعاء التحدث الحصري باسم "الإسلام" أو احتكار المظلومية الروحية.[3]

---

[1] **المغراوي، عبد السلام** .(2009) .الإصلاحات الدستورية في المغرب: بين الملكية والإسلاميين .*مجلة الديمقراطية* (*Journal of Democracy*)، المجلد 20، العدد 2، ص ص 67–81.

[2] **المغراوي، عبد السلام** ، نفس المرجع

[3] **المرابطي، رشيد** .(2018) .*تدبير الشأن الديني بالمغرب: مسارات الهيكلة وسؤال الأمن الروحي* .الرباط: دار الأمان.

- **الاحتكار الدستوري والمؤسساتي للرمزية :**يُكرس الدستور وضعية الملك كـ "أمير للمؤمنين" وحامي حمى الملة والدين. هذا الموقع السيادي يخرج الحقل الديني من دائرة الصراع الحزبي الضيق، ويمنع أي حركية إسلامية من مصادرة الدين وتحويله إلى رأسمال تنظيمي خاص لمواجهة الدولة.[1]
- **سحب البساط المشروعياتي :**بفضل إمارة المؤمنين، تتجرد الجماعات الراديكالية من ورقة "تكفير الدولة" أو ادعاء "غياب المرجعية الإسلامية" في الحكم؛ فالمؤسسة الملكية تُدار بمفاهيم متصلة بالدين وممارسة لوظائفها الروحية والزمنية في كنف بيعة ممتدة.
- **تأطير المنافسة ورفع كلفة الخروج :**تعمل إمارة المؤمنين كـ "ناظم سيادي" يحدد شروط وسقف المشاركة؛ فالحركات الراغبة في العمل العلني تُجبر على ملاءمة أدبياتها مع المرجعية العليا للدولة. وأي محاولة لتجاوز هذه القواعد تُخرج التنظيم من دائرة التدافع السياسي المشروع إلى دائرة المواجهة مع ثوابت الأمة، مما يرفع كلفة الراديكالية ويجبر التكتلات إما على التكيف والاعتدال أو الانكفاء والهامشية.

المطلب الرابع: المعضلة السياسية بين خياري الإدماج والإقصاء

تكمن القيمة الأكاديمية والتحليلية الأبرز لأطروحة 1993 في معالجتها لمشكلة المعارضة الإسلامية من خلال معادلة مركبة ثنائية المخاطر والتحديات؛ إذ لم تطرح الأطروحة حكماً أحادياً مبرماً، بل فككت الكلفة الاستراتيجية والمخاطر المترتبة على كل خيار سياسي قد تتخذه السلطة التنفيذية:

- **خيار الترخيص والإدماج المؤسساتي:**
  - *المكاسب الاستراتيجية:* يتيح للدولة نقل الفاعل الإسلامي من المساحات المعتمة وغير المرئية إلى المجال العام الخاضع للرقابة والقوانين، مع تحويل طاقته التجييشية إلى مشاركة حزبية وتنافس انتخابي يفرض عليه تقديم برامج عمل تدبيرية والانشغال اليومي بالشأن العام.
  - *المخاطر المحتملة:* يطرح هذا الخيار محذور "مصادرة العملية الديمقراطية"، حيث خشت الأطروحة أن تُستغل التعددية والانتخابات كـ "وسيلة لمرة واحدة" للوصول إلى السلطة، تمهيداً لإغلاق المجال السياسي وإعادة بناء الدولة وفق مرجعيات أيديولوجية أحادية لا تقبل التداول.[2]
- **خيار الإقصاء والمنع القانوني:**
  - *المكاسب الاستراتيجية:* يحرم الحركات الإسلامية من بناء رأسمال مؤسساتي أو استخدام منابر الدولة الرسمية للتوسع والانتشار الهيكلي داخل المجتمع.
  - *المخاطر المحتملة:* يُعد هذا الخيار الأكثر كلفة وتأثيراً على الاستقرار؛ إذ إن سد قنوات التعبير المشروعة يدفع الحركات الإسلامية نحو "السرية والانكفاء التحتي" ، وهو ما يرفع

[1] **المغراوي، عبد السلام** .(2009) .الإصلاحات الدستورية في المغرب: بين الملكية والإسلاميين .*مجلة الديمقراطية* (*Journal of Democracy*)، المجلد 20، العدد 2، ص ص 67–81.
[2] **بورغا، فرانسوا** .(1988) .*الإسلام السياسي في المغارب: صوت الجنوب* .باريس: منشورات كارتالا.

معدلات الراديكالية ويولّد مناخاً خائباً يدفع الفصائل الشابة نحو العنف المسلح وتحدي مشروعية النظام، مما ينعكس سلباً على الأمن الداخلي والإقليمي.

تأسساً على هذا التفكيك المزدوج، أطرت الأطروحة المعضلة المحورية لصانع القرار السياسي في ضرورة صياغة "نموذج توازني استباقي"؛ إذ أظهر التحليل أن الإدماج المطلق بغير ضمانات ضابطة للعبة الديمقراطية يحمل مخاطر الاختطاف الأيديولوجي، وفي المقابل فإن الإقصاء الشامل والتعسفي يمثل مفرخة للراديكالية والسرية والعمل المسلح.

هذه القراءة التحليلية المبكرة صاغت الإطار المفهومي الموجه لما سيتحول لاحقاً في عهد الملك محمد السادس إلى هندسة عملية تقوم على "الضبط والاحتواء المشروط"؛ وهي الصيغة التي زاوجت بين إدماج القوى الإسلامية الممتثلة لثوابت الأمة ودستور المملكة (حزب العدالة والتنمية)، وبين إعادة تنظيم وحماية الحقل الديني والتعامل الأمني الحاسم مع الاتجاهات الراديكالية والمحظورة.

المبحث الثاني: الاختبارات المبكرة وإدارة الصراع السيادي (1999–2002)

المطلب الأول: رسالة "إلى من يهمه الأمر" وتكتيك التجاهل السيادي

شكلت المذكرة الشهيرة التي وجهها مرشد جماعة العدل والإحسان الشيخ عبد السلام ياسين إلى الملك محمد السادس بعيد اعتلائه العرش سنة 1999 تحت عنوان "إلى من يهمه الأمر" [1] اختباراً سياسياً وتواصلياً مبكراً لقياس كيفية إدارة العهد الجديد للصراع مع التكتلات الإسلامية الاحتجاجية غير المعترف بها. فلم تكن الوثيقة مجرد مذكرة مطلبية، بل تميزت بسقفها السياسي المباشر ونقدها للبنية الاقتصادية والدستورية للدولة.

وقد تجلت المقاربة الملكية في التعاطي مع هذه المذكرة عبر تكتيك "التجاهل السيادي الصارم" والامتناع عن الدخول في سجال علني أو محاكمة قضائية مباشرة. وهي الاستراتيجية التي تُفكك سوسيولوجياً وفق أربعة محاور أساسية:

-1 نزع طابع "الندية السياسية": هدف التجاهل الرسمية إلى حرمان الجماعة ومرشدها من انتزاع اعتراف ضمني بكونها "نداً سياسياً" للمؤسسة الملكية.[2] فالرد المباشر أو المحاكمة السياسية للرسالة كانا سينقلان الجماعة من موقع "التنظيم غير الترخيصي المحظور عملياً" إلى موقع الشريك أو الخصم الرئيسي المقابل للدولة، وهو ما تحاشت الوقوع فيه السلطة السياسية.

-2 تحييد الرمزية والمظلومية الإعلامية: استوعبت الدولة أن فتح سجال قضائي أو أمني واسع حول الرسالة كان سيمد الجماعة برأسمال رمزي مظلوميتي يستغل حركياً للتعبئة الداخلية وجذب التعاطف

[1] **ياسين، عبد السلام** .(1999) . "*مذكرة إلى من يهمه الأمر*" رسالة مفتوحة موجهة إلى الملك محمد السادس)..
[2] **الطوزي، محمد** .(1999) .*الملكية والإسلام السياسي في المغرب* .الدار البيضاء: نشر الفنك، ص 180-186.

الخارجي،[1] بينما أدى التجاهل والتسامح المشروط إلى تفريغ المذكرة من شحنتها السياسية والإعلامية وتحويلها إلى حدث صحفي عابر.

3- سيناريو التهميش والدحر الميداني: ينسجم هذا السلوك المؤسساتي مع أطر التحليل السوسيولوجي لآليات التكيف السياسي لدى الأنظمة الملكية المغاربية في إدارة المعارضة الراديكالية[2]؛ حيث آثرت السلطة اعتماد استراتيجية "التهميش والمراقبة الهادئة" للتيارات الرافضة لقواعد اللعبة الدستورية. وتجلى ذلك في حصار الفضاء الحركي للجماعة، وتجميد قدرتها على الامتداد المؤسساتي والتمدد داخل النقابات والمؤسسات الرسمية، مع الإبقاء على مراقبة أمنية وتنظيمية مرنة تجنب الدولة كلفة الصدام الشامل والمباشر.

4- صاغ التجاهل رسالة إبستيمولوجية مفادها أن الخطاب السياسي للفاعل الديني غير الرسمي لا يملك الصفة التشريعية أو الأدبية التي تؤهله لمساءلة السلطة السيادية أو فرض أشكال من التفاوض على شكل الحكم[3]. وبذلك رُسخ المعطى القائل بأن مبادرات الإصلاح الهيكلي والتحول السياسي تظل اختصاصاً حصرياً وموجهاً تحت المظلة السيادية لإمارة المؤمنين، ووفق التوقيت والأجندة الرسمية للمؤسسة الملكية.

المطلب الثاني: إدماج حزب العدالة والتنمية ومأسسة المشاركة

في مقابل احتواء وتهميش الجماعات الراديكالية أو الرافضة لقواعد اللعبة، سارت الدولة في خيار الإدماج المشروط والمضبوط للتيار الإسلامي المشارك الممثل في "حزب العدالة والتنمية" (الذي تشكل من حركة التوحيد والإصلاح عقب اندماجها في حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لزعيمه الدكتور عبد الكريم الخطيب).

وقد جاء هذا الخيار تفعيلاً للوعي الملكي المبكر المتمثل في تجنب كلفة الإقصاء الكلي. ورسمت الدولة استراتيجية إدماج استندت إلى ثلاثة ضوابط محددة:

- الالتزام بالمرجعية الدستورية: والاعتراف الكامل بالخيار الديمقراطي والمؤسسات القائمة والتداول السلمي.
- الخضوع لإمارة المؤمنين: وتحييد أي محاولة لاستغلال المساجد أو المرفق الروحي في التنافس الانتخابي السياسوي، عبر الفصل المؤسساتي بين الدعوي والسياسي.

---

[1] **ظريف، محمد** .(2003) .*الإسلام السياسي في المغرب: الممارسة والخطاب* .الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص 98- 104

[2] **بورغا، فرانسوا** .(1988) .*الإسلام السياسي في المغارب: صوت الجنوب* .باريس: منشورات كارتالا، ص 150-155.

[3] **توزي، محمد** .(1999) .*الملكية والإسلام السياسي في المغرب* .الدار البيضاء: نشر الفنك، ص ص 180-186.

- الانضباط للتقييد الذاتي ("السقف الانتخابي"): حيث حُدد حجم مشاركة الحزب في استحقاقات 1997 و2002 عبر التنسيق بعدم تغطية كافة الدوائر الانتخابية، لضمان عدم إحداث هزة في التوازنات السياسية قبل نضج التجربة الديمقراطية[1].

المبحث الثالث: هجمات 16 مايو 2003 وإعادة هندسة الحقلين الديني والأمني

المطلب الأول: الأحداث بصفة الصدمة المنشئة وإعادة صياغة الأولويات

شكلت التفجيرات الإرهابية التزامنية التي شهدتها العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء في 16 مايو 2003، والتي نفذها 12 انتحارياً واستهدفت خمسة مواقع سياحية ويهودية وأسفرت عن سقوط 45 قتيلاً وعشرات الجرحى، "لحظة صدمة منشئة" في تاريخ المغرب الحديث. فلم تكن هذه الأحداث مجرد خرق أمني عابر، بل كانت زلزالاً سوسيولوجياً وسياسياً أعاد تشكيل فلسفة الدولة في تدبير الشأن الديني وأولويات الحكم بعد أربع سنوات من اعتلاء الملك محمد السادس العرش.

تتجلى المعالجة الأكاديمية لهذه اللحظة الفارقة وتحولاتها البنيوية عبر أربعة أبعاد أساسية:

1 - التحول الإبستيمولوجي في مقاربة الملف الديني: أنهت هجمات 2003 مرحلة "التكييف والملاينة السياسية" وتدبير التوازنات التكتيكية مع الفاعلين الإسلاميين، لتنقل الملف الديني كلياً إلى صدارة الأولويات السيادية والأمن القومي[2]. ولم يعد السؤال المحوري يتوقف عند حد "التدافع الحزبي أو احتواء المعارضة"، بل انتقل إلى سؤال أعمق: من يملك حق إنتاج الخطاب الديني؟ وكيف أدت القراءات السلفية الوافدة والراديكالية إلى اختراق النسيج المجتمعي وتجنيد شبان من الهوامش الحضرية؟

2 - انكشاف مخاطر التوظيف الوظيفي التقليدي: أبرزت الأحداث كلفة الاعتماد التاريخي على شبكات "دور القرآن" والتيارات السلفية التقليدية التي كانت تُستغل في عقود سابقة لمواجهة المد الفكري اليساري أو الجماعات الاحتجاجية. كشفت صدمة مايو 2003 أن هذه البيئات الفكرية ـــ وإن أعلنت مهادنة السلطة السياسية ـــ تظل قادرة على إنتاج هويات مغلقة وقابلة للاختراق من قبل التنظيمات الجهادية المعولمة.

3 - إشهار مفهوم "الأمن الروحي" كحق سيادي: دفعت الهجمات الإرهابية المؤسسة الملكية إلى إطلاق مفهوم "الأمن الروحي للبلاد" وصياغته كواجب أساسي يقع على عاتق الدولة وإمارة المؤمنين. وبناءً عليه، لم تعد حماية الحقل الديني مجرد مسألة تعبدية أو تنظيم إداري لشؤون المساجد، بل أصبحت بعداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الأمن العسكري والسياسي لحماية وحدة المجتمع وسلامة أراضيه.

---

[1] **ظريف، محمد** .(2003) .*الإسلام السياسي في المغرب: الممارسة والخطاب* .الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص 98- 104

[2] **الملك محمد السادس**(2003) . 29مايو .*خطاب الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة إثر الأحداث الإرهابية بالدار البيضاء* .الرباط: الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 5114.

4 - الانتقال نحو إعادة الهيكلة الشاملة: فرضت الصدمة على الدولة الانتقال السريع من خيارات المقاربة الأمنية الزجرية الصرفة إلى تدشين ورش إصلاحي هيكلي واسع وممتد؛ شمل مراجعة النصوص التشريعية، وتطهير المناهج التعليمية، وإغلاق دور القرآن غير الخاضعة للرقابة سنة 2008، وتدشين استراتيجية إعادة بناء الحقل الديني القائمة على الثلاثية المذهبية الوطنية وعلى رأسها التصوف السني وتكريس المرجعية الحصرية لإمارة المؤمنين .

المطلب الثاني: الهندسة الدينية والإصلاح المفهومي (التصوف وتكوين الأئمة)

وظفت المؤسسة الملكية الصفة الدستورية والشرعية للملك بصفتها "إمارة المؤمنين" لتدشين ورش استراتيجي في المنطقة لمواجهة التطرف وإعادة صياغة الحقل الديني وفق نموذج مؤسساتي دقيق، ارتكز على أربعة محاور أساسية أعلن عنها الملك في خطاب تطوان التأسيسي يوم 30 أبريل 2004[1] :

1- السيادة المؤسساتية والضبط الإداري للمنابر

فرضت الدولة رقابة مشددة وإشرافاً حصرياً لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على المساجد، والكتاتيب، والمدارس العتيقة، مع تقنين خطب الجمعة وتأطير القيّمين الدينيين. هدف هذا الضبط الإداري إلى استعادة "حياد المساجد" ومنع استغلال المنصات المنبرية من قبل التيارات المتطرفة أو أدلجتها سياسياً لحساب تنظيمات حركية.[2]

2- تطهير المناهج التعليمية وتحيين الخطاب الفقهي

دُشنت مراجعات هيكلية لمناهج التربية الإسلامية والتعليم الديني في المنظومة التعليمية العمومية والخاصة. استهدفت هذه العملية تنقية المقررات من التفسيرات والتأويلات المغلقة التي تُستغل لتعزيز الغلو أو معاداة الآخر، واستبدالها بمفاهيم المواطنة، والتعددية، والتسامح، والعيش المشترك وفق قراءة مقاصدية حديثة للنص الديني.

3- الاستثمار الاستراتيجي في التصوف السني

عُدّ التصوف السني (تصوف الإمام الجنيد السالك) ركيزة محورية في هندسة "الأمن الروحي" للمملكة، حيث جرى إدراجه رسمياً ضمن الثوابت الوطنية الجامعة (إلى جانب المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية). ووظفت الدولة الزوايا والطرق الصوفية لتأطير التدين الشعبي وترسيخ نموذج روحي قائم على التزكية والسلوك الأخلاقي، مما شكل حائط صد ضد اختراقات السلفية الجهادية وتيارات الإسلام السياسي الاحتجاجي.

---

[1] **المرابطي، رشيد** .(2018) *تدبير الشأن الديني بالمغرب: مسارات الهيكلة وسؤال الأمن الروحي* .الرباط: دار الأمان، ص ص 78-85.
[2] **المرابطي، رشيد** .(2018) *تدبير الشأن الديني بالمغرب: مسارات الهيكلة وسؤال الأمن الروحي* .الرباط: دار الأمان، ص ص 78-85.

4- التأطير الأكاديمي و"الدبلوماسية الروحية" (معهد محمد السادس لتكوين الأئمة)

تأسس "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات" لتقديم تأطير شرعي وحقوقي وعلمي متكامل للأئمة والكوادر الدينية. ولم يقتصر دور المعهد على تأمين النسيج المحلي، بل امتد لتدريب مئات الطلبة المنحدرين من دول غرب وشمال إفريقيا (مالي، غينيا، السنغال) ودول أوروبية (فرنسا، بلجيكا)، مما صاغ نموذجاً حيوياً لـ "الدبلوماسية الروحية" أتاح للمغرب ترسيخ نفوذه الناعم وتعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي.

المطلب الثالث: التناقضات الميدانية وخطر التجنيد العابر للحدود (سوريا 2012–2016)

كشفت التحولات الجيوسياسية المرافقة لتداعيات "الربيع العربي" وتفجر الأزمة السورية الميدانية عن حدود ومفارقات الاستراتيجية الوقائية؛ إذ أثبتت التطورات أن إعادة الهندسة الدينية والإصلاح المفهومي لم يُحصّنا البيئة المحلية كلياً من اختراقات الراديكالية المعولمة وآلات التجنيد العابرة للحدود.[1]

وتتجسد المعالجة الأكاديمية لهذه الفجوة بين التنظير الهيكلي والممارسة الواقعية في أربعة أبعاد أساسية:

1- حجم ظاهرة المقاتلين الأجانب والديناميات الشبكية: سجلت الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2016 التحاق نحو 1600 إلى 2000 مغربي بمناطق الصراع في سوريا والعراق، ينتمي أغلبهم لصفوف التنظيمات الجهادية العابرة للحدود وفي مقدمتها تنظيم "داعش" وجبهة النصرة. وتكشف هذه الأرقام عن نجاح الفكر الجهادي الشبكي والتعبئة الافتراضية عبر الفضاء الأزرق في اختراق بعض الهوامش المجتمعية، وتجاوز آليات الضبط الديني التقليدي التي ترعاها الدولة.[2]

2- تأثير الجغرافيا النفسية والمصادر غير المؤسساتية: أوضحت الدراسات السوسيولوجية أن التجنيد لم يعتمد على المساجد أو المؤسسات الرسمية المحكومة إدارياً، بل اتخذ منافذ غير مباشرة؛ كالشبيكات المغلقة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، والجلسات الخاصة، وحالات الهشاشة الاجتماعية والانسداد الآفاقي لدى بعض الشباب بالهوامش الحضرية، مما أتاح للتنظيمات الإرهابية الاستثمار في المشاعر التضامنية مع الشعب السوري وتحويلها إلى رأسمال قتالي.

3- التوازن بين المقاربة الاستباقية والترسانة الدينية: بالرغم من حجم التدفقات نحو بؤر التوتر، أظهرت الاستجابة الرسمية كفاءة عالية بالمقارنة مع دول الجوار الإقليمي؛ حيث زاوجت الدولة بين التفكيك الاستباقي للخلايا الإرهابية المفككة سنوياً عبر المكتب المركزي للأبحاث القضائية (BCIJ) الذي أُنشئ سنة 2015،

---

[1] **المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية** (IRES). (2017). *ظاهرة المقاتلين الأجانب والردود الأمنية والفكرية بالمغرب*. الرباط: منشورات IRES، ص 34-40.

[2] **المكتب المركزي للأبحاث القضائية** (BCIJ). (2020). *حصيلة استراتيجية تفكيك الخلايا الإرهابية بالمغرب (2015-2020)*. سلا: منشورات BCIJ، ص ص 15-22.

والترسانة الدينية المؤطرة لمفهوم الأمن الروحي. وهو ما حال دون تفكيك الاستقرار الداخلي أو نجاح التنظيمات الوافدة في إيجاد موطئ قدم دائم أو "ملاذات آمنة" داخل التراب الوطني.

4- ورش المراجعات والتحصين التشريعي والأمني (برنامج مصالحة): دفعت ظاهرة العائدين من بؤر التوتر السلطات السياسية إلى تشديد المنظومة الجنائية عبر تعديل قانون مكافحة الإرهاب تجريماً للالتحاق أو محاولة الالتحاق بمعسكرات التدريب بالخارج[1]، بالتوازي مع تطوير برامج إعادة التأهيل الفكري والنفسي داخل المؤسسات السجنية عبر برنامج "مصالحة" الذي أطلقته المندوبية العامة لإدارة السجون بالشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2017. استهدف البرنامج تفكيك البنية المعرفية التكفيرية وتسهيل إعادة دمج المتورطين في النسيج المجتمعي وفق أبعاد ثلاثة: المصالحة مع الذات، والمصالحة مع النص الديني، والمصالحة مع المجتمع والدولة تحت المظلة الجامعة لإمارة المؤمنين.

المبحث الرابع: التلازم بين الأمن والتحول السياسي وقانون مكافحة الإرهاب

المطلب الأول: كبح زخم التحرر السياسي وإعادة ترتيب المجال القانوني والأمني

شكّل انتقال السلطة إلى الملك محمد السادس سنة 1999 لحظة سياسية اتسمت، في بدايتها، بقدر من الانفتاح وإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة. فقد بدا أن المرحلة الجديدة تسعى إلى تجاوز موروثات المرحلة السابقة من خلال إعادة فتح ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإطلاق مسار للعدالة الانتقالية توّج بإنشاء "هيئة الإنصاف والمصالحة" سنة 2004.

ولا ينبغي النظر إلى هذه المبادرة باعتبارها مجرد إجراء حقوقي معزول، بل باعتبارها جزءاً من محاولة أوسع لإعادة بناء الشرعية السياسية للمؤسسة الملكية وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فقد كُلّفت الهيئة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال الفترة الممتدة بين 1956 و1999، وتحديد مصير المختفين، وجبر أضرار الضحايا، واقتراح ضمانات تحول دون تكرار الانتهاكات. وقد تلقت الهيئة أكثر من 16 ألف إفادة وطلب، وأوصت بتعويض أكثر من تسعة آلاف شخص، فيما تشير مصادر رسمية أخرى إلى أن عدد الأشخاص الذين اعتُبروا مستحقين للتعويض بلغ نحو 16 ألفاً.

غير أن هذا المسار الاصلاحي لم يتطور في خط مستقيم نحو مزيد من التحرر السياسي؛ إذ سرعان ما اصطدم بسياق أمني إقليمي ودولي شديد التعقيد، بلغ ذروته المغربية مع تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو 2003.

[1] **الجريدة الرسمية للمملكة المغربية**(2014) ، 23أكتوبر .(*القانون رقم 86.14 القاضي بتعديل وتتميم أحكام المجموعة الجنائية وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب*. الرباط: العدد 6302.

أولاً: أحداث 16 مايو 2003 وتحول البيئة السياسية

مثّلت تفجيرات الدار البيضاء نقطة انعطاف حاسمة في مسار الإصلاحات السياسية والحقوقية التي طبعت السنوات الأولى من حكم محمد السادس. فقد أسفرت الهجمات عن مقتل 45 شخصاً وإصابة عدد كبير من الأشخاص، وأحدثت صدمة سياسية وأمنية عميقة داخل المغرب.[1]

وإذا كانت الدولة قد تعاملت مع الإرهاب بوصفه تهديداً حقيقياً للأمن الوطني وللاستقرار السياسي والاجتماعي، فإن تداعيات ذلك لم تقتصر على المجال الأمني بالمعنى الضيق، وإنما امتدت إلى إعادة تعريف حدود المجال السياسي والقانوني الذي يمكن أن تتحرك داخله الحركات الإسلامية وغيرها من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.[2]

وهنا تبرز أهمية هذه المرحلة بالنسبة إلى موضوع الدراسة؛ ذلك أن التحول لم يكن انتقالاً من "الانفتاح" إلى "القمع" بصورة آلية، وإنما كان أقرب إلى إعادة ترتيب العلاقة بين الانفتاح والضبط. فقد استمر خطاب الإصلاح، واستمرت المؤسسات الحقوقية، لكن بالتوازي مع تعزيز الأدوات القانونية والأمنية للدولة في مواجهة ما اعتُبر تهديداً إرهابياً.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن أحداث 2003 أسهمت في الانتقال من سؤال "كيفية إدماج الفاعل الإسلامي في المجال السياسي" إلى سؤال أكثر تعقيداً هو: "ما الحدود التي يمكن أن يبلغها هذا الإدماج دون أن يتحول إلى مصدر لتهديد النظام السياسي أو الأمن القومي؟"

وتتبدى أهمية هذه المرحلة في السياق التحليلي للدراسة من خلال المعطيات السوسيولوجية والسياسية الآتية:

أ- الانتقال من "الانفتاح الخالص" إلى "الضبط المشروط" : لم يكن التحول السياسي الحاصل عقيب الأحداث انتقالاً آلياً من "الانفتاح" إلى "القمع الشامل"، بقدر ما كان إعادة هندسة دقيقة للعلاقة بين مقتضيات الانفتاح السياسي وحتميات الضبط الأمني. فقد حافظت الدولة على خيار الإصلاح المؤسساتي واستمرار عمل المؤسسات الحقوقية الرسمية، لكن بالتوازي مع تعزيز الترسانة القانونية (كإقرار قانون مكافحة الإرهاب رقم 03.03) وإعادة بناء أدوات الضبط الأمنية لمواجهة التهديدات غير التقليدية.

ب- إعادة تعريف حدود الإدماج السياسي: أسهمت أحداث 2003 في نقل النقاش الفكري والسياسي من سؤال "*كيفية إدماج الفاعل الإسلامي في المجال السياسي؟* "إلى سؤال أكثر تعقيداً وتركيباً" *ما هي الحدود والسقوف الضابطة التي يمكن أن يبلغها هذا الإدماج دون أن يتحول إلى مصدر لتهديد النظام السياسي أو مساس بالأمن القومي ثوابت الدولة؟*"

ت- إعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية: بالعودة إلى الأطر النظرية المفسرة للسياسة الملكية تجاه الإسلام السياسي في مرحلة ما قبل 2003، يُلاحظ أن خياري "الإدماج السياسي" و"الإقصاء والضبط" كانا

[1] **المرابطي، رشيد** .(2018) *تدبير الشأن الديني بالمغرب: مسارات الهيكلة وسؤال الأمن الروحي* .الرباط: دار الأمان، ص ص 82-89.
[2] **الطوزي، محمد** .(1999) *الملكية والإسلام السياسي في المغرب* .الدار البيضاء: نشر الفنك، ص ص 195-202.

يمثلان المعادلة المفهومية المركزية لتدبير التدافع مع التيار الإسلامي، حيث احتفظ كل خيار بكلفته ومخاطره الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، لم تُنشئ تفجيرات 2003 مقاربة سياسية جديدة من عدم، بقدر ما أحدثت "إعادة ترتيب صارمة للأولويات "داخل المقاربة الملكية القائمة أصلاً؛ حيث تقدمت الاعتبارات الأمنية وترسيخ "الأمن الروحي" والمجتمعي للواجهة، لتصبح الحاكم والمحدد الأول لسقوف الانفتاح السياسي ومساحة المشاركة المتاحة لمختلف مكونات الإسلام السياسي.[1]

ثانياً: قانون مكافحة الإرهاب رقم 03-03 وإعادة تعريف حدود المجال السياسي

في هذا السياق، أُقر القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب في 28 مايو 2003، أي بعد أقل من أسبوعين على تفجيرات الدار البيضاء. وكان مشروع القانون موجوداً أصلاً في البرلمان قبل وقوع الهجمات، غير أن الأحداث سرعت المصادقة عليه وأعطته شرعية أمنية وسياسية جديدة.

وتكمن أهمية هذا التشريع بالنسبة إلى موضوع الدراسة في أنه لم يكن مجرد نص جنائي خاص بمعاقبة الأعمال الإرهابية، بل أدخل تعديلات جوهرية على القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، ووسّع دائرة الأفعال التي يمكن أن تدخل ضمن المجال الإرهابي.

وقد أثارت بعض مقتضياته انتقادات حقوقية؛ حيث لاحظت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أن القانون لم يضع تعريفاً دقيقاً بل فضفاضاً لمفهوم الإرهاب، كما أبدت قلقها من تجريم "الدعاية" أو "التحريض" في حالات قد لا يكون فيها خطر فعلي بارتكاب عمل عنيف. كما أثارت قواعد الحراسة النظرية وتأخير الاتصال بالمحامي اعتراضات حقوقية؛ إذ سمح النظام القانوني في قضايا الإرهاب بتمديد مدة الحراسة النظرية إلى ما يصل إلى 12 يوماً، مع إمكانية تأخير الاتصال بالمحامي في ظروف معينة.

ولا يعني ذلك، منهجياً، أن القانون كان موجهاً حصراً ضد الإسلاميين المعتدلين أو أن كل تطبيقاته كانت ذات طبيعة سياسية. فالدولة المغربية قدمت القانون باعتباره جزءاً من منظومة قانونية دولية لمواجهة الإرهاب، وأكدت أن أحكامه لا تجرّم ممارسة الحقوق السياسية، وإنما تستهدف الجرائم الإرهابية. لكن الإشكال الأكاديمي يتعلق بآثاره العملية على المجال السياسي؛ فقد وثقت منظمات حقوقية حاسمة (مثل هيومن رايتس ووتش) حالات توقيف طالت أشخاصاً يشتبه في صلتهم بجماعات إسلامية. بالتالي، فإن القراءة الأكثر اتزاناً تتمثل في اعتبار قانون 03-03 أداة أمنية ونظامية نشأت استجابة لتهديد حقيقي، لكنها في الوقت نفسه وسّعت هامش تدخل الدولة لضبط الفضاء العام.

---

[1] **بناني-الشرايبي، مونية.** (1994). *خاضعون ومنتشرون: الإدماج السياسي للشباب في المغرب*. باريس: منشورات المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، ص ص 120-126.

ثالثاً: من الإدماج السياسي إلى ضبط شروط الإدماج

تكشف هذه المرحلة عن تحول بنيوي حاسم في فلسفة العلاقة بين الدولة والحركات الإسلامية. فالإدماج السياسي لم يعد يعني مجرد السماح بالتواجد المؤسساتي أو المشاركة الانتخابية، بل أضحى مشروطاً كلياً بقبول واستيعاب حزمة من القواعد والضوابط الصارمة التي تحددها الدولة كشرط حائل بين المشاركة المشروعة والاستبعاد المؤسساتي.[1]

ويمكن ملاحظة ذلك انطلاقاً من قراءة أطروحة محمد السادس لعام 1993 أن خيار الإدماج كان مرتبطاً بفكرة المراقبة والضبط وتجنب المفاجآت. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة عند إسقاطها على التطورات اللاحقة؛ إذ يبدو أن أحداث 2003 دفعت الدولة إلى تطوير هذا التصور من مستوى المقارنة النظرية بين الإدماج والإقصاء إلى مستوى الممارسة المؤسساتية والقانونية.

فالإدماج الذي لا يخضع لشروط وضوابط يمكن، من منظور الدولة، أن يؤدي إلى انتقال الفاعل الإسلامي من المشاركة داخل النظام إلى محاولة إعادة تعريف قواعد النظام نفسه. أما الإدماج المضبوط، فيتيح للدولة الاستفادة من المشاركة السياسية للحركات الإسلامية، مع المحافظة على الحدود الاستراتيجية للنظام السياسي والديني.

ومن ثم يمكن صياغة التحول في صورة ثلاث مراحل مترابطة ومتتالية:

1- المقاربة النظرية (1993): المفاضلة المفهومية بين مخاطر الإدماج وكلفة الإقصاء.

2- المقاربة السياسية (1999–2002): فتح مجال المشاركة للتيارات المنضبطة لقواعد اللعبة السياسية.

3- المقاربة الأمنية والقانونية والدينية (2003–2026): الجمع بين الإدماج المضبوط، وإعادة هيكلة الحقل الديني، والاعتماد على ترسانة قانونية صارمة لمكافحة التطرف.

وبهذا المعنى، فإن التطور الذي أعقب 2003 لا يلغي أطروحة الإدماج، وإنما يعيد تعريفها: الإدماج لم يعد نقيضاً للضبط، بل أصبح الضبط أحد شروطه الأساسية.[2]

رابعاً: أثر التحول الأمني في الحركات الإسلامية

لم يكن أثر التحول الأمني مقتصراً على الدولة، وإنما انعكس على البنية الداخلية للحقل الإسلامي المغربي. فقد أصبحت الحركات الإسلامية أمام ضرورة إعادة تحديد موقعها من الدولة والمجال السياسي. وبرز الفرق

---

[1] **المرابطي، رشيد** .(2018) *تدبير الشأن الديني بالمغرب: مسارات الهيكلة وسؤال الأمن الروحي* .الرباط: دار الأمان، ص ص 90-97.

[2] **ظريف، محمد** .(2003) *.الإسلام السياسي في المغرب: الممارسة والخطاب* .الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص 152-158.

بين تيارات تقبل المشاركة المؤسساتية (كحركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية) وتيارات ترفض قواعد اللعبة القائمة (كجماعة العدل والإحسان).[1]

وهذا التباين يفسر لماذا لم تتعامل الدولة مع "الإسلاميين" باعتبارهم كتلة واحدة؛ فالمقاربة العملية اتجهت إلى التمييز بين الإسلاميين بحسب مواقفهم من النظام السياسي وقواعد المشاركة والمرجعية الدينية للدولة. وبالتالي، فإن السؤال لم يعد: هل تسمح الدولة للإسلاميين بالمشاركة؟ بل أصبح: أي إسلاميين؟ وبأي شروط؟ وفي أي مؤسسات؟ وضمن أي سقف ديني وسياسي؟

خامساً: من مكافحة التطرف إلى إعادة بناء الحقل الديني

أفرزت أحداث 16 مايو 2003 تحولاً أعمق شمولية وأبعد أثراً من مجرد الاقتصار على تشديد الأدوات القانونية وتطوير الأجهزة الأمنية لمواجهة الخطر الإرهابي؛ إذ دفعت صدمة الأحداث الدولة إلى إعادة التفكير الهندسي في بنية "الحقل الديني المغربي" ذاته. وهنا تتجلى أهمية الانتقال الاستراتيجي من مجرد سياسة احتواء ومراقبة الحركات الإسلامية إلى "سياسة إعادة الهيكلة والتنظيم الشامل للمؤسسات والخطاب الديني".[2]

وتتضح الأبعاد السوسيولوجية والمؤسساتية لهذا التحول الاستراتيجي عبر المحاور الآتية:

أ - الاحتكار السيادي لصناعة الشرعية الديني:

إذا كان التحدي الحاكم في مرحلة تسعينيات القرن الماضي يتمحور أساساً حول كيفية تدبير التدافع مع التنظيمات الإسلامية باعتبارها فاعلاً سياسياً ومنافساً مجتمعياً، فإن التحدي الاستراتيجي لمرجعية السلطة عقب 2003 انتقل حثيثاً نحو أسئلة الصدارة والسيادة" *من يمتلك الحق الحصري في إنتاج الخطاب الديني وترويجه؟ ومن يحدد معايير شرعيته؟ ومن يضبط أجهزة التأطير ومؤسساته العريقة؟*"[3]

ب - شمولية السياسة الدينية ومأسسة "الأمن الروحي":

تتضح معالم المخطط الهيكلي لإعادة بناء الحقل الديني في كونه لم يعد يقتصر على المقاربة الضيقة القائمة على ضبط المساجد وتحييد منابرها، بل امتد ليتشكل في صورة "منظومة متكاملة وشاملة للسياسة الدينية "أُعيد من خلالها تنظيم المؤسسات الدينية الرسمية (كإعادة هيكلة وزارة الأوقاف والمجلس العلمي الأعلى)، وتأطير منظومة الفتوى والتكوين الديني، وتنظيم التعليم العتيق، وإعادة ضبط الفضاءات الدعوية والإعلامية عبر إطلاق إعلام ديني رسمي.[4]

---

[1] **الياسيني، عبد الإله** .(2012) *جماعة العدل والإحسان: المعارضة من خارج اللعبة السياسية* .الرباط :مطبعة المعارف الجديدة، ص ص 45-52.
[2] **المرابطي، رشيد** .(2018) *تدبير الشأن الديني بالمغرب: مسارات الهيكلة وسؤال الأمن الروحي* .الرباط: دار الأمان، ص ص 115-128.
[3] **مفتاح، إدريس** .(2015) *استراتيجية مأسسة المجال الديني والمشاركة السياسية بالمغرب* .الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ص ص 92-101.
[4] **الجريدة الرسمية للمملكة المغربية**2004) ، 6مايو .(*الظهير الشريف رقم 1.03.193 بإعادة تنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / والظهير الشريف رقم 1.04.20 إعادة تنظيم المجالس العلمية* .الرباط: العدد 5210.

ج - إعادة تعريف الفضاء الديني العمومي:

تأسيساً على هذا التحول الهيكلي، لم تكتَفِ الدولة بصياغة الشروط الضابطة لـ "الفصيل الإسلامي المقبول سياسياً"، بل اندفعت نحو "إعادة تعريف الفضاء الديني العمومي برمته"؛ وذلك من خلال فرض الاحتكار الحصري لمفهوم "الأمن الروحي" تحت المظلة المرجعية والسيادية لإمارة المؤمنين، وسحب البساط التنظيمي والأيديولوجي من تحت أقدام كافة الفاعلين الحركيين والنخب الدينية المستقلة[1].

سادساً: المفارقة بين التحرر السياسي وإعادة ضبط المجال الديني

تكشف التطورات عن مفارقة أساسية: كلما اتسع المجال السياسي أمام بعض الإسلاميين (وصول حزب العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة بين 2011 و2021)، اتجهت الدولة في الوقت نفسه إلى تشديد سيطرتها المؤسساتية على المجال الديني.

وهذه ليست مفارقة تناقضية، بل تندرج ضمن منطق الفصل بين التعددية السياسية ووحدة المرجعية الدينية للدولة. فالدولة قد تسمح بالتنافس السياسي داخل المؤسسات المنتخبة، لكنها لا تسمح بالتعدد في مراكز إنتاج الشرعية الدينية أو بتنافس الجماعات على احتكار تمثيل الإسلام. ومن هنا يصبح مفهوم إمارة المؤمنين العنصر المحوري؛ إذ إن إدماج الإسلاميين سياسياً لا يعني السماح لهم بمنافسة الدولة على شرعيتها الروحية.

سابعاً: حدود فرضية "الردة عن الانفتاح"

ينبغي الحذر من تفسير مرحلة ما بعد 2003 باعتبارها مجرد "تراجع" أو "ردة" عن الانفتاح السياسي الديمقراطي الذي بدأ سنة 1999. ف الواقع شهد استمرار عدد من الإصلاحات الهيكلية (كمدونة الأسرة سنة 2004، وتجربة العدالة الانتقالية عبر هيئة الإنصاف والمصالحة، والوصول إلى التعديل الدستوري لسنة 2011). لكن ما تغير هو التوازن بين منطق الإصلاح ومنطق الأمن؛ إذ أصبحت الإصلاحات تتحرك داخل بيئة حريصة على عدم الإخلال بالاستقرار والأمن القومي.[2]

إن الجوهر التحليلي للتحول الذي أعقب صدمة 2003 لا يكمن في إيقاف عجلة الإصلاح المؤسساتي، بل يتبدى في "إعادة صياغة التوازن البنيوي بين منطق الإصلاح الديمقراطي ومنطق الأمن والاستقرار القومي"، حيث أضحت الإصلاحات السياسية والحقوقية تتحرك وتتحدد مساراتها داخل بيئة شديدة الحرص والحذر؛ حيث يغدو الحفاظ على استقرار المؤسسات وركائز الأمن القومي وتأمين "الأمن الروحي" للمجتمع هو الحد الموجه والشرط الحاكم لسقف وأفق أي انفتاح سياسي مرتقب.[3]

---

[1] **ظريف، محمد** .(2003) .*الإسلام السياسي في المغرب: الممارسة والخطاب* .الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص ص 170-178

[2] **مفتاح، إدريس** .(2015) .*استراتيجية مأسسة المجال الديني والمشاركة السياسية بالمغرب* .الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ص ص 110-118.

[3] **مفتاح، إدريس** .(2015) .*نفس المرجع*

تأسيساً على ذلك، أصبحت التحديثات التشريعية والمؤسساتية تصمم وفق هندسة تضمن استمرار التطوير والاعتراف بالحقوق، لكن شريطة ألا تؤدي تلك التنازلات إلى خلل في موازين الاستقرار الداخلي أو نفاذ التيارات الراديكالية إلى التواجد في مراكز القرار في الدولة.[1]

ثامناً: دلالة التحول بالنسبة لأطروحة محمد السادس لعام 1993

تكمن أهمية أحداث 2003 في أنها وفرت اختباءً عملياً وميدانياً للأسئلة النظرية التي صاغها ولي العهد الأمير سيدي محمد في أطروحة 1993. فالأطروحة صاغت مخاطر كل خيار:

- **الإدماج:** يتيح المراقبة، لكنه يحمل مخاطر مصادرة الديمقراطية.
- **الإقصاء:** يمنع التوسع، لكنه يولد السرية والعنف.

وبعد ربع قرن من الحكم، تظهر السياسة الملكية باعتبارها إدارة مستمرة لهذا التوتر؛ فلم تتجه إلى إلغاء الإسلاميين كلياً من المشهد، كما لم تمنحهم حرية مفتوحة لتقويض الثوابت، بل أدارت التوازن عبر التمييز بين الفصائل، وإعادة رسم حدود المشاركة، وبناء منظومة مؤسساتية دينية موازية تضمن السيادة الروحية للدولة.

تؤكد نتائج التحليل التركيبي لهذه الدراسة أن مقاربة المؤسسة الملكية في المغرب لإدارة ملف الإسلام السياسي ومكافحة التطرف اتسمت بـ المرونة الاستراتيجية والضبط المؤسساتي الاستباقي ، متجاوزة النموذج الأمني الأحدي أو نموذج الإستئصال السياسي الكلي.

وتتقاطع هذه الخلاصات مع الطروحات السوسيولوجية الكبرى المشتغلة على النظام السياسي المغربي؛ حيث يرى كل من محمد *توزي*[2] و*عبد الله حمودي*[3] أن استقرار النموذج المغربي أمام عواصف الإسلام السياسي يعود إلى قدرة الملكية على المزاوجة بين الشرعية الرمزية والدينية الممتدة (إمارة المؤمنين) والتقنيات الحديثة للهندسة المؤسساتية. فالملك، بصفته أميراً للمؤمنين، يمارس احتكاراً حصرياً للشرعية الروحية، مما يمنع الجماعات الإسلامية من ادعاء التحدث باسم الدين أو تكفير الدولة.

وفي الوقت ذاته، توضح مناقشة الأدبيات المتقاطعة مع أبحاث نعيم بوسلهام حول "موقف الجماعات الإسلامية من المسألة الديمقراطية" و"السياسة الدينية بالمغرب" أن الدولة أتقنت لعبة "الإدماج المزدوج والمشروط"؛ حيث سمحت للتيارات المنضبطة (كحزب العدالة والتنمية) بالمشاركة الانتخابية والوصول إلى الحكومة تحت سقف دستور 2011، بينما أبقت على التيارات الرافضة لشرعية إمارة المؤمنين (كجماعة العدل والإحسان) في دائرة التهميش والمراقبة الهادئة دون الصدام الدامي.

---

[1] **هيئة الإنصاف والمصالحة**. (2005). *التقرير الختامي المجلد الأول: الحقيقة والمسؤولية وجبر الضرر*. الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

[2] **الطوزي، محمد**. (1999). *الملكية والإسلام السياسي في المغرب*. الدار البيضاء: نشر الفنك،

[3] عبد الله حمودي، *الشيخ والمريد: أصول الاستبداد في الثقافة السياسية المغربية*

غير أن المناقشة العلمية تفكك أيضاً الحدود الثقافية والميدانية لهذا النموذج. فبينما نجحت الهندسة الدينية المحلية (عبر التصوف ومعهد تكوين الأئمة) في الضبط الهيكلي للمجال الوطني، أظهرت ظاهرة "المقاتلين الأجانب" خلال الأزمة السورية (2012–2016) أن الشبكات الافتراضية والتجنيد المعولم يستطيعان اختراق هوامش الفقر والاغتراب الاجتماعي. وهو ما أوجب تطوير أدوات أمنية استباقية موازية (BCIJ) وبرامج مراجعات فكرية وسجنية ("مصالحة")، مما يؤكد أن الأمن الروحي المؤسساتي يظل بحاجة ماسة إلى الاقتران الدائم بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتفتح الحقوقي لتأمين الحصانة المجتمعية الشاملة.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة الأكاديمية الاستعادية المتمثلة في تفكيك مسار مقاربة الملك محمد السادس للحركات الإسلامية والتطرف، عبر حقبة زمنية الممتدة من أطروحة الدكتوراه لولي العهد سنة 1993 إلى السياسات العمومية والدستورية المعتمدة طيلة ربع قرن من حكمه، إلى صياغة الاستنتاجات العلمية التالية:

-1الرؤية السوسيولوجية المبكرة لأطروحة 1993: قدمت أطروحة الأمير سيدي محمد رؤية متقدمة فسرت الصحوة الإسلامية بوصفها نتاجاً لأزمات التنمية والانغلاق السياسي وتآكل الأيديولوجيات الوافدة، وهو ما شكل الإطار المعرفي لسياسات الدولة اللاحقة القائمة على الإدماج المشروط وتجنب كلفة الإقصاء الشامل.

-2 المركزية الاستراتيجية لإمارة المؤمنين: برهنت المؤسسة الملكية على أن إمارة المؤمنين ليست مجرد رمزية تاريخية، بل ناظم سيادي ومؤسساتي منع التصدع الصفري وسحب بساط الشرعية المعيارية والتكفيرية من الجماعات الراديكالية.

-3 التحول الهيكلي بعد أحداث 2003: نقلت تفجيرات الدار البيضاء تدبير الشأن الديني من إدارة التوازنات السياسية الظرفية إلى صياغة "سياسة عمومية للهندسة الدينية والأمن الروحي" قامت على التصوف السني، ومأسسة الفتوى، وإحكام السيطرة على المساجد والتعليم الديني، وتأطير الأئمة (معهد محمد السادس).

-4 المعادلة المزدوجة بين الأمن والحقوق: أظهر التطور التشريعي (قانون مكافحة الإرهاب رقم 03-03) والبرامج الفكرية المرافقة (برنامج مصالحة) مرونة الدولة في الضبط الاستباقي للتهديدات العابرة للحدود، مع الحرص على عدم إلغاء خيار الانفتاح الديمقراطي والدستوري وترسيخ العدالة الانتقالية (هيئة الإنصاف والمصالحة).

قائمة المراجع والببليوغرافيا المعتمدة

أولاً: الوثائق والخطب والأطاريح الرسمية

- الملك محمد السادس. (2003، 29 مايو). *خطاب موجه إلى الأمة عقب أحداث الدار البيضاء الإرهابية*. وكالة المغرب العربي للأنباء، الرباط.
- الملك محمد السادس. (2004، 30 أبريل). *خطاب ألقاه بمدينة تطوان بمناسبة إعادة هيكلة الحقل الديني بالمغرب*. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط.
- Le Prince Sidi Mohammed. (1993 .(*La coopération CEE/Maghreb* (Thèse de doctorat en droit public, Université de Nice-Sophia Antipolis]. Numéro national de thèse1993 :NICE.0027

ثانياً: المراجع العربية

- الطوزي، محمد. (1999). *الملكية والإسلام السياسي في المغرب* (ترجمة مصطفى نعيمي). دار توبقال للنشر.
- ظريف، محمد. (2003). *الإسلام السياسي في المغرب: المظاهر والتجليات*. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.
- ياسين، عبد السلام. (1999). *إلى من يهمه الأمر* (مذكرة مفتوحة موجهة للملك محمد السادس). مطبوعات جماعة العدل والإحسان.
- **مفتاح، إدريس** .(2015) .*استراتيجية مأسسة المجال الديني والمشاركة السياسية بالمغرب* .الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.
- **الياسيني، عبد الإله** .(2012) .*جماعة العدل والإحسان: المعارضة من خارج اللعبة السياسية* . الرباط :مطبعة المعارف الجديدة.
- **بناني-الشرايبي، مونية**. (1994). *خاضعون ومنتشرون: الإدماج السياسي للشباب في المغرب*. باريس: منشورات المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS).
- **المرابطي، رشيد** .(2018) .*تدبير الشأن الديني بالمغرب: مسارات الهيكلة وسؤال الأمن الروحي* . الرباط: دار الأمان.
- **المغراوي، عبد السلام** .(2009) .الإصلاحات الدستورية في المغرب: بين الملكية والإسلاميين . *مجلة الديمقراطية*.

ثالثا: المراجع الدولية

- Bennani-Chraïbi, M. (1994 .(*Soumis et subversifs: les jeunes au Maroc* .Éditions Le Fennec.

- Burgat, F. (1988 .(*L'islamisme au Maghreb: La voix du Sud* .Éditions Karthala.
- Hammoudi, A. (1997 .(*Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism* .University of Chicago Press.
- Maghraoui, A. (2009). Constitutional reforms in Morocco: Between monarchy and Islamists .*Journal of Democracy* .81–67 ,(2)20 , https://doi.org/10.1353/jod.0.0080
- Roy, O. (1992 .(*L'échec de l'Islam politique* .Éditions du Seuil.
- Tozy, M. (1999 .(*Monarchie et islam politique au Maroc* .Presses de Sciences Po.

اكراهات البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تجاوزها : "دراسة مقارنة انطلاقا من الحالة المغربية "

اعدد الطالبة الباحثة : انيسة الطيبي

باحثة بسلك الدكتوراه فريق حسن الأداء الإداري والمالي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط

المستخلص:

يتناول هذا البحث إشكالية ضعف البحث العلمي في الوطن العربي، انطلاقاً من قراءة مقارنة لواقع تمويله ببعض الاقتصادات المتقدمة كإسرائيل والولايات المتحدة. يكشف التحليل أن الفجوة العلمية العربية لا تعود بالأساس إلى نقص الكفاءات البشرية، بل إلى محدودية التمويل واعتماده شبه الكلي على الميزانيات الحكومية، إلى جانب استمرار ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية نحو الخارج. ينتقل البحث بعد ذلك إلى دراسة الحالة المغربية بوصفها نموذجاً تفصيلياً لهذه الإكراهات، حيث يرصد محدودية الموارد المالية، وضعف التخطيط الاستراتيجي، وهشاشة البنية المؤسسية، وضعف الربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي، مع تحليل استجابة الدولة المغربية عبر البرنامج الوطني لدعم البحث والتطوير والابتكار. وفي محوره الأخير، يستحضر البحث تجارب دولية وعربية مقارنة، من كوريا الجنوبية إلى الإمارات وتونس والسعودية، لاستخلاص دروس ممكنة حول تنويع مصادر التمويل ودمج الذكاء الاصطناعي ضمن أولويات البحث العلمي. ويخلص البحث إلى أن تجاوز هذه الأزمة البنيوية يستلزم إصلاحاً متكاملاً يجمع بين التمويل والحكامة والانفتاح على القطاع الخاص.

Abstract:

This research addresses the weakness of scientific research in the Arab world through a comparative reading of its funding situation relative to advanced economies such as Israel and the United States. The analysis reveals that the Arab scientific gap is not primarily due to a lack of human competencies, but rather to limited funding that remains almost entirely dependent on government budgets, alongside the persistent phenomenon of brain drain toward developed countries. The research then turns to the Moroccan case as a detailed illustration of these constraints, examining

limited financial resources, weak strategic planning, fragile institutional structures, and the disconnect between universities and their economic environment, while analyzing the Moroccan state's response through the National Programme for Research, Development and Innovation Support. In its final section, the study draws on comparative international and Arab experiences, from South Korea to the United Arab Emirates, Tunisia, and Saudi Arabia, to extract possible lessons regarding the diversification of funding sources and the integration of artificial intelligence into research priorities. The study concludes that overcoming this structural crisis requires comprehensive reform combining funding, governance, and greater openness to the private sector.

Keywords

Arab scientific research, research funding, brain drain, National Programme for Research Development and Innovation, knowledge economy, artificial intelligence

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي اليوم عصب التنمية في أي مجتمع حديث. إذ لم تعد الجامعة مكاناً للتلقين فقط، بل صار دورها أكبر من ذلك بكثير. فهي مطالبة بإنتاج المعرفة، لا مجرد نقلها. وهي مطالبة أيضاً بتوجيه هذه المعرفة نحو حل مشكلات المجتمع الحقيقية.

هذا التحول لم يكن وليد اللحظة، ذلك أن التسارع الكبير في العلوم والتكنولوجيا فرض واقعاً جديداً، فأصبحت قدرة أي دولة على التنمية مرهونة بقدرتها على إنتاج المعرفة وتوظيفها.

لهذا يصف كثيرون عصرنا الحالي بـ"عصر المعرفة". فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول الصناعية تتحول تدريجيا، حيث انتقلت من اقتصاد قائم على الإنتاج المادي، إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وقد أكدت هذا التوجه مؤسسات دولية كبرى، من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي. وسبق أن تنبأ بهذا المسار مفكرون اقتصاديون بارزون أمثال الياباني تايتشي ساكايا، والأمريكي بيتر دروكر، وأكدوا أن المعرفة ستصبح المحرك الحقيقي للقيمة الاقتصادية.

أما البحث العلمي بحد ذاته، فيمكن تعريفه ببساطة: هو مسار منهجي منظم، يهدف إلى فهم الظواهر وحل الإشكاليات، والوصول إلى نتائج دقيقة وقابلة للتحقق. ويقوم هذا المسار على الموضوعية. فالباحث يتعامل مع الوقائع ضمن منهج محدد سلفا، لا ضمن انطباعات شخصية.

للبحث العلمي دور حاسم في بناء الاقتصادات وتقدّم الأمم. فالدول التي تستثمر في العلم، غالبا ما تحتل مراتب متقدمة عالميا. سواء على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو العلمي.

وتزداد أهمية هذا الاستثمار مع تسارع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. فالتنافس بين الدول لم يعد مرتبطا فقط بالموارد الطبيعية والإمكانات المادية. بل صار مرتبطا بامتلاك المعرفة، والقدرة على تطويرها وتوظيفها. من هنا، صار دعم البحث العلمي خياراً استراتيجياً بامتياز، وليس مجرد نشاط أكاديمي محصور داخل أسوار الجامعات.

لكن رغم هذه الأهمية الكبيرة، يواجه البحث العلمي في الجامعات العربية واقعاً صعباً. صعوبات متعددة تحدّ من قدرته على تحقيق النتائج المرجوة. بعضها مالي، وبعضها مؤسسي، والبعض الاخر أكاديمي ومعلوماتي. وترتبط هذه الصعوبات أيضا بضعف البيئة المحفزة على البحث، ومحدودية الموارد المتاحة، وضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية. ناهيك عن محدودية الاستفادة الفعلية من نتائج الأبحاث في معالجة مشكلات الواقع.

من هذا المنطلق، يمكن طرح الإشكالية المركزية التالية: هل نجح المغرب فعلياً في جعل البحث العلمي أولوية حقيقية؟ وهل تستطيع الإصلاحات المؤسسية والمالية الأخيرة، التي يشهدها البحث العلمي بالمغرب، أن تعالج بشكل حقيقي الإكراهات البنيوية التي لا يزال يتقاسمها مع محيطه العربي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ما أبرز مظاهر التفاوت في الإنفاق على البحث العلمي، بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة، والدول العربية من جهة أخرى؟ وما انعكاسات هذا التفاوت على التنمية؟
- ما طبيعة الإكراهات المالية والمؤسسية والأكاديمية التي تحدّ من فعالية البحث العلمي في المغرب تحديداً؟ وأيّها الأكثر إلحاحاً؟
- إلى أي حد استطاعت السياسات الوطنية الأخيرة، وفي مقدمتها البرنامج الوطني لدعم البحث والتطوير والابتكار، أن تستجيب لتوصيات التقييمات الرسمية السابقة؟
- كيف تمكّن المغرب من تجاوز بعض العراقيل التي كانت تحدّ من فعالية بحثه العلمي؟

وسنتناول هذا الموضوع عبر محورين رئيسيين:

المحور الأول: الفجوة العلمية بين الوطن العربي والعالم: التمويل والكفاءات كمدخلين للتفسير

المحور الثاني : إكراهات البحث العلمي بالمغرب وسبل الاستفادة من التجارب الدولية لتجاوزها

المحور الأول: الفجوة العلمية بين الوطن العربي والعالم: التمويل والكفاءات كمدخلين للتفسير

يعتبر البحث العلمي من أهم مقومات تقدم الدول. ذلك أن مستوى البحث العلمي يعد مؤشرًا أساسيًا لقياس مدى قدرة الدول على بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتعزيز تنافسيتها على المستوى الدولي. لذلك اتجهت العديد من الدول إلى الرفع من حجم الاستثمارات الموجهة إلى البحث والتطوير، وتحسين مؤسسات التعليم العالي، وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للباحثين.

غير أن واقع البحث العلمي يكشف عن تفاوت واضح بين الدول، سواء من حيث حجم التمويل، أو عدد الباحثين، أو مستوى الإنتاج العلمي وجودته. وإذا كانت بعض الدول قد استطاعت بناء منظومات بحثية متقدمة، فإن الدول العربية ما تزال تواجه مجموعة من الإكراهات التي تحد من قدرتها على تحقيق المكانة العلمية التي تتناسب مع إمكاناتها البشرية والاقتصادية، رغم التطور الذي شهدته بعض التجارب العربية خلال السنوات الأخيرة.

وعليه، تقتضي دراسة واقع البحث العلمي الوقوف (أولًا) على هذا الواقع في الدول العربية، لنكشف على الصورة العالمية المتقدمة للبحث العلمي (ثانيا) والتي تتقاطع بشكل حاد مع واقع مغاير تعيشه غالبية الدول العربية.

أولا: واقع البحث العلمي في الدول العربية

لا يزال الإنتاج العلمي العربي يعاني من محدودية بنيوية واضحة، سواء من حيث الحجم أو من حيث التمويل الداعم له، مقارنة بمعدلات الإنتاج العلمي على المستوى العالمي. وتكشف بيانات قاعدة سكوبس (Scopus) لسنة 2024 أن مساهمة الدول العربية مجتمعة لم تتجاوز 0.59% فقط من إجمالي الأوراق العلمية المنشورة عالمياً (20,780 ورقة عربية مقابل أكثر من 3.5 مليون ورقة على المستوى الدولي)، كما لا يتعدى عدد المجلات العلمية العربية المُفهرَسة عالمياً نسبة 1% من إجمالي المجلات المفهرسة. (عبدالرزاق، 2025)

ينعكس هذا الضعف بوضوح على مستوى تمويل البحث والتطوير. يشير تقرير اليونسكو للعلوم الخاص بالدول العربية إلى أن الإمارات العربية المتحدة كانت تتصدر المنطقة سنة 2018 بنسبة إنفاق لا تتجاوز 1.30% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة مسجلة إقليمياً (اليونسكو، 2021). في المقابل، تظل غالبية الدول العربية الأخرى دون هذا المستوى بكثير. تؤكد بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، التي جمعها البنك الدولي، أن نسبة الإنفاق في السعودية لم تتجاوز 0.56% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2023، بينما تجاوزت مصر بالكاد عتبة 1% في السنة نفسها، وهو مستوى يبقى ضعيفاً جداً مقارنة بالمعدلات العالمية (البنك الدولي، 2025).

تبقى هذه النسب بعيدة كل البعد عن معدلات الإنفاق في الدول المتقدمة، التي تتجاوز فيها 3% من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي، 2025).

يؤكد تقرير اليونسكو أن هذا الضعف في الإنفاق يقترن باستمرار اعتماد الدول العربية على استيراد التكنولوجيا الجاهزة، بدل تطويرها أو تصديرها محلياً، حتى في أكثر الاقتصادات العربية ازدهاراً. يدعو التقرير في هذا الصدد إلى ضرورة بناء مجتمعات بحثية محلية، يوجه إنتاجها العلمي وفق حاجيات المجتمع الفعلية (اليونسكو، 2021).

يبقى تمويل البحث العلمي في أغلب الدول العربية معتمداً بشكل أساسي على الميزانيات الحكومية، بينما تظل مساهمة القطاع الخاص محدودة مقارنة بما هو معمول به في الدول المتقدمة (عبدالقادر، 2019)

تدفع هذه المعطيات إلى طرح سؤال جوهري: كيف استطاعت تجارب تنموية أخرى، كتجربة دول جنوب شرق آسيا، تجاوز إكراهات مشابهة خلال فترة زمنية محدودة؟ اعتمدت هذه الدول على سياسات واضحة لتوطين التكنولوجيا، وتشجيع الباحثين، والربط العضوي بين البحث العلمي والقطاع الإنتاجي. يبين هذا المسار أن ضعف الإنتاج العلمي العربي لا يفسَّر فقط بنقص الكفاءات البشرية، خصوصا أن عددا كبيرا من الباحثين والعلماء العرب المهاجرين أثبتوا قدرة عالية على الإبداع خارج بلدانهم (عبدالقادر، 2019) يبقى التحدي الحقيقي مرتبطا بمدى قدرة الدول العربية على توفير بيئة علمية ومؤسساتية وقانونية ومالية ملائمة، تستوعب هذه الكفاءات وتوجهها لخدمة التنمية الوطنية.

ثانيا: واقع البحث العلمي على المستوى الدولي

على المستوى الدولي، حمل مؤشر التنافسية العالمية للمواهب (Global Talent Competitiveness Index - GTCI) لعام 2025، مفاجأة غيّرت هرم الدول الأكثر استثماراً في رأس المال البشري، إذ تصدّرت سنغافورة الترتيب للمرة الأولى منذ انطلاق المؤشر عام 2013، متجاوزةً سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى في النسخ العشر السابقة كلها. جاءت سويسرا ثانية، فالدانمارك ثالثة، ثم فنلندا والسويد وهولندا والنرويج ولوكسمبورغ، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم أستراليا في المرتبة العاشرة (Portulans Institute, 2025) & INSEAD)

أما على صعيد الإنفاق على البحث والتطوير، فتبقى الفجوة بين إسرائيل والعالم العربي كبيرة رغم تغيّر الأرقام عن العقد الماضي. ففي عام 2023، أنفقت إسرائيل نحو 28.3 مليار دولار على البحث والتطوير، أي ما يعادل 6.3% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة إنفاق في العالم وأكثر من ضعف متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع تمويل يعتمد بنسبة تقارب 92% على القطاع الخاص (Visual Capitalist, 2025) . في المقابل، لا تزال أغلب الدول العربية بعيدة عن هذا المستوى، وإن كانت بعض المؤشرات الحديثة تُظهر تحركاً إيجابياً: فقد ارتفع إجمالي إنفاق السعودية على البحث والتطوير خلال عام

2024 بنسبة 30.4% ليبلغ نحو 29.5 مليار ريال، وإن ظل التمويل الحكومي هو الأكبر بنسبة 53.2% من الإجمالي، مقابل مساهمة متنامية للقطاع الخاص بلغت 41.1% من إجمالي التمويل (الهيئة العامة للإحصاء، 2025).

وفيما يخص الولايات المتحدة، التي خرجت من أعمق أزمة اقتصادية في تاريخها الحديث بعد انهيار سوق الأسهم في 29 أكتوبر 1929 المعروف بـ"الثلاثاء الأسود"، فإنها لا تزال تتصدر العالم من حيث حجم الإنفاق المطلق على البحث العلمي؛ إذ بلغ إنفاقها في عام 2023 نحو 823.4 مليار دولار، أي ما يعادل 3.4% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو أعلى رقم مطلق على مستوى العالم، من أصل إنفاق عالمي إجمالي بلغ 2.8 تريليون دولار في العام نفسه ((Visual Capitalist, 2025

تُظهر بيانات تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025 الصادر عن الإسكوا (الأمم المتحدة) أن أكثر من 650 ألف طالب من البلدان العربية غادروا عام 2022 لمتابعة تعليمهم العالي في الخارج، وهو معدّل تفوق فيه المنطقة العربية المتوسط العالمي لتنقّل الطلاب. كما يوثّق التقرير، استنادًا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، أن 18 دولة عربية استضافت وحدها 34.3 مليون عامل مهاجر في عام 2022، أي ما نسبته 14.2% من إجمالي 167.7 مليون عامل مهاجر في العالم كله، وأن المهاجرين شكّلوا أكثر من ثلث اليد العاملة في الدول العربية (37.2%) في العام نفسه (الإسكوا، 2025ب، صفحة 4). ويشدّد التقرير، ضمن محوره المتعلق بالهجرة والمهارات ومستقبل العمل، على ضرورة إنشاء برامج لعودة المغتربين ونقل المعرفة "للتغلّب على تحديات هجرة الأدمغة"، باعتبار ذلك أحد الأهداف الأربعة الرئيسية لهذا المحور تحديدًا (الإسكوا، 2025ب، صفحة 11).

ويبقى السؤال مطروحاً بإلحاح: هل بات ممكناً، في ظل هذه المعطيات المحدّثة، وقف نزيف الكفاءات المغربية خصوصاً والعربية عموماً؟

المحور الثاني: إكراهات البحث العلمي بالمغرب وسبل الاستفادة من التجارب الدولية لتجاوزها

إذا كانت أزمة البحث العلمي في الوطن العربي أزمة سياسات لا كفاءات كما وضح سابقا المحور الاول، فإن هذا المحور يستثمر هذه الخلاصة في قراءة الحالة المغربية عن قرب. من خلاله سوف نتطرق لأبرز الإكراهات التي تعترض الباحث المغربي، من التمويل إلى الحكامة إلى هجرة الأدمغة، قبل أن ننفتح على تجارب دولية وعربية مقارنة، لنقترح مساراً ممكناً للإصلاح يوازن بين خصوصية الحالة المغربية ودروس التجارب الناجحة في محيطها.

أولاً: الإكراهات البنيوية والمؤسسية للبحث العلمي في المغرب

يظل التمويل من أبرز العقبات أمام البحث العلمي، ذلك أن الجامعات تحتاج موارد كافية لتوفير التجهيزات والمراجع وقواعد البيانات، ودعم مشاركة الباحثين في الأنشطة العلمية. المشكلة لا تنحصر في حجم التمويل،

بل تمتد إلى تنوع مصادره، خاصة أن الاعتماد المفرط على التمويل العمومي يجعل البحث رهينة الميزانية العامة. من هنا تبرز أهمية إشراك القطاع الخاص.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حدد هدفاً استراتيجياً يقضي بالوصول إلى إنفاق يعادل 1.5% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2025، و2% في أفق 2030. الواقع الحالي لا يزال دون 1%، وهو فارق أكدته أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات (m.ma, 2022)2) . جاء إطلاق البرنامج الوطني لدعم البحث والتطوير والابتكار PNARDI في 7 أبريل 2025 استجابة مباشرة لهذا الإكراه، بتمويل مشترك مناصفة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (OCP)، بقيمة مليار درهم موزعة على أربع دورات بين: 2025, 2028. (m.ma, 2022)2)

يحتاج البحث العلمي أيضاً إلى رؤية واضحة تحدد أهدافه وأولوياته. غياب هذا التخطيط يفتت الجهود ويكثر المبادرات دون تنسيق كاف. أوضح التقييم الوطني الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم، والمعروض في 5 أبريل 2022 تحت عنوان البحث العلمي والتكنولوجي في المغرب، أن الإكراهات لا تقتصر على التمويل، بل تمتد إلى الحكامة والموارد البشرية وتنظيم بنيات البحث وتثمين المنتوج العلمي والاندماج في الشبكات الدولية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2022). يمثل PNARDI أول استجابة مؤسسية شاملة لهذا الإكراه، بعد ثلاث سنوات من صدور التقييم. يتوزع على ثلاثة برامج فرعية متكاملة: ابن بطوطة لدعم الباحثين الشباب، وابن البناء للمحاور الاستراتيجية ذات الأولوية، والنفزاوية لتعزيز الربط بين البحث والاحتياجات الاقتصادية عبر نقل التكنولوجيا ((Maroc.ma, 2025—

يتطلب البحث العلمي كذلك مؤسسات متخصصة مدعومة بالموارد البشرية والمادية الضرورية. ضعف هذه البنية يشتت المشاريع، ويضعف التنسيق بين الباحثين. تأتي الشراكة المؤسسية التي يقوم عليها PNARDI بين وزارة الوصاية، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني CNRST، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات UM6P، كمحاولة ملموسة لتجاوز هذا التشتت، عبر تجميع الإمكانات الوطنية في إطار تعاقدي واحد (. Maroc.ma, 2025)

يضاف إلى ذلك أن الجامعة كثيراً ما تنتج معرفة لا تصل إلى المؤسسات القادرة على الاستفادة منها، مما يوسع الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والتحديات الواقعية. وقد خصص البرنامج الفرعي النفزاوية ضمن PNARDI تحديداً لتعزيز هذا الرابط، وتحويل النتائج العلمية إلى ثروة ((Maroc.ma, 2025 وهو ما يعكس وعياً مؤسسياً متأخراً لكنه مباشراً بهذا الإكراه بالذات.

ثانياً: الإكراهات الأكاديمية والبشرية للبحث العلمي في المغرب

لا تقتصر إكراهات البحث العلمي على البعد المؤسسي، بل تمتد إلى شروط العمل العلمي اليومي للباحث. يستوجب العمل البحثي وقتاً كافياً، وإمكانية الوصول إلى المراجع وقواعد المعطيات، إلى جانب المشاركة في

الأنشطة العلمية والتكوين المستمر. حين تضعف هذه المقومات، تتراجع قدرة الباحث على مواكبة تخصصه. تكتسب المكتبات الرقمية وقواعد البيانات أهمية متصاعدة في ظل هذا التسارع المعرفي، والاكتفاء بمصادر متقادمة ينعكس سلباً على القيمة العلمية للبحث ويحول دون مسايرته للمستجدات.

لا تتوقف مسيرة البحث بمجرد الانتهاء من الدراسة، بل تتطلب نشر نتائجها وإتاحتها للأوساط العلمية. وقد رصد التقييم الوطني لسنة 2022 صعوبات مرتبطة بولوج الإنتاج العلمي المغربي إلى القواعد والفهارس الدولية، إضافة إلى إشكالية اللغة في معايير النشر والفهرسة العالمية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2022) . ويقترن هذا الإشكال بفجوة أعمق بين إنتاج المعرفة وتوظيفها الفعلي في صناعة القرار، ذلك أن تقييم البحث العلمي لا ينبغي أن يقتصر على عدد الدراسات المنجزة، بل يجب أن يمتد إلى قياس أثرها في معالجة المشكلات القائمة.

يبقى الباحث، في نهاية المطاف، الركيزة الأساسية في إنتاج المعرفة، ولن يتحقق تطور بحثي حقيقي دون استثمار متواصل في الكفاءات وتأهيلها. يتقاطع هذا الإكراه مباشرة مع ظاهرة هجرة الأدمغة. تشير دراسة أجرتها إحدى لجان جامعة الدول العربية إلى أن المغرب يعد ثاني بلد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث معدل هجرة الكفاءات، إذ يتابع نحو 50 ألف طالب مغربي دراستهم بالخارج، إلى جانب أكثر من 200 ألف من أصحاب الكفاءات متعددة التخصصات استقروا للعمل خارج الوطن (هسبريس، 2018). في مؤشر لافت على إدراك هذا الواقع، رصد PNARDI مبلغاً بلغ 200 مليون درهم من أصل غلافه الإجمالي، خصص لبرنامج فرعي رابع مستقل يستهدف استقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج وإدماجها في المنظومة الوطنية للبحث والابتكار (ميدي1نيوز، 2025) .

يكشف هذا التشخيص أن إكراهات البحث العلمي بالمغرب لا تختلف جوهرياً عن إكراهات محيطه العربي، وهو ما يستدعي تجاوز الإطار الوطني الضيق نحو استلهام تجارب دولية وعربية أخرى نجحت في معالجة اختلالات مشابهة.

ثالثاً: تنويع مصادر التمويل والشراكة مع القطاع الخاص، دروس من التجارب الدولية

أثبتت تجارب دول جنوب شرق آسيا أن انخراط القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي يمثل شرطاً أساسياً لتسريع وتيرة الإنتاج العلمي. تسجل كوريا الجنوبية إنفاقاً على البحث والتطوير يعادل 5% من ناتجها المحلي الإجمالي، بتمويل يعتمد أساساً على الشركات الخاصة لا على الميزانية العمومية (Visual Capitalist, 2025)، يقدم هذا النموذج درساً مباشراً للدول العربية، التي لا تزال في غالبيتها رهينة التمويل الحكومي، كما بينت الفقرات السابقة بخصوص المغرب. بدأت بعض الدول العربية تسير في هذا الاتجاه، فقد اعتمدت الإمارات سياسة لحوكمة البحث والتطوير سنة 2021، تهدف إلى خلق حلقة وصل استراتيجية بين القطاع الحكومي والخاص وقطاع التعليم، ومواءمة قنوات تمويل البحث مع الأسواق والصناعات ذات الأولوية (حكومة الإمارات العربية المتحدة، 2021). كما سنت تونس منذ 2018 قانوناً للشركات الناشئة، وهو الأول

من نوعه في القارة الإفريقية، عزز مناخ الاستثمار في الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ورافقته مراكز تميز تجمع الجامعات ومراكز البحث والشركات الناشئة في بيئة تعاونية واحدة (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2026). تسير هذه المبادرات في الاتجاه نفسه الذي اعتمده المغرب عبر PNARDI، وتتقاطع كلها حول فكرة واحدة مفادها أن التمويل العمومي وحده لا يمكن أن يحمل عبء البحث العلمي.

رابعاً: البحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي والاقتصاد المعرفي

إلى جانب تنويع التمويل، يفرض الذكاء الاصطناعي اليوم إعادة تعريف أولويات البحث العلمي في المنطقة العربية. رسمت الإسكوا ثلاث مسارات استراتيجية لتطور الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، تشمل تعزيز الشراكات التكنولوجية لتلبية الأولويات المحلية، وترسيخ الهوية الثقافية واللغوية عبر تطوير المضمون باللغة العربية، وتسريع التقدم في مسار أهداف التنمية المستدامة (الإسكوا، 2025أ). تترجم بعض الدول الخليجية هذا التوجه باستثمارات ضخمة، إذ أعلنت السعودية عن استثمار قدره 14.9 مليار دولار خلال مؤتمر ليب 2025، موجه نحو البحث والتطوير وبنى البيانات التحتية وإصلاح المنظومة التعليمية في مجال الذكاء الاصطناعي (مركز الحبتور للأبحاث، 2025). يمتد هذا الاستثمار أيضاً إلى الجامعات، حيث تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تأهيل أكثر من 20 ألف متخصص محلي في البيانات والذكاء الاصطناعي، ووضع المملكة ضمن أفضل 15 دولة عالمياً في هذا المجال بحلول2030 (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، 2024) . تبقى هذه المبادرات استثناء أكثر منها قاعدة عامة، ذلك أن معظم الدول العربية، ومنها المغرب، لا تزال بعيدة عن هذا المستوى من الاستثمار في الذكاء الاصطناعي كأولوية بحثية.

خاتمة عامة

وختاما فإن هذا البحث يخلص إلى أن أزمة البحث العلمي في العالم العربي أزمة بنيوية مركبة، تجمع بين ضعف التمويل، وهيمنة القطاع الحكومي، وهجرة الكفاءات، وضعف الربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي. تؤكد المقارنة مع إسرائيل والولايات المتحدة، ومع تجارب جنوب شرق آسيا، أن الفجوة ليست فجوة في الكفاءات البشرية، بل فجوة في السياسات والبيئة الحاضنة لهذه الكفاءات. تمثل تجربة المغرب عبر PNARDI، وتجارب الإمارات والسعودية وتونس في مجالي الابتكار والذكاء الاصطناعي، مؤشرات أولية على تحول ممكن، لكنها تبقى في حاجة إلى تعميم وتقييم مستمر حتى تتحول من مبادرات معزولة إلى نموذج تنموي عربي متكامل، قادر على استيعاب الكفاءات وتوجيهها لخدمة التنمية الوطنية والإقليمية.

المراجع العربية:

- الإسكوا. (2025أ). أي مستقبل للمنطقة العربية في زمن الذكاء الاصطناعي. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. https://www.unescwa.org/ar/publications/مستقبلِ-منطقة-عربية-ذكاء-اصطناعي
- الإسكوا. (2025ب). تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025: موجز السياسات. الأمم المتحدة.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/situation-report-international-migration-arab-region-2025-policy-brief-arabic.pdf
- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2026). أخبار الذكاء الاصطناعي وأهميته في الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. https://arab-digital-economy.org/?p=27083
- البنك الدولي. (2025). الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي) [قاعدة بيانات، اعتماداً على بيانات معهد اليونسكو للإحصاء]. تاريخ الاسترداد 27 غشت 2026، من https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2022). البحث العلمي والتكنولوجي في المغرب: تحليل تقييمي. المملكة المغربية. https://www.csefrs.ma/
- الهيئة العامة للإحصاء. (2025، 13 نوفمبر). نتائج نشرة إحصاءات البحث والتطوير لعام 2024. المملكة العربية السعودية. https://www.stats.gov.sa/ar/w/news/117
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (2024). الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي. المملكة العربية السعودية.
https://fundingsouq.com/sa/ar/blog/the-saudi-national-ai-strategy-2030/
- اليونسكو. (2021). الدول العربية. في تقرير اليونسكو للعلوم 2021.
https://www.unesco.org/reports/science/2021/en/arab-states
- حكومة الإمارات العربية المتحدة. (2021). سياسة حوكمة البحث والتطوير. منصة تشريعات الإمارات العربية المتحدة. https://uaelegislation.gov.ae/ar/policy/details/the-research-and-development-governance-policy
- عبد الرازق، منة. (2025، 24 مايو). تقرير مدفوع بالبيانات: المجلات العربية والبحث العلمي.. ماذا تخبرنا مؤشرات التصنيف الدولية؟ الفنار للإعلام . https://al-fanarmedia.org/ar/2025/05/تقرير-مدفوع-بالبيانات-المجلات-العربي/
- عبد القادر، عبد القادر محمد. (2019، 11 يوليو). البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع ومقترحات التطوير. مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، (139).
- مركز الحبتور للأبحاث. (2025، 30 يوليو). الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط: بين وعود التحول ومعضلات التطبيق.
https://www.habtoorresearch.com/ar/programmes/الذكاء-الاصطناعي-في-الشرق-الأوسط/

- ميدي1نيوز. (2025، 19 نوفمبر). الميداوي يستعرض بالرباط مستجدات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار https://www.medi1news.com/ar/article/372761.html
- هسبريس. (2018، 1 سبتمبر). نزيف هجرة الأدمغة يحرم المغرب آلاف الكفاءات والأطر العالية. https://www.hespress.com/نزيف-هجرة-الأدمغة-يحرم-المغرب-آلاف-الك-447641.html
- M. (20222، 11 أبريل). المغرب ينفق أقل من 1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام على البحث العلمي. https://2m.ma/ar/news/المغرب-ينفق-أقل-من-1-بالمئة-من-الناتج-الداخلي-الخام-على-البحث-العلمي--20220406
- lakome2. (بدون تاريخ). إكراهات تواجه البحث العلمي بالمغرب: تعقد وبطء المساطر الإدارية وضعف التمويل وهجرة الكفاءات. https://lakome2.com/education/140360/

المراجع الأجنبية:

- INSEAD & Portulans Institute. (2025). Global Talent Competitiveness Index 2025: Resilience in the age of disruption. INSEAD.
- Maroc.ma. (2025, avril 8). Lancement officiel du Programme national d'appui à la Recherche, Développement et l'Innovation (2025-2028). https://www.maroc.ma/fr/actualites/lancement-officiel-du-programme-national-dappui-la-recherche-developpement-et-linnovation-2025-2028
- Visual Capitalist. (2025, April 17). Ranked: The countries investing the most in R&D. https://www.visualcapitalist.com/rd-investment-by-country/

التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة: ربط علم الأعصاب بالرعاية النفسية والاجتماعية

The Neuropsychological Impact of Chronic Illness: Bridging Neuroscience and Psychosocial Care

كاتبا المقال بالتعاون:

د .السعيدي الميلود

أستاذ باحث في علم النفس

ذ .أميمة قرنون

أخصائية نفسية وطالبة باحثة في علم النفس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية

Université Hassan II de Casablanca

مختبر أبحاث التكامل المعرفي في علم النفس وعلم الاجتماع

ملخص المقال

نهدف من خلال هذه الورقة العلمية إلى تسليط الضوء على إشكالية التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة، من خلال ربط علم الأعصاب بالرعاية النفسية والاجتماعية. وتُعد هذه الإشكالية من بين القضايا المعاصرة التي تفرض تحديات علمية وعلاجية معقدة، نظراً لتداخل أبعادها البيولوجية والنفسية والاجتماعية، مقارنةً بغيرها من المواضيع المتداولة في الأبحاث النفسية والطبية.

وعليه، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل هذا الموضوع من منظور تكاملي، من خلال تجاوز المقاربة الطبية الكلاسيكية التي تركز على الجانب العضوي فقط، وتسليط الضوء على الأبعاد النفسية والاجتماعية المرتبطة بالأمراض المزمنة، وعلاقتها بعلم الأعصاب والرعاية النفسية والاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على السياق المغربي.

الكلمات المفتاحية

التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة – الرعاية النفسية والاجتماعية – علم الأعصاب – الأمراض المزمنة – الصحة النفسية.

Article Summary

This scientific paper aims to shed light on the neuropsychological impact of chronic illnesses through the integration of neuroscience with psychological and social care. This issue represents one of the major contemporary challenges due to the complexity of its biological, psychological, and social dimensions, making it more difficult to address compared to other topics explored in psychomedical research.

Accordingly, this study seeks to analyze the subject from an integrative perspective that goes beyond the traditional medical approach, which primarily focuses on the biological aspects of illness. The paper highlights the psychological and social dimensions associated with chronic illnesses and examines their relationship with neuroscience and psychosocial care, with particular emphasis on the Moroccan context.

Keywords: Neuropsychological impact of chronic illnesses – Psychosocial care – Neuroscience – Chronic illnesses – Mental health.

المقدمة

لا شك أن الأمراض الجسدية تُخلّف تأثيرات ملحوظة ومرئية على صحة الإنسان، لاسيما عندما تكون مزمنة، مثل داء السكري، والأمراض العصبية (مثل الزهايمر...) وغيرها. غير أن كون هذه الأمراض مزمنة يجعلها ترافق الفرد لفترات طويلة، بحيث لا يقتصر تأثيرها على الجسد فقط، بل يمتد ليشمل الدماغ، وصولاً إلى الوظائف النفسية والمعرفية والسلوكية لدى الفرد.

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أن هذه الأمراض تؤثر بشكل ملحوظ على البنية الدماغية للمريض، مما يؤدي بدوره إلى تغيرات وتقلبات مزاجية، وضعف في التركيز، وتراجع في الذاكرة والإدراك. وهنا يبرز دور علم الأعصاب السريري في فهم وتحليل كيفية تأثر الدماغ بهذه التغيرات.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الأمراض المزمنة قد تُحدث تغيرات في البنية الدماغية نتيجة التعرض للالتهابات المزمنة، والإجهاد النفسي، واضطرابات التغذية. فعلى سبيل المثال، يرتبط داء السكري ارتباطاً وثيقاً بانخفاض حجم الحُصين(Hippocampus) ، وهو الجزء المسؤول عن الذاكرة. كما أن مرض

السرطان وعلاجه الكيميائي والإشعاعي قد يؤثران على الوظائف التنفيذية للدماغ، مما يؤذي إلى ما يُعرف بـ"الدماغ الكيميائي .(Chemo brain) "في حين أن الأمراض العصبية قد تُحدث تلفاً في مناطق محددة من الدماغ، مما ينعكس على وظائف مثل الذاكرة والإنتباه.

وفي هذا الإطار، أشار مقال لـ Pr. Serge Levovici حول العلاقة بين الأمراض الجسدية والصحة النفسية (المجلة العربية للطب النفسي) إلى ارتفاع معدلات الاكتئاب والقلق لدى مرضى السرطان ومرضى السكري.

وانطلاقاً من ذلك، تتناول هذه الدراسة التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة من خلال ربط علم الأعصاب بالرعاية النفسية والاجتماعية، باعتباره من بين الإشكاليات العلمية والاجتماعية والنفسية المطروحة لدى الباحثين والمرضى في الآن ذاته.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما المقصود بالتأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة؟

ما هي الأمراض المزمنة الأكثر عرضة للتأثير العصبي النفسي؟

ما علاقة علم الأعصاب بالرعاية والمساندة النفسية والاجتماعية؟

ما هي التوصيات المقترحة للمرضى الذين يعانون من التأثير العصبي للأمراض المزمنة.

أهمية الورقة البحثية

- توضيح مفهوم التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة.
- التطرق إلى أكثر الأمراض المزمنة عرضة لهذا التأثير، بهدف التحسيس والتوعية لدى القارئ.
- إبراز العلاقة التي تربط علم الأعصاب بالرعاية النفسية والاجتماعية.
- تسليط الضوء على أهمية الرعاية النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالتأثير العصبي للأمراض المزمنة.
- تمكين القارئ من الاستفادة من التوصيات المقترحة لحماية مرضى الأمراض المزمنة من هذا النوع من التأثيرات.

تحديد مفاهيم الورقة البحثية

أولاً: التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة (The Neuropsychological Impact of Chronic Illness)

وفق ما ورد في دراسة Higgins et al. (2017) ، يُشير مفهوم التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة إلى مجموعة من التغيرات التي تطرأ على الوظائف العقلية والأداء المعرفي للدماغ، نتيجة الآلام المزمنة والحادة. وتشمل هذه التغيرات اضطرابات في الذاكرة، والانتباه، واتخاذ القرار، وسرعة المعالجة المعرفية.

وتتأثر هذه الوظائف بعدة عوامل، من بينها أعراض القلق والاكتئاب، إضافة إلى الآثار الجانبية للأدوية. كما تلعب مدة المرض وشدة الألم دوراً أساسياً في تحديد مستوى القلق والاكتئاب، مما يؤدي إلى تأثير مباشر على الأداء اليومي للفرد وتدهور جودة حياته.

ثانياً: علم الأعصاب

علم الأعصاب هو علم يهتم بدراسة الجهاز العصبي، ويُعد فرعاً من فروع العلوم البيولوجية (Biological Sciences). ويعالج هذا العلم وظائف وتركيبة الجهاز العصبي، إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبح يتداخل مع عدد من التخصصات الأخرى مثل علم النفس المعرفي، علم النفس العصبي، الطب، الفيسيولوجيا، التشريح، علم الوراثة، والفيزياء.

ويتفرع علم الأعصاب إلى عدة مجالات، من أهمها:

- **علم الأعصاب المعرفي (Cognitive Neuroscience):** يدرس الأسس البيولوجية للوظائف الدماغية مثل الإدراك، الذاكرة، والانتباه .
- **علم الأعصاب السلوكي (Behavioral Neuroscience):** يهدف إلى فهم السلوك البشري وعلاقته بالدماغ والجهاز العصبي .
- **علم الأعصاب الحسابي (Computational Neuroscience):** يعتمد على النماذج الرياضية والمحاكاة الحاسوبية لفهم كيفية معالجة الدماغ للمعلومات، وتأثير الخبرات والتجارب على الوظائف الدماغية والسلوك والصحة النفسية .

ثالثاً: المساندة الاجتماعية

وفق ما جاء في كتاب *علم نفس الصحة: الأسس النفسية والسلوكية للصحة* للدكتور عثمان يخلف، أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية بجامعة قطر (*Health Psychology: Psychological and Behavioral Foundations of Health*), تُعرّف المساندة الاجتماعية بأنها شبكة من العلاقات الاجتماعية والإنسانية التي تُشعر الفرد بالحب والتقدير والانتماء،

وتساعده على مواجهة الضغوطات، وتعزز إحساسه بالأمان، مما يساهم في تحسين صحته النفسية والجسدية والوقائية من الأمراض المزمنة.

وتشمل المساندة الاجتماعية عدة أبعاد رئيسية:

- **الدعم الانفعالي (Emotional Support):** ويشمل مشاعر الحب والاهتمام والتعاطف .
- **الدعم المادي أو العملي (Instrumental Support):** ويتعلق بالمساعدة المادية أو تقديم خدمات مباشرة للفرد .
- **الدعم المعلوماتي (Informational Support):** ويشمل التوجيه والنصائح والإرشاد وتقديم المعلومات .
- **الدعم التقييمي (Appraisal Support):** ويتعلق بالتقييم الواقعي للمواقف والدعم القائم على تقدير الذات وتقييم السلوك. **وبعد تحديدنا المقتضب لهذه المفاهيم سنركز في سياق موضوع هذا المقال على مجموعة من المحاور: المحور الاول بعنوان ، التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة ، المحور الثاني بعنوان الأمراض المزمنة الأكثر عرضة للتأثير العصبي النفسي ، المحور الثالث بعنوان علاقة علم الأعصاب بالمساندة النفسية والاجتماعية ، المحور الرابع بعنوان التوصيات المقترحة للمرضى الذين يعانون من التأثير العصبي للأمراض المزمنة.**

المحور الأول: التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة

يُعتبر الدماغ المركز الأساسي الذي يتحكم في مختلف العمليات المعرفية لدى الإنسان، كما يُعد الجهاز الرئيسي المسؤول عن إدراك الأخطاء والتهديدات المحتملة التي قد يتعرض لها الفرد. ويعمل الدماغ على تنظيم استجابات سلوكية ومعرفية وفيزيولوجية تمكّن الإنسان من التكيف مع المواقف المختلفة، وهي عملية تُعرف بـ"التوازن التكيفي.(Allostasis) "

غير أن هذه المنظومة، وكما هو الحال في مختلف الأنظمة البيولوجية، قد تتحول من عامل حماية إلى عامل ضغط عندما يتم تنشيطها بشكل مفرط أو غير منتظم، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ"العبء التكيفي " (Allostatic Load).ويُسهم هذا العبء في ظهور اضطرابات جسدية ونفسية متعددة، وهو ما يُشار إليه ضمنياً بالتأثير العصبي للأمراض المزمنة.

فالتعرض المستمر للتوتر والإجهاد يؤثر سلباً على التوازن الوظيفي للشبكات العصبية المسؤولة عن التفكير، واتخاذ القرار، وتنظيم القلق، والحالة المزاجية. وينتج عن ذلك اضطراب في السلوك والانفعالات، ينعكس بدوره على الجسم من خلال اختلالات هرمونية، مثل ارتفاع هرمون الكورتيزول، إضافة إلى ضعف الجهاز المناعي، واضطراب عملية الأيض (Metabolism) المرتبطة بتحويل الغذاء إلى طاقة.

وفي هذا السياق، تُشير تجربة الدكتورة "كاميلا نورد" التي عانت من تجربة شخصية مع الألم المزمن، إلى أن دماغها أصبح يتكيف مع الإحساس بالألم حتى بعد زوال السبب العضوي للمرض. ويُعد هذا مثالاً واضحاً على أن الدماغ قادر على "تعلم الألم أو الراحة"، وهو ما يُعرف بمفهوم اللدونة العصبية (Neuroplasticity).

وقد كان يُنظر في الطب التقليدي الغربي قديماً إلى الفصل بين ما هو "جسدي" وما هو "نفسي"، باعتبارهما نظامين منفصلين. غير أن الأبحاث العلمية الحديثة أكدت عكس ذلك، حيث تُظهر أن الجسد والعقل في تفاعل مستمر ومتكامل، ولا يمكن فصلهما بشكل حاد.

وعليه، فإن العديد من الأمراض قد لا تُظهر أعراضاً عضوية واضحة، لكنها تُسبب في المقابل معاناة نفسية ووظيفية كبيرة تُؤثر بشكل مباشر على جودة حياة الفرد. وهنا يُطرح التساؤل التالي: ما طبيعة هذه الأعراض؟ وهو ما سيتم التطرق إليه في المحور الموالي.

المحور الثاني : الأمراض المزمنة الأكثر عرضة للتأثير العصبي النفسي

تُعدّ الأمراض المزمنة مثل داء السكري، وأمراض القلب والشرايين، والسرطان، والسكتات الدماغية من أبرز الأمراض طويلة الأمد التي ترتبط بظهور مجموعة من الأعراض العصبية والنفسية المتعددة، من بينها ما يُعرف بـ"ضباب الدماغ(Brain Fog) "، وهو اضطراب يتمثل في ضعف التركيز، وتشتت الانتباه، وانخفاض الكفاءة المعرفية.

وفي هذا السياق، أجرى باحثون من جامعة برمنغهام بالتعاون مع جامعة أمستردام دراسة حول العلاقة بين الالتهاب والقدرة على التركيز. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، حيث شملت عينة من 20 فرداً من فئة الشباب تلقوا لقاحاً ضد داء التيفوئيد، ما تسبب في حدوث استجابة التهابية مؤقتة.

وبعد تلقي اللقاح، تم تقييم الأداء المعرفي للمشاركين، حيث لاحظ الباحثون أن الالتهاب كان له تأثير مباشر على الانتباه، مما انعكس سلباً على قدرة الدماغ على الحفاظ على حالة اليقظة. كما تم إخضاع المشاركين لاختبارات لقياس نشاط الدماغ أثناء أداء مهام تتعلق بالانتباه، والتحكم التنفيذي، واليقظة الدماغية، والتوجيه المعرفي. وقد أظهرت النتائج أن الالتهاب يؤثر بشكل واضح على مستوى اليقظة والانتباه دون أن ينعكس بالضرورة على باقي الوظائف المعرفية الأخرى.

وفي السياق العالمي، تُعد الاضطرابات العصبية اليوم من أبرز مشكلات الصحة العامة، حيث تشير بيانات منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى ارتفاع حالات الوفاة والإعاقة الناتجة عن هذه الاضطرابات بنسبة 18% خلال الثلاثين سنة الماضية.

وتتصدر السكتات الدماغية (AVC) قائمة هذه الاضطرابات، تليها مجموعة من الأمراض العصبية، من بينها:

- الصداع النصفي (Migraine)
- الخرف (Dementia)
- الصرع (Epilepsy)
- الاعتلال العصبي السكري(Diabetic Neuropathy) ، والذي يُعد من أسرع الاعتلالات انتشاراً
- التهاب السحايا (Meningitis)
- اعتلال الدماغ عند حديثي الولادة (Neonatal Encephalopathy)
- اضطرابات طيف التوحد
- سرطانات الجهاز العصبي
- مضاعفات الولادة المبكرة

كما تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن الرجال أكثر عرضة للإصابة بهذه الاضطرابات بشكل عام، في حين تُسجل النساء نسباً أعلى في حالات الخرف والصداع النصفي.

فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 2020–2021، سُجلت أكثر من 23 مليون حالة من المضاعفات العصبية المرتبطة بفيروس كوفيد-19، والتي أدت إلى اضطرابات في الذاكرة، إضافة إلى متلازمة "غيلان باريه"، وهي حالة يهاجم فيها الجهاز المناعي الأعصاب الطرفية، وقد تؤدي إلى ضعف عضلي أو خدر أو حتى شلل.

وفي هذا الإطار، صرّح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم، بأن هذه الأمراض تُضعف طاقة المجتمعات وتُثقل كاهل الأنظمة الصحية بشكل كبير.

المحور الثالث : علاقة علم الأعصاب بالمساندة النفسية والاجتماعية

لا شك أن الدعم والمساندة والرعاية، سواء كانت نفسية أو صحية أو اجتماعية، تُسهم بشكل مباشر في تعزيز الشعور بالاطمئنان والراحة لدى الإنسان عامة. غير أن هذه الأهمية تتضاعف عندما يتعلق الأمر بشخص يعاني من مرض مزمن، حيث يترافق المرض غالباً مع القلق والتوتر والخوف من المستقبل، مما يجعل من هذا الدعم شكلاً من أشكال "الترميم النفسي."

وقد أكدت مجموعة من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين علم الأعصاب والمساندة النفسية والاجتماعية، حيث إن تلقي المريض للدعم والمساندة يُحدث تأثيراً إيجابياً على الوظائف الدماغية، بما يساهم في تحسين الصحة العامة وتخفيف الضغط النفسي.

وفي هذا السياق، تشير أبحاث الدكتورة Naomi Eisenberger حول الدعم الاجتماعي من منظور علم الأعصاب وعلاقته بالصحة النفسية والجسدية، إلى أن الأشخاص الذين يتمتعون بعلاقات اجتماعية قوية (مثل الأصدقاء والعائلة) تكون لديهم جودة حياة أفضل ويتمتعون بصحة نفسية وجسدية أعلى مقارنة بغيرهم. في المقابل، يُعدّ العزل الاجتماعي عاملاً خطيراً على الصحة، حيث يرتبط بزيادة احتمالات الإصابة بمشكلات صحية جسدية مثل السمنة والتدخين واضطرابات أخرى مرتبطة بنمط الحياة.

وترى Eisenberger أن مجرد الشعور بوجود دعم اجتماعي يُحدث تأثيراً عصبيًا مهماً، إذ يعزز الإحساس بالأمان، مما يؤدي إلى تقليل نشاط مناطق الدماغ المرتبطة بالتهديد، وعلى رأسها اللوزة الدماغية (Amygdala).ونتيجة لذلك، ينخفض مستوى التوتر، ويتم تنظيم إفراز هرمون الكورتيزول (هرمون التوتر). كما يتم في المقابل تنشيط مناطق الدماغ المرتبطة بالمكافأة والشعور بالرضا، مثل المنطقة السقيفية البطنية (Ventral Tegmental Area – VTA) والنواة المتكئة(Nucleus Accumbens) ، مما يعزز الإحساس بالأمان والراحة النفسية.

وبناءً على ذلك، يُمكن اعتبار المساندة الاجتماعية بمثابة "واقي بيولوجي" ضد التوتر، لما لها من دور في حماية التوازن العصبي والنفسي للجسم.

كما أكد Tristen K. Inagaki سنة 2012 في مقاله حول "الآليات العصبية للعلاقة بين تقديم الدعم الاجتماعي والصحة"، أن تقديم الدعم لا يقتصر أثره على المتلقي فقط، بل يشمل أيضاً الشخص الذي يقدم الدعم، إذ يستفيد بدوره من مشاعر الرضا والمكافأة.

ويشير Inagaki إلى أن تقديم الدعم يرتبط بتهدئة الجهاز العصبي، والمساهمة في تنظيم الاستجابة للضغط النفسي، إضافة إلى تقليل الالتهابات الجسدية. ويخلص المقال إلى أن تقديم الدعم والمساندة للآخرين يؤثر بشكل مباشر وإيجابي على الصحة النفسية والجسدية، من خلال تحفيز آليات الدماغ وتعزيز المشاعر الإيجابية، وبالتالي خفض مستويات التوتر.

المحور الرابع: التوصيات المقترحة للمرضى الذين يعانون من التأثير العصبي للأمراض المزمنة

عند الحديث عن مرض مزمن، فإننا نشير إلى رحلة علاجية طويلة المدى يعيشها المريض مع حالته الصحية، تتخللها مجموعة من التحولات النفسية، بين مرحلة الإنكار عند تلقي الخبر، ومرحلة التقبل، ثم مرحلة التكيف مع المرض. ويختلف المرض المزمن عن المرض الحاد من حيث المدة، إذ يستمر لفترات طويلة ولا يشفى تلقائياً في أغلب الحالات، كما أن علاجه النهائي قد لا يكون متاحاً دائماً، خصوصاً في حالة الأمراض المزمنة غير المعدية مثل أمراض القلب والشرايين، وداء السكري، والسرطان، وداء الانسداد الرئوي المزمن، بالإضافة إلى بعض الأمراض المزمنة المعدية التي قد تكون أشد تأثيراً على الجهاز العصبي.

وينتج عن هذه الوضعية الشعورية لدى المريض مجموعة من الانفعالات السلبية مثل خيبة الأمل، والاكتئاب، والشعور بالوحدة والحزن، وغيرها من الاضطرابات النفسية المرتبطة بطبيعة المرض المزمن.

ومن هذا المنطلق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين جودة حياة المرضى والتخفيف من عبء هذه التجربة الصحية والنفسية:

- **التحضير النفسي للمريض قبل إبلاغه بالتشخيص :** يُعد تهيئة المريض نفسياً قبل إعلان تشخيص مرض مزمن خطوة أساسية، إذ تساعده على استقبال الخبر بشكل تدريجي وتُسهم في تعزيز مستوى التقبل الأولي، مما يخفف من حدة الصدمة النفسية ويمهد لمرحلة العلاج .
- **إدماج الأخصائي النفسي ضمن خطة العلاج :** ينبغي أن يكون العلاج النفسي جزءاً لا يتجزأ من البروتوكول العلاجي لأي مرض مزمن، نظراً لما تسببه هذه الأمراض، خاصة المرتبطة بالاعتلال العصبي، من ضغوط نفسية شديدة قد تؤدي إلى الاكتئاب في كثير من الحالات، مما ينعكس سلباً على الصحة الجسدية للمريض. لذلك، من الضروري أن يتم إدراج البعد النفسي ضمن التقييم الطبي، مع إمكانية إحالة المريض إلى العلاج النفسي المناسب حسب حالته .
- **تعزيز الدعم والمساندة من طرف الطاقم الطبي :** إن الدعم الذي يقدمه الطبيب أو الطاقم الصحي يسهم بشكل كبير في تعزيز شعور المريض بالأمان، ويُرسّخ علاقة قائمة على الثقة والتعاطف، مما ينعكس إيجاباً على التزام المريض بالتوجيهات الطبية، وبالتالي تحسين فعالية الخطة العلاجية ورفع فرص نجاحها.

التدخلات النفسية المهمة لمرضى الأمراض المزمنة : توجد مجموعة من التدخلات النفسية التي تساهم في دعم المرضى ومساعدتهم على تجاوز معاناتهم، وفهم العلاقة بين العقل والجسم، وتحقيق درجة أفضل من التكيف مع الألم والمعاناة. وتشمل هذه التدخلات مجموعة من المقاربات العلاجية التي يمكن أن تُدمج ضمن خطة علاجية شاملة، مثل اليوغا، والوخز بالإبر، وتقنيات الاسترخاء، والتنويم المغناطيسي، والتأمل، إضافة إلى الارتجاع البيولوجي(Neurofeedback) ، حيث تساهم هذه التقنيات في إحداث آثار نفسية إيجابية لدى المرضى وتحسين جودة حيا

التغذية المناسبة للمرضى :

يُوصى باتباع نظام غذائي صحي ومتوازن، مع التركيز على الوجبات الغنية بالبروتينات والألياف، وتجنب الأطعمة الدسمة والثقيلة التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن الصحي والنفسي لدى المريض.

ممارسة النشاط البدني:

تساعد التمارين الرياضية الخفيفة أو المناسبة للحالة الصحية للمريض على تحسين المزاج والحالة النفسية والجسدية. غير أنه من الضروري استشارة الطبيب المعالج قبل البدء بأي برنامج رياضي لضمان سلامة المريض.

- **إدماج العلاج المعرفي السلوكي:(CBT)**

يساهم هذا النوع من العلاج في مساعدة المريض على تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع الألم المزمن والضغوط النفسية المصاحبة للمرض.

- **مراقبة تطور المرض:**

تُعد المتابعة المنتظمة لمراحل تطور المرض أمراً ضرورياً للحد من تأثيره على الحياة اليومية للمريض وتحسين جودة الرعاية المقدمة.

- **تعزيز استقلالية المريض:**

يُعد تمكين المريض وتعزيز استقلاليته من العوامل الأساسية التي تساعده على التكيف الإيجابي مع المرض وتحمل مسؤولية جزء من مسار علاجه.

- **تعزيز مشاركة المريض في الخطة العلاجية:**

من المهم إشراك المريض في الخطة العلاجية باعتباره عنصراً محورياً في تحقيق النتائج المرجوة، ويشمل ذلك فهم أهمية الالتزام بالعلاج، والاستخدام السليم والمنتظم للأدوية.

- **تقليل الآثار الجانبية للعلاجات وتحسين جودة الحياة:**

يهدف هذا الجانب إلى تحسين جودة حياة المرضى من خلال تقليل المضاعفات المحتملة للعلاج، إضافة إلى التعامل مع الحالات النفسية الطارئة مثل إيذاء الذات، نوبات الهلع، أو الأفكار الانتحارية، عبر تدخلات مهنية مناسبة.

- **تكوين مهنيي الصحة النفسية والطبية:**

من الضروري وضع دليل للممارسات النفسية الجيدة لفائدة مهنيي الصحة، مع تنظيم دورات تكوينية بإشراف أخصائيين وأطباء نفسيين، بهدف تحسين جودة التعامل مع مرضى الأمراض المزمنة، مع احترام الخصوصية والحساسية النفسية لهذه الفئة.

خاتمة

تُعد الوقاية الأولية والتوعية، وتحسين جودة الدعم والرعاية النفسية، وتعزيز استقلالية المريض، من أهم المقترحات الهادفة إلى تعزيز الوقاية وخلق بيئة من الأمان والطمأنينة لدى مرضى الأمراض المزمنة. فمسار العلاج يُعتبر من المراحل الصعبة التي قد تُضاعف من حدة المعاناة النفسية، إضافة إلى الآلام الجسدية المصاحبة للمرض المزمن. لذلك، يُعدّ الدعم والمساندة النفسية ضرورة أساسية قبل وأثناء بدء رحلة العلاج.

وفي هذا السياق، يُعتبر تقديم دعم نفسي مبكر قبل الانخراط في المسار العلاجي خطوة ضرورية وفعالة، إذ يُساهم في تهيئة المريض نفسياً للتقبل والتكيف مع المرض بشكل تدريجي وإيجابي، كما يعزز ثقته بنفسه وبالمحيطين به، ويمنحه شعوراً بأنه ليس وحيداً في مواجهة هذه الأزمة الصحية.

وعندما يُحاط المريض بمنظومة متكاملة من التفاهم، والإصغاء، والدعم النفسي، وتوفير المعلومات الكافية حول حالته الصحية، فإنه يصبح أكثر قدرة على الالتزام بالخطة العلاجية النفسية والجسدية، مما ينعكس إيجاباً على جودة النتائج العلاجية.

إن خلق بيئة علاجية آمنة يسودها الشعور بالطمأنينة، وإشراك المريض كشريك فاعل في عملية العلاج بدل اعتباره متلقياً سلبياً، يُشكل تحولاً مهماً في فلسفة التعامل مع الأمراض المزمنة. وفي هذا الإطار، يصبح من الضروري استحضار البعد الإنساني في مختلف التدخلات، مع التركيز على قيم الكرامة، والاحترام، وتمكين المريض من اتخاذ قراراته المتعلقة بصحته، مما يعزز شعوره بالاستقلالية ويساهم في تحسين جودة حياته رغم المرض والمعاناة.

المراجع الأجنبية

- National Institute of Neurological Disorders and Stroke (NINDS). (2023). *Cognitive Impairment and Chronic Illness*. Retrieved from www.ninds.nih.gov
- World Health Organization (WHO). (2022). *Neurological Disorders: Public Health Challenges*. Geneva: WHO.
- Dantzer, R., & Kelley, K. W. (2021). Neuroimmune interactions: From chronic
- disease to behavior. *Annual Review of Psychology, 72*, 321–347.
- McEwen, B. S., & Gianaros, P. J. (2011). Stress- and allostasis-induced brain
- plasticity. *Annual Review of Medicine, 62*, 431–445
- Higgins, D. M., Martin, A. M., Baker, D. G., Vasterling, J. J., & Risbrough, V. (2017).

  The Relationship Between Chronic Pain and Neurocognitive Function: A Systematic Review.
- The Clinical Journal of Pain, 33(10), 869–879.

  DOI: 10.1097/AJP.0000000000000536
- McEwen, B. S. (2007). Physiology and neurobiology of stress and adaptation: central role of the brain. *Physiological Reviews*, 87(3), 873–904.

  DOI: 10.1152/physrev.00041.2006

- **The mind/body revolution: how the division between 'mental' and 'physical' illness fails us all"**
- **NORD, C. L. (2024). *The mind/body revolution: how the brain helps the body heal*. Nature, 628(8014), 22-26. https://doi.org/10.1038/d41586-024-00906-6**
- *Selective effects of acute low-grade inflammation on human visual attention***Auteurs** : Mazaheri A, Slagter HA, et al. *NeuroImage*, Volume 202, 15 novembre 2019
- **DOI** : 10.1016/j.neuroimage.2019.116102
- Raffin, S. (2024, March 15). *Troubles neurologiques : les 10 pathologies qui impactent le plus la santé*. The Lancet Neurology. https://www.lanutrition.fr
- **Eisenberger, N. I.** (2013). *An Empirical Review of the Neural Underpinnings of Receiving and Giving Social Support: Implications for Health*. **Psychosomatic Medicine, 75**(6), 545–556. https://doi.org/10.1097/PSY.0b013e31829de2e7
- Inagaki, T. K. (2018). Neural mechanisms of the link between giving social support and health. *Annals of the New York Academy of Sciences, 1428*(1), 33–50. https://doi.org/10.1111/nyas.1370.

المراجع العربية

- عدوان، ي. (2021). السيتوكينات والمرض العضوي والنفسي: نحو نموذج نفسي عصبي مناعي غددي لفهم العلاقة بين الضغوط والأمراض. *مجلة الحكمة للدراسات النفسية*, (20), 153–172.
- سي بشير، ك. (2021). دور الأخصائي النفسي في علم نفس الصحة في التكفل بالمريض العضوي المزمن. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*, (63), 130–147.
- بدر، م. ح. (2019). *التكامل بين الرعاية النفسية والاجتماعية لمرضى الأمراض المزمنة*. *مجلة البحوث النفسية والاجتماعية*, 15(3), 120–138.
- جمعة، ر. س. (2020). *دور الأخصائي النفسي في دعم مرضى الأمراض المزمنة: دراسة حالة*. *مجلة الدراسات النفسية*, 18(4), 77–93.
- حسن، أ. م. (2021). *التأثيرات النفسية والاجتماعية للأمراض المزمنة: منظور تكاملي*. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*, 10(2), 55–70.
- خالد، ن. ع. (2022). *الضغوط النفسية لدى مرضى الأمراض المزمنة: دراسة مقارنة*. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*, 14(1), 33–50.

إثبات الخطورة الإجرامية
- دراسة مقارنة -

من إعداد طالب:

يوسف المدكور

باحث في سلك الدكتوراه تخصص قانون خاص

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ابن زهر أكادير

الملخص

يتناول هذا المقال موضوع **إثبات الخطورة الإجرامية** في إطار دراسة مقارنة، مع التركيز على التشريع المغربي ومقارنته بالتشريعات المقارنة. ويبين أن إثبات الخطورة الإجرامية يعد من أكثر المواضيع تعقيدًا في القانون الجنائي، لأنها تتعلق باحتمال ارتكاب الجريمة مستقبلًا وليس فقط بإثبات الجريمة الماضية، الشيء الذي يفرض التوازن بين حماية المجتمع واحترام قرينة البراءة ومبدأ الشرعية. ويعرض البحث كذلك مفهوم الخطورة الاجتماعية والخطورة الإجرامية والتمييز بينهما، ثم يبرز وسائل إثبات الخطورة، سواء من خلال الافتراض القانوني أو عبر استخلاصها من العوامل والأمارات المرتبطة بالجريمة وشخصية الجاني وسوابقه وظروفه الاجتماعية. كما يخلص إلى أن التشريع المغربي يعتمد مقاربة مرنة تمنح القاضي سلطة تقديرية واسعة في تقدير الخطورة الإجرامية، إلا أن غياب معايير قانونية دقيقة قد يفتح المجال لاختلاف الاجتهادات ويؤثر في ضمانات المحاكمة العادلة، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً لتحديد ضوابط أكثر دقة و وضوحًا.

كلمات المفتاح: الإثبات الجنائي- الخطورة الإجرامية-الخطورة الإجرامية

Abstrait

Cet article traite de la **preuve de la dangerosité criminelle** dans une perspective comparative, en mettant l'accent sur le droit marocain et sa comparaison avec les législations française, italienne, égyptienne ainsi que certains systèmes anglo-saxons. Il souligne que la preuve de la dangerosité criminelle constitue l'une des questions les plus complexes du droit pénal, car elle repose sur l'évaluation du risque de récidive tout en respectant la présomption d'innocence et le principe de légalité. L'étude distingue la

dangerosité sociale de la dangerosité criminelle, puis analyse les méthodes de leur établissement, soit par des présomptions légales, soit par des indices liés à la gravité de l'infraction, à la personnalité de l'auteur, à ses antécédents et à son environnement social. L'auteur conclut que le législateur marocain adopte une approche relativement souple en laissant au juge un large pouvoir d'appréciation, mais que l'absence de critères légaux précis peut entraîner une insécurité juridique et affecter les garanties du procès équitable, d'où la nécessité d'une réforme législative clarifiant les critères d'appréciation de la dangerosité criminelle.

Abstract

This article examines the **proof of criminal dangerousness** through a comparative legal approach, focusing on Moroccan law in relation to French, Italian, Egyptian, and selected Anglo-Saxon legal systems. It argues that proving criminal dangerousness is one of the most challenging issues in criminal law because it involves assessing the likelihood of future criminal behavior while safeguarding the presumption of innocence and the principle of legality. The study distinguishes between social dangerousness and criminal dangerousness and analyzes the principal methods used to establish them, including legal presumptions and the assessment of indicators such as the seriousness of the offense, the offender's personality, criminal history, motives, and social circumstances. It concludes that Moroccan criminal legislation adopts a flexible approach by granting judges broad discretionary powers to assess dangerousness; however, the absence of clear statutory criteria may lead to inconsistent judicial practice and weaken fair trial guarantees. The study therefore recommends adopting more precise legal standards for assessing and proving criminal dangerousness.

تعتبر نظريـــــة الإثبات من أهم النظريات القانونية وأكثرها تطبيقا في الحياة العملية، بل هي النظرية التي لا تنقطع المحاكم عن تطبيقها كل يوم، فيما يعرض عليها من قضايا[1]، ونظرية الإثبات الجنائي لها مكانة خاصة في المادة الجنائية، كونها ترتد إلى ما وقع سلفا، وذلك أن الجريمة بصفة عامة هي واقعة اكتملت أركانها في الماضي، ومن ثم يتعين على المحكمة أن تستعين بوسائل تعيد إليها رواية وتفصيل ما حدث، وهذه الوسائل هي أدلة الإثبات، ولا يثور الإثبات الجنائي إلا إذا وقعت الجريمة بالفعل، إذ لا يتصور إثبات الشيء قبل وقوعه [2].

وخصوصية الإثبات الجنائي للخطورة الإجرامية بالإضافة إلى ما أشرنا إليـــــــه سابقا، تكمن في صعوبة إثباتها كونها حالة شخصية لا تتضح معالمها للعيان، ولا يمكن التخمين في شأنها، حفاظا على مبدأ البراءة المنصوص عليه في المادة الأولى من ق م ج المغربي [3]، والخطورة الإجرامية ذات طابع شخصي ونفسي وفي ذات الوقت لها صلة بالمحيط، وعموما لها ارتباط بالعوامل الداخليـــــة والخارجية، الشيء الذي يصعب المأمورية على القاضي الجنائي في التثبت من توافرها أو من عدمها في شخص المتهم.

ويعتبر مبدأ الاقتناع الصميم لدى القاضي الجنائي من المبادئ الراسخة في مجال الإثبات الجنائي، و الذي نص عليه المشرع الجنائي المغربي في المادة **286** من ق م ج، ومفاده أن القاضي الجنائي لا يتقيد مسبقا بوسائل محددة للإثبات المعروفة، بل يترك الأمر إلى وجدانه وإلى اطمئنانه الداخلي بالاقتناع بثبوت الواقعة المعروضة عليه أو عدم ثبوتها[4]، نظرا لارتكاز النظام القانوني الجنائي المغربي على مبدأ حرية الإثبات المعتمد في الأنظمة ذات الأصل اللاتيني، ويقوم نظام الإثبات الحر على ثلاثة مبادئ رئيسية : **مبـــــدأ إطلاق الأدلة، الاقتناع الشخصي للقاضي والدور الإيجابي له** . وفي المقابل يقوم نظام الإثبات القانوني أو المقيـــــد على : **مبدأ تحديد الأدلة، ومبدأ اقتناع المشرع بدلا من القضاة والدور السلبي للقاضي** [5].

وتجدر الإشارة إلى أن المادة**286** من ق م ج، والتي تندرج ضمن القسم الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون، تؤصل لمبدأ متميز في الميدان الجنائي، خلافا للميدان المدني، وهو الاعتماد على كل وسائل الإثبات التي يقرها القانون – ما لم ينص القانون على خلاف ذلك – ويمكن الاستدلال بها أمام القضاء الجنائي الذي لا يجوز له أن يرفض أي دليل أو حجة مقدمة ضمن الدفوع المدلى بها .

---

[1] - عبد الرازق السنهوري : " الوسيط في شرح القانون المدني "، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة 2008، مطبعة النهضة العربية، بيروت، ص 10 .

[2] - عبد الحميد المليجي، نظام الإثبات الجنائي في التشريع المغربي والمقارن، دراسة لضوابط نظرية الإثبات الجنائي في ضوء الاتجاهات العلمية لوسائل الإثبات الحديثة، طبعة 2019، مطبعة الوراقة الوطنية، الرباط، ص 5 .

➢ [3] - ظهير شريف رقم 1.02.255صادر في 25 من رجب 1423 03 أكتوبر 2002، بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الكتاب التمهيدي، الباب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة، و تنص المادة **1** منه على أن : كل متهم أو مشتبه فيه بارتكاب جريمة يعتبـــر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا بمقرر مكتسب لقوة الشيء المقضي به، بناء على محاكمة عادلة تتوفر فيها كل الضمانات القانونية . ويفسر الشك لفائدة المتهم .

4 - محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الثالثة 1999، دار النهضة العربية، ص 767 .

[5] - عبد الحميد المليجي، نظام الإثبات الجنائي في التشريع المغربي والمقارن، م س، ص 10.

والمستقر عليه فقها وقضاء، هو الاقتناع الصميم للقاضي الجنائي، خاصة الاقتناع إلى درجة الجزم واليقين بأن هناك ثمة **جرثومة** الخطر في المتهم، وأن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير جنائية إلى جانب العقوبة الحبسية أو السجنية، وأن تقدير الأدلـــــة وكفايتها أو عدم كفايتها للمتابعة أو الحكم بعقوبة سالبة للحرية مـــــع أو دون تدبير وقائي هو أمر متروك للسلطة التقديرية للقاضي، وهذا ما عبر عنه الدكتور أحمد الخمليشي بعبارة الاجتهاد والحاسة القضائية في تقدير وتحديد مفهوم الأدلة الكافية المبررة للإثبات الجنائي[1].دون نسيان القاعدة الأساسية للإثبات الجنائي المتمثلة في تساند الأدلة، كونها أدلة جنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر، ومن خلاله يكون القاضي الجنائي رأيه وعقيدته في تقرير الإدانة أو البراءة .

والمتفق عليه فقها وقضاء كذلك هو أن الإثبات في المادة الجنائية، هو إقامة الدليل أو البرهان على وقوع الجريمـــــــــــــة أو نفيهـــــــــا، وعلى إسنادها إلى المتهم أو براءتـــه منـــــها[2]، أو النتيجة المحصل عليها باستعمال وسائل الإثبات المختلفة، أي إنتاج الدليل، ويتم هذا الإنتاج عن طريق جمع الأدلة في مرحلـــــة أولـــــى، وتقديمها لقضاء التحقيق أو للنيابة العامة قصد تمحيصها، فإذا نتج عن هذا التمحيص أدلة تسند الإدانة، أحيلت على مرحلة المحاكمة، حيث يتم تقدير قيمة الحجج والأخذ منها بتلك التي تولد الجزم واليقين في دائرة اقتناع القاضي، بحيث إذا لم يتحقق هذا الجزم، وجب تبرئة ساحة المتهم [3]. لكن الأمر يختلف تماما لما يتعلق الأمر بالخطورة الإجرامية، فهذه الأخيرة تكمن بشخص المتهم، وعلى القاضي الجنائي استخلاصها من أمارات توحي باحتمال ارتكاب الجريمة مستقبلا، إلا أن الوضع معقد يصعب معه استبيان الحالة الخطرة من عدمها، خاصة إذا علمنا أن الخطورة الإجرامية درجات تختلف طبيعتها باختلاف إثباتها وطريقة التقاضي معها، وعليه ستتم معالجة إثبات الخطورة الاجتماعية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني ستتم دراسة إثبات الخطورة الإجرامية كمعيار لتطبيق العقوبة.

أولا : أهمية الموضوع

إضافة إلى ما ذكر، سيتم إبراز أهمية الموضوع كذلك قانونـــــا واجتماعيا واقتصاديا على النحو التالي:

✓ الأهمية القانونية

تتجلى أهمية إثبات الخطورة الإجرامية في تحقيق غايات قانونية، تتمحور حول ضبط المجتمع من خلال الردع الخاص والردع العام، للوقاية من الجرائم المستقبلية، كونها أساس تطبيق التدابير الوقائية التي تقي المجتمع من الأخطار المحتملة و الحقيقية. و يساعد إثبات الخطورة الإجرامية كذلك على تفريد العقاب الذي

---

[1] - أحمد الخمليشي، شرح ق م ج، المحاكمة - طرق الطعن، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة 2004، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 41 .
[2] - محمود مصطفى، الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن، الجزء الأول من النظرية العامة، طبعة أولى 1977، دار المعارف للنشر، الرباط، ص 1 .
[3] - الحبيب بيهي، شرح ق م ج الجديد، الجزء الأول، البحث في الجرائم والتثبت منها : البحث التمهيدي، التحقيق الإعدادي، الإثبات الجنائي، طبعة 2004، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 275 .

يعتبر من أهم مبادئ العدالة الجنائية المعاصرة، في إطار التوازن بين مبدأ الشرعية و مصلحة المجتمع بعيدا عن التخمين و الافتراض.

✓ **الأهمية الاجتماعية**

تتجسد الأهمية الاجتماعية لإثبات الخطورة الاجرامية في تقوية الأمن و الاستقرار الاجتماعيين، و حماية القيم الأخلاقية للمجتمع السوية و السليمة، للحفاظ على النظام العام عبر الحد من ظاهرة العود ، و تعزيز السياسة الجنائية المعتمدة على الإصلاح و التأهيل و العلاج و إعادة الإدماج، بعيدا عن سياسة العقاب و إحداث الألم و الانتقام.

✓ **الأهمية الاقتصادية**

لا يخفى على الجميع أن الكشف المبكر عن احتمال وقوع الجرائم، و اتخاذ إثر ذلك مجموعة من التدابير الوقائية، يؤدي لا محالة إلى الحد من وقوع الجرائم المستقبلية، و بالتالي سيخفض ذلك من التكلفة المادية و الاقتصادية لتحقيق قدرا ممكنا من العدالـــــــــــــة، و حماية و تحفيز عجلة الاقتصاد، عن طريق ترشيد معقلن للإنفاق العمومي.

ثانيا: إشكالية الموضوع

يقتضي إثبات الخطورة بشقيها الاجتماعي و الاجرامي، الوقوف على الأسباب و العوامل المؤدية إلى ارتكاب الفعل المجرم، و العواقب المترتبة عنه، ضمن المسؤولية الجنائية التي تسند هذا الفعل المحظور أخلاقيا و قانونا، إلى المجرم. و في هذا السياق تطفو مشروعية طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية التشريع الجنائي المغربي في ضوء التشريعات المقارنة، في إثبات الخطورة الاجتماعية و الاجرامية، و ما الإشكالات القانونية التي يثيرها هذا الإثبات؟

ثالثا: المنهج

✓ المنهج الوصفي

كونه الأساسي في دراسة المواضيع القانونية، و يمتاز بسيمة التوضيح و الوصف.

✓ المنهج التحليلي

لتحليل النصوص الجنائية المغربية و المقارنة.

✓ المنهج المقارن

من خلال المقارنة مع:

- التشريع الفرنسي؛
- التشريع الإيطالي؛

- بعض الأنظمة الأنجلوسكسونية .

✓ المنهج النقدي
لتقييم فعالية المقتضيات القانونية الحالية.

رابعا: الخطة

ارتأينا تقسيم الموضوع إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا فيه إلى إثبات الخطورة الاجتماعية، و في المبحث الثاني عالجنا فيه إثبات الخطورة الاجرامية، على الشكل التالي:

المبحث الأول: إثبات الخطـــورة الاجتماعيـــة.

الهدف من هذا المطلب هو معرفة المراحل الأساسية التي مرت منها نظرية الخطورة الإجرامية قبل تطورها وصقلها من طرف المدارس الفقهية وتمييزها عن الأنظمة المماثلة لها[1]، إلى أن أصبحت نظرية قائمة الذات، وفرضت نفسها على جميع المشرعين الجنائيين في العالم، بل لا تخلو سياسة جنائية حديثة دون وجود وقع هذه النظرية، وفي خضم هذا السياق تأثرت كذلك السياسة الجنائية المغربية بنظرية الخطورة الإجرامية، ويتضح ذلك من خلال اعتماد المشرع عليها في مجموعة القانون الجنائي واعتمادها كذلك في المسطرة الجنائية الحالية.

والثابت في الفقه المغربي هو تسمية الحالة الخطرة المتوفرة في شخصية المشتبه فيه أو المتهم أو الجاني بمصطلح مركب من كلمتين : **الخطورة الإجرامية**، كون هذا المصطلح الفقهي والقضائي يتضمن إشارات إلى الخطر المحتمل وقوعه، عكس ما يتضمنه مصطلح **الخطورة الجنائية**، الذي يؤكد لا محالة وقوع الجريمة، حيث الشق الأخير منه يحيل مباشرة إلـــى انقضاء الفعـــــل المجـــرم، وأصبح بذلك الفرد الخطير اجتماعيا جانيا، ذو خطورة جنائيـــة، بفعل الصفة التي اكتسبها جراء الجناية التي ارتكبها، لهذا فضل الفقه والقضاء المصطلح القانوني المجسد في الخطورة الإجرامية بدل الخطورة الجنائية .

واختلف الفقه المقارن حول حقيقة الخطـــــورة الإجراميـــــة والخطورة الاجتماعية، فالبعض منه ذهب إلى أنهما حقيقة واحـــدة، ورأى البعض الآخر أنهما مختلفان مـن حيث المفهوم والطبيعة، فالاتجاه الأول يعتبرهما حقيقة واحدة على أساس أن خطر وقوع جريمة ما مستقبلا لا يعدو أن يكون خطرا اجتماعيا[2]، في حين يفرق الاتجاه الثاني ما بين النوعين، ويعتبر الفقيه الإيطالي" انريكو فيري " أول من أشـار إلى هذا

[1] - المراد ذكره هنا هو مرحلة الخطورة الاجتماعية، التي كانت السبب في ظهور نظرية الخطورة الإجرامية فيما بعد.
[2] - عبد الفتاح مصطفى الصيفي، الخطورة الإجرامية، طبعة مارس 1968، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، القاهرة، ص 99 .

الاختلاف، باعتبار أن الخطورة الاجتماعية تكون سابقة على ارتكاب الجريمة، بينما يقتصر مدلول الخطورة الإجرامية على الحالة التي تنشأ بعد ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمـــــة [1] . واعتمد هذا الفقيه الإيطالي في التفرقة بينهما على عامل الزمن كمعيار للتمييز بين طبيعتهما القانونية، وفي نفس الوقت نجد فقهاء آخرين اتجهوا إلى التفرقة بين الخطورة الاجتماعيـــة والخطورة الإجرامية بناء على محل الخطورة، وتكون اجتماعية إذا كانت العوامل المؤدية على وجه الاحتمال إلى ارتكاب فعل غير اجتماعي، وتكون إجرامية إذا كانت العوامل المؤدية على وجه الاحتمال إلى ارتكاب الجريمة [2] .

وبذلك تحمل الخطورة الوجهين، أي يمكن أن تعني تلك السابقة على ارتكاب الجريمة أو الخوف من الإقدام على أفعال تعد مرفوضة اجتماعيا من دون أن ترقى إلى مصاف الجرائم الحقيقية، مثل التسول والتشـــرد والاشتباه والإدمـــــــان على تعاطي المخدرات والكحول، ويعاقب الشخص ذو الخطورة الإجرامية بالعقوبة، في المقابل يعاقب الشخص ذو الخطورة الاجتماعية بالتدبير الوقائي[3]، إلا أن المشرع المغربي فضل تسمية التدابير الجنائية المخصصة للأشخاص ذوي الخطورة الإجرامية بالتدابير الوقائية [4].

المطلب الأول : إثبات الخطورة الاجتماعية.

قبل مجيء المدرسة التقليدية، كانت نظرية الاتهام مغلوطة في نظامـــها القانوني، وكانت تتصف بالتحكم وعدم ارتكازها على أسس قانونية عادلة، وكان الاتهـــــــــام بصفة عامـــــــــــة تحكميـــا [5]، وكان الأمر متروكا لسلطة المحاكم التي كان يمكنها أن تعاقب على أفعال غير منصوص عليها في القانون وتحور العقوبات القانونية وتغيرها، وأكثر من هذا فالعدالة من حيث المبدأ تبقى عند الملك، الذي يمكنه أن يعيد إصدار الحكم ويزيل اختصاص القضاء المختص ويوقف عدالة القضاء [6].

---

[1] - عادل عازر، طبيعة الخطورة الإجرامية وآثارها الجزائية في مشروع قانون العقوبات لسنة 1966، طبعة مارس 1968، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، القاهرة، ص190 .

[2] - عبد الفتاح مصطفى الصيفي، م س، ص 99 .

[3] - عبد العزيز الألفي، الحالة الخطرة، بحث مقدم إلى الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعـــي، طبعة 1970، دار المجد للنشر و التوزيع، القاهرة، ص 118 .

[4] - ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 الموافق ل 26 نونبر 1962 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الفصول : من **61** إلى **104** من ق ج المغربي، الجزء الثاني من الكتـــاب الأول، سلسلة " قانون المملكة المغربية"، الطبعة الجديدة 2026/2027، دار الثقافة لنشر الكتاب، مطابع الرباط نت، شارع الحسن الثاني، زنقة سيدي علي أكدال الرباط.

[5]- JEAN PINATEL, L'ETAT DANGEREUX PRE- DELICTUEL ET GARANTIES DE LA LIBERTE INDIVIDUELLE , REV, SC,CRIM. 1979, CUJAS, PARIS, P 904.

[6] - سعيد عبد اللطيف حسن، الحكم الجنائي الصادر بالإدانة، ، مطبعة النجاح للنشر، طبعة 1989، مصر؛ ص 420 .

الفقرة الأولى: مبدأ الشرعية و الخطورة الاجتماعية

الفقيه الإيطالي "بيكاريا " عارض بشدة العدالة التحكمية، ونادى بمبدأ الشرعية الذي أضفى عليه إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1879م، هالة من التقديس، وتلته في ذلك فيما بعد إعلانات حقوق الإنسان، ولا ننسى دور فلاسفة الأنـــــــــــــــــوار في ترسيخ مبـــدأ الشرعيـــــة وبلورته [1]، لتحصين حقوق الفرد وحماية نمط عيشه وحقه في الحياة بعيدا عن التحكم والاستخفاف بمصيره .

وكان أتباع نظام الاتهام لمجرد التفكير في الجريمة أو لمجرد الشك في توافر الحالة الخطرة، أمر لا يطاق وغير محتمل، لكن الاتهام بالتشرد، في جانب من نظامه الصارم كان شاهدا على أخذ الحالة الخطرة في الاعتبار على الأقل بصفة استثنائية [2]، وقد انتقد الفقيه "جان بيناتل" القاضي الفرنسي " لورنس بروال" حين قال :" إنني مندهش من أن المدرسة الايطالية لم ترد الأخذ باعتقال المجرم قبل الجريمة " ويرى أن المسؤول عن نظرية الحالة الخطرة السابقة على ارتكاب الجريمة هو الأستاذ "ج. ديسبيني "الذي يشرحها ويوضحـــها هو الآخـــــــر بأنـــــها : " وضع الشخص في الحجز أو تحت الحراسة قبل الجريمة المولع بها وله شغف بارتكابها والتي تصبح خطرة، تهدد وتخوف بأنها على وشك الحدوث، أو ابعاد الشخص الذي يخشى منه جبرا بالقوة، أليس من غير العقل والمنطق أن يوضع الشخص في الحراسة بعد انجاز واتمام الجريمة [3]". حسب هذا الفقيه فمن الأفيد أن نحتاط أو أن نضع حواجز بيننا وبين من تتوافر فيه الخطورة الاجتماعية قبل أن تتطور حالته الخطـرة وتصبح مهددة لأمن المجتمع، بل الأجدر من ذلك استباق الأمر والتدخل في حينه لمنع ارتكاب الجريمة، وليس الانتظار حتى تقع الجريمة حيث لا ينفع التدبير الجنائي المتخذ.

الفقرة الثانية: صعوبة إثبات الخطورة الاجتماعية

الصعوبة تكمن في إثبات الخطورة الاجتماعية التي تسبق وقوع الجريمة، رغم ما ذهبت إليه المدرسة الفرنسية النيو كلاسيكية، حيث تظاهرت بأنها تؤمن بالنتائج التي توصلت اليها الأبحاث في الميادين العلمية المختلفة خاصة في ميـــــــدان الانثروبولوجيـــــا والطب النفسي وعلم الاجتماع، قصد تأكيد حالة الشخص الخطرة اجتماعيا. وطبقا لنوع المجرم يمكن التعرف على هذا النوع من الخطورة الجنائية بسهولة وببساطة من تكوين الجمجمة وملامح الوجه وأية دلائل ظاهرة أخرى ثابتة ومؤكدة من هذا النوع . وينبغي التأكد من أن هذا التحديد لنموذج المجرم لم يوجـد أو على الأقل و لم يظهر له أية صفة محددة أو مختصرة . فقد تلاشت دلائل وحجج الأنثروبولوجيين وأصبحت دلائل وحجـــج الاجتماعيين ناقصـــة، وعانى فقهاء النيو كلاسيكية

[1] - المقصود هنا فلاسفة العقد الاجتماعي. وهذا العقد يتم بموجبه تنازل الأفراد عن مجموعة من الحقوق لفائـــــدة الدولة، مقابل الاستفادة من الحمايـــة والضمانات من طرف الدولة الراعية لحقوقهم وحرياتهـــم، وأهم هـــؤلاء الفلاسفة : جان جاك روسو وجون لوك ومونتسكيو وهوبز، باختلاف طبعا نظرتهم الفلسفيـــة للموضوع .

[2] - JEANPINATEL , OP , CIT , P904 .
[3] - JEAN PINATEL , OP CIT , P 904.

الايطالية و النيو كلاسيكية الفرنسية على حد السواء من هذا التشكيك . وهكذا ثبت وتقرر نشوء المفهوم النيو كلاسيكي للحالة الخطرة السابقة على الجريمة [1] .

المطلب الثاني: إثبات الخطورة الاجتماعية في التشريع المقارن.

موضوع الإثبات الجنائي يطرح صعوبات إجرائية و موضوعية، باعتباره ميدانا دقيقـــا، و يقتضي في نفس الوقت الحدر و التريث في إسناد التهمة لطرف دون الآخر. مما أدى إلى صعوبة إثبات الخطورة الاجتماعية في حــق شخص لم يشرع بعد في ارتكاب الجريمة الأولى. و للتوضيح أكثر، سنتطرق للاتجاهات الفقهية المقارنة في هذا الصدد.

الفقرة الأولى: الخطورة الاجتماعية في الفقه الفرنسي

ميز الفقيه الفرنسي "أ. جولييه" بين الخطورة الاجتماعية النابعة من الطب النفسي وتلك التي تنشأ من طبيعة اجتماعية ·

بخصوص النوع الأول فقد خصص لها التدابير السابقة على ارتكاب الجريمـــــة أي التدابير المانعة، والتي يمكن أن تكون مقبولة بالنسبة للقصر الطبيعيين، ولم تحترم الحريات الفرديـــة، وتطرح في نفس الوقت مسألة حقوق الإنسان، خاصة حقوق الطفل، لكنها تعد ممارسة لسلطة الوصاية أو الولاية الأبوية الجنائية. ويمكن تطبيق كذلك هذه التدابير على البالغين الراشدين الشواذ تحت ضرورات الدفـــاع الاجتماعي، لكن تواجه هذه التدابير بنفور واشمئزاز من طرف هذه الفئة الأخيرة [2].

وبالنسبة للنـوع الثاني فقد واجهها بتدابيـــر لفائدة المتشردين والمتسولين . وهي تدابير سابقة على الجريمة وقد تكون مستساغة ومقبولة. والوقائع التي يعتمدها المشرع الجنائي في هذا الصدد تتجسد في عدم وجود مأوى وعدم وجود الظروف الأساسية للعيش، وعموما طريقة وشكل ونوع ونمط العيش، ومن خلال هذه الوقائع يتم استخلاص دلائل تشير إلى توافر الخطورة الاجتماعية عن طريق الافتراض، أي تتوفر فيهم الخطورة بقوة القانون، بمجرد تواجدهم في حالة التشرد أو التسول .

ومن هنا يجب التمييز بين الخطورة الاجتماعيـــة المحددة فـــي وضعيـــة معينـــة " كحالة "، وبين الخطورة الاجتماعية **الواضحة** بواسطة أفعـــــال و وقائع، ففي الحالة الأولى عنصر الخطر لا يخضع

---

[1]- JEAN PINATEL , OP, CIT , P905.
[2] - MARTAGUET, ENSEIGNEMENT ET PRATIQUE JUDICIAIRE PIERRE, DROIT PENAL. ANNEE 1975,ARMAND COLIN,PARIS, P 119.
[3]- MARTAGUET, ENSEIGNEMENT ET PRATIQUE JUDICIAIRE PIERRE, OP , CIT , P 121.

للعنصر الشرعي، أما الحالة الثانية فعنصر الخطر ظاهر ويشكل مؤشرا وأمارة على تواجد عنصر الخطر وبالتالي تستوجب الفحص عن طريق العنصر الشرعي.

و فكرة الحالة الخطرة في التشريع الجنائي الفرنسي، تختلف من حيث المدلول عن الخطورة الإجرامية، كون الشخص في هذه الحالة يعد خطرا قبل صدور فعل منه محضور قانونا. و الحالة الخطرة أقرب من الخطورة الاجتماعية منها إلى الخطورة الاجرامية، للتشابه في الشروط و المعايير[1].

ولقد أجرى "إنريكو فيري" تمييزا مشهورا بين حالة الخطر الاجتماعي التي تفتح الباب لمنع الجريمة وملاحقتها قضائيا، والحالة الخطرة المعتبرة كأساس للإجراءات التي تمنع العـــود إلى الإجرام وملاحقته قضائيا. وتقودنا وجهة النظر هذه إلى رفض التدبير الاحترازي السابق على الجريمة في نطـــاق الضبط الاداري. ولاعتبارات العدل والإنصاف يوقع التدبير الاحترازي بعد الجريمة في إطار الاجراءات الجنائية[2].

ومعيار هذا التمييز يتضح من خلال التفرقة بين الحالة الأولى التي تشير إلى حالة سابقة على ارتكاب الجريمة، ومناط ذلك وجود بعض الصفات الشخصية التي تقتضي اتخاذ تدابير مانعة[3]، في حين أن الحالة الثانية نكون بمقتضاها أمام حصيلة تحققت فيها أركـــان الجريمة وصرنا أمام جريمة تامة أو ناقصـــة من حيث الشروط، وتقتضي اتخاذ تدابير احترازيـــة(وقائيـــة) . وهذه التفرقة هي الأساس لتحديد الإطار الإجرامي لكل من التدابير المانعة (أو الوقائية) والتدابير الاحترازيـــة (أو الجزائية) . أي بين الاجراءات الشرطية أو الإرادية أو الاجتماعيـــة وبين الاجراءات الجنائية [4] .

ويرى الفقيه "جان لوفسور" أن الخطورة الإجرامية أصبحت تندرج تحت مبدأ الشرعية بتأثير النتائج العلمية المحققة في علم الإجرام، في حين أن الخطورة الاجتماعية السابقة على ارتكاب الجريمة تفرض اتخاذ تدابير اجتماعية للدفاع عن المجتمع ضد الخطر المحتمل وقوعه، ولها بعض خصائص التدابير الجنائية . ويمكن حسب هذا الفقيه أن يعتمد على تفريد التدبير في حالة الخطورة الاجتماعية في ظل الاحترام الكلي لمبدأ الشرعية[5]. ولتحقيق ذلك يكفي تحديد هذه الخصائص بنص قانوني واضح مركزا على الصفات المنشودة التي تشير إلى تواجد أمارات دالة على الخطورة الاجتماعية، بمحددات لا تدع مجالا للشك أنها تدخل ضمن خانة

---

[1] لطيفة المهداتي، حدود سلطة القاضي التقديرية في تفريد الجزاء، طبعة دجنبر 2013، مطبعة طوب بريس، الرباط، ص 136.
[2] - JEAN PINATEL , OP,CIT.P 908
[3] - JEAN PINATEL , OP,CIT.P 908;
[4] - أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية 1982، القاهرة، صفحة 272 .
[5] - G.LEVASSEUR ET A.CHAVANE,DROIT PENAL ET PROCEDURE PENALE , NO.39, ANNEE 2001,CUJAS,PARIS, P25.

الحالات الوشيكة من وقوع الجريمة، تفاديا لوقوع الخطأ في التقدير والتشخيص، واحتراما لمبدأ البراءة ومبدأ الشرعية [1].

وحسب الاتجاه الذي يترأسه الفقيه "جان بيير إرجوز" فالتدابير الاجتماعية داخل النشاط الاداري أمر محمود يجب العمل به، ويبدو أن هذا الفقيه قد تأثر بالواقع الموجود في بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث توجد سلطات ممنوحة للحكومات للبت في حالات الخطورة الاجتماعية للإعلان عن التدابير الاحترازية المنصوص عليها بواسطة القانون المعمول به والمخصص لحالات التشرد الجنائي .

الفقرة الثانية: الخطورة الاجتماعية في الفقه الأنجلوسكسوني

المتواتر في الفقه و القضاء الانجلوسكسوني، أن الخطورة الاجتماعية قلما تؤخذ بعين الاعتبار، كونها تندرج ضمن الحالات غير المؤكدة جنائيا، و التي تمس بقرينة البراءة. و الاعتماد على نظرية الخطورة الاجتماعية، سيؤدي لا محالة إلى محاكمة النوايا قبل الأفعال، و سيمس ذلك بمبدأ الشرعية، الذي يعد الركيزة الأساسية في المادة الجنائية، و بالتالي سنفتقد لشروط و ضمانات المحاكمة العادلة.

وتمة رأي في هذا الصدد للأستاذ "جان بيناتل" يقول فيه أن الحل الوحيد الملائم والمناسب، يكون بإعطاء الاختصاص بتوقيع هذه التدابير من أجل الحالـــة الخطرة السابقة على الجريمة للقضاء المدني، ويؤكد وجهة نظره بأن ذلك قد أتبع في فرنسا. ويعتقد أن الشرعيـــة والإنصاف تؤيد إبعـــــاد هذه التدابير عن النطاق الجنائي، فالإجراءات الجنائية لن تعطي تقدما أو ضمانات. و لكن لم يأخذ بهذا الرأي على الإطلاق، بل يتحفظ، فيقول إنه في حدود الشرعيـــــــة والمطابقة للنموذج والاجراءات المقتبسة لأجل الحالة الخطرة السابقة على الجريمة يجب أن يكون ذلك من خلال ضمانات للحرية الفرديـــة. ويقول أن الأمثلة التي أعطيناها لن تغرينا أو تحملنا على أن نتنازل عن عدم الثقة والريبة فيما يخص التدابير السابقة على الجريمة التي تطورت وينبغي أن تواجه بكثير من التحوط والتحفظ[2].

ومن الأفيد أن تواجه الخطورة الاجتماعية بتدابير مانعة، للدفاع عن المجتمع وصون الحق العام من هذا النوع من الخطـــــورة، قبل ارتكاب الجريمة، خاصة و أن الوقاية الجنائية خير من المعالجة الجنائية، بالرغم من طوبـــــاوية هذا المقترح، نظرا لصعوبة الكشف المبكر لحالة الخطورة الاجتماعية، لكن المراد هو التذليل من هذه الظاهرة الاجتماعية، عن طريق الاقتداء بتجارب الدول التي ذهبت بعيدا في هذا الميدان كإيطاليا وفرنســـــــا ودول أمريكا اللاتينية. وفي نفس الوقت اعتماد البحث العلمي للوقوف على المؤشرات

[1] - مثل ذلك ما وقع بالجمهورية الخامسة الفرنسية بتاريخ 15 أبريل سنة 1954، حيث صدر قانون يجيز توقيع تدابير اجتماعية ضد مدمني السكر الخطرين لحماية المجتمع من احتمال ارتكابهم للجرائم الماسة بأمن وسلامة أفراده.
[2] - أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، م س، صفحة 272 .

الدقيقة والأمارات الكاشفة عن الخطورة الاجتماعية، و التنصيص في نفس الوقت على أركان وشروط هذه الخطورة، احتراما لمبدأ الشرعية وتوقيرا لمبدأ البراءة .

ومن خلال هذه الآراء الفقهية، يتضح أن مفهوم الخطورة الإجرامية قد مر بعدة محطات أهمها محطة الخطورة الاجتماعية التي صقلتـــــه وجعلت منه مفهوما كونيا إلى أن أصبح نظرية فقهية تكاد تغزو جميع التشريعات الجنائية الحديثة .

المبحث الثاني : إثبات الخطورة الإجرامية.

بالنسبة للخطورة الإجرامية، فالأمر يتطلب الوعي التام بالموضوع واستحضار مجموعة من العلوم الطبيعية والإنسانية[1] التي تساعد رجال الفقه والقضاء على تفكيك وتحليل العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، وسعى الفقهاء إلى إيجاد معايير موضوعية يمكن الاستناد عليها لتقدير حالة الخطـــورة للتغلب على هذه الصعوبـــــــات، مراعون في ذلك التوازن الذي ينبغي أن يتحقق بين مبدأ الشرعية الذي يتعين احترامه وعدم تجاوزه، وبين إقامة تشريع واضح المعالم يتسم بالدقة والموضوعية للوقاية من الإجرام المحتمل وقوعه من طرف الأشخاص الخطرين .

ولقيام الخطورة الإجرامية، فلابد من توافر شروط معينة في الشخص الذي يحمل الخطورة الإجرامية، ونوجزها فيما يلي :

- أن تكون الحالة الخطرة حقيقية ملموسة لا وهمية فلا يكفي تصورها، وأن تدل أو تكشف عنها أفعال حاضرة أو سابقـــــــة، أو وسائل معيشية خاصة أو عيوب بيئية مؤكدة، فتكون مستمدة من وقائع أو معلومات لاشك في صحتها ؛
- أن تكون الحالة الخطرة قائمة وليست لاحقة أو سابقة . فاحتمال وقوع جريمة يجب أن يكون مستمدا من شخص الفرد الخطـــــر وليس من احتمال تولد الخطر فيه، وأن لا يكون الخوف من احتمال وجود حالة خطرة، بل الخوف من وقوع أفعال مستقبلية نتيجة وجود حالة خطر فعلا[2].

وعلى هذا المنوال صارت معظم التشريعات الحديثة في تناولها لنظرية الخطورة الإجرامية، حيث اعتمدت على طريقتين، الأولى تتمثل في افتراض الخطورة الإجرامية، والثانية تتجسد في تحديد العوامل أو الأمارات التي يستخلص من توافرها وجود الخطورة الإجرامية[3].مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الوسيلة الاولى

---

[1] - جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، طبعة 1945، دار المعـارف بمصر، القاهرة ، ص : 19-20 .
[2]- علي بدوي، الحالة الخطرة، مقال بالفرنسية بمجلة القانون والاقتصاد، المجلد 1، العدد 1، طبعة 1931، القاهرة ، ص 54 .
[3]- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب، ، دار النهضة للنشر بيروت، الطبعة الخامسة 1980 لبنان، ص 268 و269 .

تعد استثناء من الأصل الذي تعبر عنه الوسيلة الثانية [1]. وعليه سنستعرض هاتين الوسيلتين في المطلبين أسفله.

المطلب الأول: افتراض الخطورة الاجرامية .

تقوم هذه الطريقة من طرق إثبات الخطورة الإجرامية على أساس استبعاد السلطة التقديرية للقاضي، وهذا الافتراض غير قابل لإثبات العكس، ويقتدي المشرع بهذه الطريقة عندما يريد التخلص من عبء الإثبات، وتثبت الخطورة الإجرامية بثبوت الواقعة التي يستند إليها الافتراض أساسا، ولا يجوز للقضاء نفيها .

ويستبعد التخمين التقديري للقاضي الجنائي في هـذه الحالة، ويعتمد على الافتراض كأساس للحكم، ويتضح ذلك في الكثير من الوقائع المتنوعة المتعلقة بظروف الجريمـــــة وشخصية الجاني، كما لو علق المشرع قيام الخطورة الاجرامية على ارتكاب جريمة ذات عقوبة معينة، تأسيسا منه على أن جسامة هذا الفعل ما يحمل على تأكيد خطورة فاعله.

وكذلك الحال فيما إذا علق المشرع قيام الخطورة على ضابط آخر، سواء اتصل بالفعل المرتكب كطبيعة الجريمة ونوعها، أو بشخص الفاعل كسوابقه الإجراميـــــــة وظروف حياته العائلية والاجتماعية .

الفقرة الأولى: الافتراض في التشريع المقارن

ومناط تحقق قيام حالة الخطورة الإجرامية هو الجريمة، بغض النظر عن وضعية مرتكبها من حيث أهليته للخضوع إلى العقوبة ، كما يقول الدكتور يسر أنور " ولا شك أن الحكم بالإدانة يعد من أهم القرائن في إثبات حالة الخطورة الإجرامية، وذلك بخلاف الحكم بالبراءة الذي لا يحدث الأثر ذاته إلا في حالات نادرة .بل قد يفترض قيام حالة الخطورة الإجرامية بمجرد صدور الحكم بالإدانة في جرائم محددة على درجة من الجسامة " [2]، ولهذا يجب أن تكون الجريمة جسيمة، لكي تؤدي وظيفتها كأمارة كاشفة عن الخطورة الإجرامية، حيث إن الجرائم البسيطة عادة ما لا ينتج عنها ضرر أو خطر على المجني عليه . في حين طالب بعض الفقهاء بتحديد الجرائم التي يمكن معها اتخاذ التدابير الجنائية تفاديا للتحكم . وذهب رأي آخر إلى ترك السلطة التقديرية للقاضي الجنائي، حتى يتسنى له الكشف عن الخطورة الإجرامية التي لا يستطيع المشرع التكهن بها في بعض الحالات.

---

[1]- علي بدوي، الحالة الخطرة، م س، ص 54 .
[2] - اسمهان عبد الرزاق، " الخطورة الإجرامية، نماذج من القانون المقـــارن "، اطروحة لنيل دكتوراه في القانون، السنة الجامعية 2014/2013، كلية الحقوق-جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة-الجزائر، ص 121 .

والاتجاه الغالب هو استبعاد المخالفات والجنح المعاقب عنها بالغرامة، فهي غالبا ما تكون من قبيل التجريم التنظيمي، فلا تستوجب إنزال التدابير الجنائية [1].

ومن بين التشريعات التي اعتمدت على افتراض الخطورة الإجرامية، التشريع الإيطالي الذي نص عليها في المادة **240** من قانون العقوبات، ومثال ذلك حالة المجرم الشاذ إذا ارتكب جريمة عمدية أو متعدية القصد الجنائي والميل المفرط إلـــــــى الإجـــــرام، والإدمان على المخدرات أو المسكرات، والتي يعاقب عليها قانون العقوبات الإيطالي بعقوبة سالبة للحرية وأن لا تقل مدتها عن خمس سنوات.

أما المشرع المصري، فقد افترض خطورة إجرامية في المجرم المعتاد على الإجرام افتراضا غير قابل لإثبات العكس في المواد : من **49** إلى **54** من قانون العقوبات . كما افترض الخطورة بالنسبة للأحداث المتشردين ونص عليها في قانون الأحداث لسنة 1974، في حين افترض في التسول خطورة قابلة لإثبات العكس[2].

الفقرة الثانية: الافتراض في التشريع الجنائي المغربي

أما بالنسبة للمشرع الجنائي المغربي، فقد أخذ بهذه الطريقة في عدة محطات تشريعية، إسوة بالتشريعات المقارنة، خاصة المشرع الفرنسي، وافترض بدوره الخطورة الإجرامية في الأحداث من المادة **458** إلى **517** من ق م ج، واعتمد افتراض الخطورة الإجرامية كذلك في حالات التسول والتشرد وفق للفصـــــــول: من **326** إلى **333** من ق ج، بالإضافة إلى عدة فصول ومواد متفرقة في التشريع الجنائي.

وخلاصة القول أن هذه الطريقة تقوم على تحديد عوامل الخطورة الإجرامية من طرف المشرع، ويفترض توافرها في بعض الحالات التي تكون فيها الجرائم خطيرة على المجتمع، إن على مستوى الخطر الجنائي المتعلق بطبيعة الجرم المرتكب، أو على مستوى الخطورة الإجرامية المتعلقة بالجاني وظروفه الذاتية والموضوعية وسوابقـــــه. وقرينة الافتراض قرينة قانونية مطلقة لا يمكن إثبات عكسها، تفترض بقوة القانون بمجرد تواجد الشخص الخطر في وضعيات اجتماعية مقرونة بالخطورة الإجرامية كوضعية التشرد والاشتباه وتعاطي المخدرات والكحول .

المطلب الثاني : عوامل و أمارات الخطورة الإجرامية.

بداية يجب الإشارة إلى أن العوامل والأمارات التي يستنتج من خلالها أن هناك ثمة خطورة إجرامية، ليست بالضرورة مشكلة للخطورة في حد ذاتها، فهي مجرد قرائن تدل على توافـــر الخطورة دون إثباتها،

[1] - اسمهان عبد الرزاق، م س، ص 122 .
[2] - اسمهان عبدالرزاق، م س، ص 122 .

ويجب على القاضي الجنائي استخلاص دلالتها الثبوتية على تواجدها، إذ لا يكفي توافرها كلها أو جلها أو بعضها للتصريح بتوافر الخطورة .

الفقرة الأولى: التشريع المقارن

في الغالب، التشريعات الجنائية لا تحدد الأسس التي يعتمدها القاضي الجنائي في بحثه عن الخطورة، وتركت له حرية تقدير ذلك، إلا أن هناك بعض التشريعات فضلت التنصيص على هذه العناصر وحرصت على ذكرها في قوانينها وأولتها اهتماما إلى درجة التفصيل والتدقيق في وصفها وتحليلها، كما هو الشأن بالنسبة للمشرع الإيطالي، الذي ألزم القاضي بمراعاتها أثناء معالجة مسألة الخطورة الإجرامية . ومن خلال المادة **133** من قانون العقوبات الإيطالي قسم عوامل الخطورة الإجرامية إلى نوعين : الأول يتعلق بجسامة الجريمة المرتكبة ، أما الثاني فيتعلق بشخصية المذنب أو ميله الإجرامي.

- **النوع الأول : جسامة الجريمة المرتكبة ودلالتها الرمزية.**

ضمن هذا النوع قام المشرع الإيطالي بتفكيكه إلى عناصر مكونة له على الشكل التالي:

جسامة الجريمة المرتكبة التي تستخلص منها ثلاثـــــة اعتبارات، الاعتبار الأول يتضح من طبيعة الفعل ونوعـــه ووسائلـــــه وموضوعه وزمنه وكـــل صفة أخرى يتصف بها، والاعتبار الثاني يتجسد في جسامة الضرر أو الخطر الذي هـــــــدد المجنـــــي عليه، والاعتبار الثالث يتمثل في درجة القصد أو الخطأ.

- **النوع الثاني : شخصية المذنب أو ميله الإجرامي.**

بناء على هذا النوع، قام المشرع الإيطالي بتحليل شخصية المذنب واستخلص اعتبارات عدة، وأبرزها بواعث الجريمة وطبع المجرم، وسوابقه الإجرامية أو سلوكه وأسلوب حياته السابقة على الجريمة، وسلوكه اللاحق للجريمة، وظروف حياته الخاصة والعائلية والاجتماعية، وقد أثنى كبير الفقهاء الدكتور محمود نجيب حسنـــــي[1]، على البيان الذي أورده المشرع الإيطالي عن الخطورة الإجرامية، واعتبره ذا قيمة علمية لا يستهان بها، باعتباره يتضمن الإشارة إلى أهم مواطن استخلاص الخطورة الإجرامية، فيصبح أي تشريع جنائي ينص عليها ملزما بالاسترشاد بمضامينها في تقدير الخطورة الإجرامية . وقد اقتبس المشرع المصري متن المادة **133** من قانون العقوبات الإيطالي، فحدد في مشروع قانون العقوبات لديه وسائل إثبات الخطورة في المادة **106** منه ونصها كما يلي : **"** تعتبر حالة المجرم خطرة على سلامة المجتمع إذا تبين من ظروف

[1] - محمود نجيب حسني، النظرية العامة للتدبير الاحترازي، مجلة إدارة قضايا الحكومة، طبعة سنة 1978، العدد 1، المجلد 11، القاهرة، ص 95 .

الجريمة وبواعثها ومن أحوال المجرم وماضيه وأخلاقه أن هناك احتمالا جديا لإقدامه على اقتراف جريمة جديدة "[1].

أما الدكتور محمد نيازي حتاته، فقد حصر الحالات التي فيها للقاضي سلطة تقدير الخطورة الإجرامية في نوعين :

- أحوال الخطورة الناتجة عن ارتكاب أي جريمة ولو مرة واحدة، وثبوت احتمال ارتكاب الجاني أفعالا أخرى يعدها القانون جريمة ولو لم يكن مسؤولا أو معاقبا جنائيا .
- أحوال خاصة للخطورة، كحالة الاعتياد على ارتكاب الجريمة وحالة احتراف الإجرام وهو ما يعني أن الدكتور "محمد نيازي حتاته" أخرج الاعتياد واحتراف الإجرام من حالات الخطورة المفروضة، وجعلها خاضعة لإثبات العكس، ويعود الأمر في إثباتها أو عدمه لسلطة القاضي [2].

الفقرة الثانية: التشريع الجنائي المغربي

وفيما يخص المشرع الجنائي المغربي، فلم يتطرق إلى تحديد حالات الخطورة الإجرامية، وترك الأمر إلى الفقه، وعالجها ضمنيا من خلال نصوصه التشريعية، وفقا للمدرسة الفرنكوفونية التي تعتمد فلسفة التشريع الفرنسي، والذي بدوره يترك مهمة التعريفات لفقهاء القانون الجنائي.

والملاحظ في هذا الصدد أن المشرع المغربي قد نص في الفصل **141** من ق ج على الخطورة الإجرامية[3] ولو بطريقة مبهمة عكس ما ذهب إليه المشرع الإيطالي. فبالرغم من أن المشرع المغربي قد نص في هذا الفصل على خطورة الجريمة المرتكبة كضابط على القاضي الجنائي للأخذ

به عند التعامل مع القضية الجنائية قصد تفريد العقاب، إلا أنه لم يحدد المعايير المشكلة للخطورة الإجرامية وتركها مبهمة حينما اكتفى بذكر " **وشخصية المجرم** " في آخر مقتضيات الفصل 141 من ق ج. والمتفق عليه فقها وقضاء أن خطورة الفعل المرتكب تعني خطر ينصرف إلى طبيعة الخطر الناتج عن الجريمة بالذات وليس خطر ينصرف إلى المجرم، ومن هنا يتضح الفرق الشاسع بين المفهومين . وحسب الفقه التقليدي المغربي [4]، فإنه يعتمد على ثلاثة أمارات كاشفة يمكن للقاضي الجنائي الاعتماد عليها في استخلاص الخطورة الإجرامية والمتجسدة في **جسامة الاعتداء على الحق وأسلوب تنفيذ الفعل الإجرامي والعلاقة بين المتهم والمجني عليه.**

---

[1]- اسمهان عبد الرزاق، م س، ص 124 .
[2]- محمد نيازي حتاته، الدفاع الاجتماعي، السياسة الجنائية المعاصرة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الطبعة الثانية 1984، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 309 .
[3] - ينص الفصل **141** من ق ج على ما يلي: " للقاضي سلطة تقديرية في تحديد العقوبة وتفريدها، في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المقررين في القانون المعاقب على الجريمة، مراعيا في ذلك **خطورة الجريمة المرتكبة** من ناحية، و**شخصية المجرم** من ناحية أخرى ."
[4] - حجي طارق أحمد، مبادئ القانون الجنائي المغربي، الطبعة الأولى، سنة 1977، مطبعة الوراقة، الرباط، ص: 142 .

و الأخذ بالركن المادي أمر ضروري في عملية استخلاص الخطورة الإجرامية من عدمـــها، فالنشاط الإجرامي والنتيجة الإجرامية والعلاقة السببية بينها [1]توضح الكثير من ملابسات ارتكاب الجريمة، فالوسيلة المستعملة وظرف الزمن والمكان كلها عوامل تساعد القاضي على الوصول إلى استنتاجات مهمة في توافر أو عدم توافر الخطورة الإجرامية . ونفس الشيء بالنسبة إلى الركن المعنوي الذي يبين نية الجاني المنصرفة إلى الإصرار والترصد المتعلقين بالتخطيط والعزم على ارتكاب الجريمة، غير أن العامل الأساسي في مكونات الخطورة الإجرامية هو الفاعـــــــــل ، أي الجاني الذي أولته السياسات الجنائية المقارنة الحديثة أهمية قصوى، كونه المحرك الأصلي للجريمة، والمكونات الأخرى تبقى تابعة له .

وعليه، فدراسة المجرم تفرض معرفة سلوكه قبل وبعد ارتكاب الجريمة للوقوف على درجة الخطورة الإجرامية لديه . فالفترة ما قبل ارتكاب الجريمة مهمة جدا لتشخيص حالة الخطورة، خاصة ما يتعلق بحياة المجرم وظروف عائلته والسوابق العدلية، لكن الأهم في هذه الفترة هو الباعث، أي الدافع الذي يحرك نفسية الجانـــــي وتجعله يرتكب الجريمة، وغالبا ما يكون وراء هذا الوازع سبب مباشر يكون نقطة انطلاق لتحريك التيار النفسي للفكرة الإجرامية برمتها .

وهذا الدافع يختلف من مجرم إلى آخر، فالباعث في جريمة القتل مثلا، يختلف من مجرم قتل من أجل الحصول على إرث معين، وبين أم قتلت رضيعها خشية الإملاق والحاجة، فالباعث هنا مختلف من حالة إلى أخرى . والمشرع المغربي أخذ بعين الاعتبار بالباعث في بعض الحالات، فالفصل **418** من ق ج يخفف العقوبة في جرائم القتل التي يرتكبها أحد الزوجين أثناء وجود أحدهما في حالة تلبس بالخيانة الزوجية[2]، ونفس الشيء بالنسبة للجريمة المرتكبة نتيجة التلبس بالاغتصاب أو محاولة الاغتصاب حسب الفصل **421** من ق ج[3].

كما أن المشرع المغربي أخذ بالوازع النبيل عند الجاني والنابع من العاطفة وصلة الرحم والقرابة مع إمكانية الإعفاء من العقاب وفقا للفصل **295** من ق ج، والتي تبيح للقاضي أن يعفي من العقوبة المقررة في حالة التستر على المجرم، وذلك في حالة ما كان الأمر يتعلق بالأقارب أو الأصهار. وفي غياب النصوص المخففة كليا أو جزئيا من العقاب لتوافر الباعث، يبقى للقضاء المغربي انطلاقا من السلطة المخولة له في إطار الفصل **141** من ق ج، إمكانية مراعاة الباعث، فيحكم بالحد الأدنى إذا كان الباعث نبيلا أو الحد الأقصى إذا كان الباعث خسيسا، كما يمكن له أن يمتع الجاني بظروف التخفيف القضائية الواردة في الفصل **147** من ق ج .

---

[1] - يعرف أحمد الخمليشي تسبيب الحكم ب : " **العناصر والأدلة التي تعتمدها المحكمة لتبريـر منطوق الحكم التي تصدره .**"شرح قانون المسطرة الجنائية، المحاكمة و طرق الطعن، م س، ص : 46 .

[2] - تم تغيير هذا الفصل بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 03. 24 المتعلق بتغيير و تتميم مجموعة القانون الجنائي.

[3] - تم تغيير هذا الفصل بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 03. 24 المتعلق بتغيير و تتميم مجموعة القانون الجنائي.

وبالرغم من صعوبة إثبات الخطورة الإجرامية وفقا للعوامـــــــــل والأمارات (أي حسب الوسيلة الثانية)، إلا أنه يمكن التغلب على هذا العائق بواسطة كافة الوسائل العلمية الحديثة التي توصل إليها علم الإجرام لتحقيق مقتضيات الدفاع الاجتماعي الحديث . وفي هذا الصدد يمكن للمشرع المغربي أن ينص صراحة على استخلاص أمارات الخطورة الإجرامية التي يستدل من توافرها على ثبوت الحالة الخطرة للجاني، وذلك بعد أن يضع تعريفا جنائيا ذو صياغة دقيقة يورد معها الوسائل الكفيلة التي يمكن من خلالها أن يتوصل القاضي الجنائي إلى توافر الخطورة الإجرامية من عدمها تفاديا للتحكم والتسلط .

ويرى بعض الفقهاء ضرورة الابتعاد عن القرائن القانونية غير القابلة لإثبات العكس أو إدخال أركان يدخل فيها عنصر التحكم في تحديد فكرة الخطورة الإجرامية عن طريق إيراد عبارات فضفاضة تعبر عن مسألة تقديرية . ويؤكدون كدلك على ضرورة تحديد الواقعة الموجبة للتدبير الجنائي وبيان ما يستوجبه، ومن يكون في مأمن منه حتى يتمكن الأفراد من التفرقة بين سلوكهم والسلوك المحظور، وأن الخطورة الإجرامية لا يلزم استخلاصها فقط من العود، وإنما تستخلص من مجموع ما حدده القانون من وسائل يستظهر منها القاضي تلك الخطورة الإجرامية[1].

خاتمة:

يعتبر موضوع إثبات الخطورة الإجرامية من المواضيع الأكثر صعوبة في المجالين الفقهي والقضائي، نظرا لقلة الدراسات في هذا المجـال. وعبر الخطورة الإجرامية يتم الوقوف على مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها القاضي في صقل قراراته وأحكامه القضائيـة، وبواسطتها كذلك يقف القاضي على درجة أو مستوى الخطر المتوفر، والذي يتهدد المجتمع و النظـام العام . وإسوة بالتشريعات المقارنة حدا المشرع المغربي حدو السياسات الجنائية الحديثة التي تعتمد على المناهج العلمية كعلم الإجرام وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي لسبر أغوار الظاهرة الإجرامية خاصة الخطورة الاجرامية.

وتصنف نظرية الخطورة الإجرامية من بين أهم النظريات المعتمد عليها في المادة الجنائية إلى حد الآن، كونها تساعد القضاء على استشعار واستباق المجرمين للحيلولة دون ارتكابهم للجريمة، لهذا ينادي بعض الفقه إلى تجريم الخطورة الاجتماعية التي تستشف من أمارات قبل ارتكاب الجريمة ، ويرى البعض الآخر الاكتفاء بتجريم الخطورة الإجرامية التقليدية التي تطفو إلى السطح بعد ارتكاب الجريمة الأولى وتخصيص لها عقوبات سالبة للحرية وتدابير وقائية في إطار مبدأ ازدواجية العقاب، والمشرع المغربي أخذ بهذا المبدأ من خلال مقتضيات مجموعة القانون الجنائي . غير أن الأمر يعتبر مبهما، فيما يخص الكيفية التي تعامل بها المشرع الجنائي المغربي مع الخطورة الإجرامية و إثباتها، فتارة يفترض الخطورة الإجرامية، ويعفي نفسه عناء الإثبات، وتارة أخرى يستخلصها من أمارات الجريمة المرتكبة، من خلال مؤشرات احتمالية

[1]- سلامة مأمون، التدابير الاحترازية والسياسة الجنائية، المجلة الجنائية القومية، طبعة مارس 1968، المجلد 11، العدد 1، القاهرة، ص 152 و ص 156 .

لوقوع الجريمة في المستقبل. و بهذا يكون المشرع الجنائي المغربي قد تعامل بنوع من المرونة مع الخطورة الإجرامية وأطلق العنان للقاضي لكي يستعمل سلطته التقديرية، قصد الوقوف على مكامن الخطورة لدى الجاني، ويحكم بين الحدين الأدنى والأقصى، بل في بعض الأحيان يجوز له تجاوز هذه الحدود شريطة تسبيب وتعليل القرار أو الحكم . إلا أن هذه الطريقة جعلت من القاضي مشرعا يقوم بمهام التشريع، عوض الاقتصار على تنفيذ النصوص القانونيـــة، ولا يخفى على أحد مدى عواقب هذه الطريقة على حقوق وضمانات المتقاضين. ويزداد هذا من حدته، في حالة معرفة أن معالم دراسة الخطورة الإجرامية والنزعة الإجرامية في القانون لا وجود لها، بل يستأنس فقط ببعض النظريات الفقهية في ذلك، والتي تبقى محدودية الفعالية أمام تطور وسائل الإجرام، وكذا بروز ظاهرة الإجرام المنظم.

الاستنتاجات:

- النظرية العامة للخطورة الإجرامية، يشوبها الابهام في التشريع الجنائي المغربي؛
- صعوبة إثبات الخطورة الاجرامية؛
- شح الأبحاث العلمية المغربية، المتعلقة بالخطورة الاجرامية، أدى إلى ضرورة الاعتماد على الدراسات المقارنة في الموضوع؛
- ضرورة اعتماد السياسة الجنائية المغربية على النظرية العامة للخطورة الاجرامية؛
- مازال الإثبات الجنائي المغربي يعتمد على الطرق التقليدية، فيما يخص إثبات الخطورة الاجرامية.

المراجع باللغة العربية:

❖ مراجع خاصة

- عبد الحميد المليحي، نظام الإثبات الجنائي في التشريع المغربي والمقارن، دراسة لضوابط نظرية الإثبات الجنائي في ضوء الاتجاهات العلمية لوسائل الإثبات الحديثة، طبعة 2019، مطبعة الوراقة الوطنية؛
- لطيفة المهداتي، حدود سلطة القاضي التقديرية في تفريد الجزاء، طبعة دجنبر 2013، مطبعة طوب بريس، الرباط؛
- - ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 الموافق ل 26 نونبر 1962 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي؛
- ظهير شريف رقم 1.02.255صادر في 25 من رجب 1423 03 أكتوبر 2002، بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الكتاب التمهيدي، الباب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة؛
- أحمد الخمليشي، شرح ق م ج، المحاكمة - طرق الطعن، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة 2004، مطبعة المعارف الجديدة؛
- محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الثالثة 1999، دار النهضة العربية، مصر؛
- محمود مصطفى، الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن، الجزء الأول من النظرية العامة، طبعة أولى 1977، دار المعارف للنشر، الرباط؛
- الحبيب بيهي، شرح ق م ج الجديد، الجزء الأول، البحث في الجرائم والتثبت منها : البحث التمهيدي، التحقيق الإعدادي، الإثبات الجنائي، طبعة 2004، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط؛
- عبد الفتاح مصطفى الصيفي، الخطورة الإجرامية، طبعة مارس 1968، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، القاهرة؛
- عادل عازر، طبيعة الخطورة الإجرامية وآثارها الجزائية في مشروع قانون العقوبات لسنة 1966، طبعة مارس 1968، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، القاهرة؛
- عبد العزيز الألفي، الحالة الخطرة، بحث مقدم إلى الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعـــي، طبعة 1970، دار المجد للنشر و التوزيع، القاهرة؛
- سعيد عبد اللطيف حسن، الحكم الجنائي الصادر بالإدانة، مطبعة النجاح للنشر، طبعة 1989، مصر؛
- أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية 1982، القاهرة؛
- علي بدوي، الحالة الخطرة، مقال بالفرنسية بمجلة القانون والاقتصاد، المجلد 1، العدد 1، طبعة 1931، القاهرة؛

- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب، دار النهضة للنشر بيروت، الطبعة الخامسة 1980 لبنان؛
- اسمهان عبد الرزاق، " الخطورة الإجرامية، نماذج من القانون المقـــارن "، اطروحة لنيل دكتوراه في القانون، السنة الجامعية 2014/2013، كلية الحقوق-جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة-الجزائر؛
- محمود نجيب حسني، النظرية العامة للتدبير الاحترازي، مجلة إدارة قضايا الحكومة، طبعة سنة 1978، العدد 1، المجلد 11، القاهرة؛
- محمد نيازي حتاته، الدفاع الاجتماعي، السياسة الجنائية المعاصرة بين الشريعة الإسلاميـــــة والقانون الوضعي، الطبعة الثانية 1984، مكتبة وهبة، القاهرة؛
- حجي طارق أحمد، مبادئ القانون الجنائي المغربي، الطبعة الأولى، سنـــــــــــة 1977، مطبعة الوراقة، الرباط؛
- سلامة مأمون، التدابير الاحترازية والسياسة الجنائية، المجلة الجنائية القومية، طبعة مارس 1968، المجلد 11، العدد 1، القاهرة؛

❖ مراجع عامة:

- عبد الرازق السنهوري : " الوسيط في شرح القانون المدني "، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة 2008، مطبعة النهضة العربية؛
- جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، طبعة 1945، دار المعارف بمصر، القاهرة

المراجع باللغة الأجنبية:

- JEAN PINATEL, L'ETAT DANGEREUX PRE- DELICTUEL ET GARANTIES DE LA LIBERTE INDIVIDUELLE , REV, SC,CRIM. 1979, CUJAS, PARIS.
- PIERRE MARTAGUET, ENSEIGNEMENT ET PRATIQUE JUDICIAIRE, DROIT PENAL. ANNEE 1975,ARMAND COLIN,PARIS.
- G.LEVASSEUR ET A.CHAVANE,DROIT PENAL ET PROCEDURE PENALE , NO.39, ANNEE 2001,CUJAS,PARIS.

مقالات باللغات الأجنبية

Financements innovants au Maroc Opportunités et défis

Hicham el hanafi

Docteur en sciences juridiques et politiques

Spécialité : Finances publiques et droit administratif

Résumé

Face aux contraintes budgétaires croissantes et aux besoins importants de financement des politiques publiques, les financements innovants constituent un levier stratégique pour diversifier les ressources de l'État et soutenir l'investissement public. Cet article analyse l'évolution de ces mécanismes en mettant en évidence leurs fondements conceptuels, leurs principales formes et les motivations qui expliquent leur développement dans les finances publiques modernes. Il examine ensuite l'expérience marocaine à travers les principaux instruments mobilisés, notamment les Organismes de Placement Collectif Immobilier (OPCI), les opérations de cession-bail (Sale and Lease Back), les partenariats public-privé (PPP), le Fonds Mohammed VI pour l'Investissement et les financements verts. L'étude montre que ces dispositifs ont permis de mobiliser des ressources significatives tout en contribuant à la valorisation du patrimoine public et au financement des projets structurants. Toutefois, leur efficacité demeure conditionnée par une gouvernance rigoureuse, une évaluation permanente des risques budgétaires et une préservation du patrimoine stratégique de l'État. L'article conclut que les financements innovants représentent un complément aux modes traditionnels de financement, dont le succès dépend de leur intégration dans une stratégie nationale conciliant efficacité économique, soutenabilité des finances publiques et préservation de la souveraineté de l'État.

Abstract

In the context of growing budgetary constraints and increasing public investment needs, innovative financing has emerged as a strategic lever for diversifying state resources and supporting public investment. This article analyzes the evolution of these mechanisms by highlighting their conceptual foundations, main forms, and the underlying motivations driving their development within modern public finance systems. It further examines the Moroccan experience through key instruments such as Real Estate Collective Investment Undertakings (OPCI), sale-and-leaseback operations, public-private partnerships (PPPs), the Mohammed VI Investment Fund, and green financing mechanisms. The study shows that these instruments have enabled the mobilization of significant financial resources while contributing to the valorization of public assets and the financing of structural development projects. However, their effectiveness remains contingent upon sound governance, continuous assessment of fiscal risks, and the preservation of the State's strategic assets. The article concludes that innovative financing should be considered as a complementary tool to traditional funding sources, whose success depends on its integration into a national strategy that reconciles economic efficiency, fiscal sustainability, and the safeguarding of state sovereignty.

الملخص

في سياق تزايد القيود المالية وارتفاع حاجيات الاستثمار العمومي، برزت آليات التمويل المبتكر كرافعة استراتيجية لتنويع موارد الدولة ودعم الاستثمار العمومي. من هذا المنطلق، يحلل هذا المقال تطور هذه الآليات من خلال إبراز أسسها المفاهيمية وأشكالها الرئيسية والدوافع التي تفسر اعتمادها كمحرك لإنعاش المالية العمومية الحديثة. كما يتناول التجربة المغربية من خلال أبرز الأدوات المعتمدة، ولا سيما هيئات التوظيف الجماعي العقاري(OPCI) ، وعمليات البيع وإعادة الاستئجار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP) ، وصندوق محمد السادس للاستثمار، وآليات التمويل الأخضر. وتبين الدراسة أن هذه الأدوات ساهمت في تعبئة موارد مالية مهمة، مع تعزيز تثمين الأصول العمومية وتمويل المشاريع الهيكلية. غير أن فعاليتها تبقى رهينة بوجود حكامة رشيدة، وتقييم مستمر للمخاطر المالية، والحفاظ على الأصول الاستراتيجية للدولة. ويخلص المقال إلى أن التمويل المبتكر يعد مكملًا للموارد التقليدية، وأن نجاحه يرتبط باندماجه ضمن استراتيجية وطنية شاملة توفق بين النجاعة الاقتصادية واستدامة المالية العمومية وصون سيادة الدولة.

Introduction

Depuis plusieurs décennies, les finances publiques connaissent des mutations profondes sous l'effet de la mondialisation, de l'accroissement des besoins sociaux, de la transition écologique et numérique, ainsi que des contraintes budgétaires pesant sur les États.

Dans ce contexte, les gouvernements se sont confrontés à un double impératif : répondre à une demande croissante d'investissements publics tout en préservant la soutenabilité de leurs finances. Les modes traditionnels de financement, fondés principalement sur les recettes fiscales, l'endettement public et les aides extérieures, apparaissent de plus en plus insuffisants pour couvrir les besoins liés aux infrastructures, à la cohésion sociale, ou encore à la réalisation des objectifs de développement durable et la lutte contre le changement climatique. Cette situation a conduit de nombreux pays à explorer de nouveaux mécanismes de mobilisation des ressources, regroupés sous l'appellation de financements innovants.

Les financements innovants désignent un ensemble d'instruments financiers et institutionnels permettant de diversifier les sources de financement de l'action publique en mobilisant des capitaux privés, en valorisant les actifs publics ou en développant des montages financiers novateurs. Ils s'inscrivent dans une logique d'efficience de la dépense publique, de partage des risques entre les secteurs public et privé et d'amélioration de la gouvernance financière. En examinant à l'échelle internationale, Avec l'adoption de l'Agenda 2030 et des Objectifs du développement durable (ODD) se pose la question du financement des activités contribuant à ces objectifs. Cela a été encouragés par plusieurs organisations, notamment le PNUD, l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE)[1], la Banque mondiale et le Fonds monétaire international (FMI), qui y voient un levier essentiel pour financer les

[1] Matthieu Boussichas | Vincent Nossek. Quoi de neuf sur les financements innovants ? fondation pour les études et recherches sur le développement international N°227. Mai 2018. Pg 1 ;

Objectifs de développement durable tout en limitant les pressions exercées sur les budgets publics.

Au Maroc, la montée en puissance des financements innovants s'inscrit dans une dynamique de réforme de la gestion publique et de modernisation des finances de l'État. Face à des besoins d'investissement considérables, renforcés par la mise en œuvre du Nouveau Modèle de Développement, la généralisation de la protection sociale et les grands projets d'infrastructures, les pouvoirs publics ont progressivement adopté plusieurs instruments innovants, tels que les Organismes de Placement Collectif Immobilier (OPCI)[1], les opérations de cession-bail[2] (Sale and Lease Back), les partenariats public-privé (PPP), les financements verts[3] ou encore le Fonds Mohammed VI pour l'Investissement. Ces dispositifs ont permis de mobiliser des ressources importantes tout en diversifiant les modalités de financement de l'investissement public.

Toutefois, si ces mécanismes offrent des opportunités en matière de mobilisation des ressources et d'optimisation du patrimoine public, ils soulèvent également des interrogations relatives à leur mode de fonctionnement, à leur soutenabilité budgétaire, à la transparence de leur gouvernance, au partage des risques et à leur impact sur les engagements financiers futurs de l'État. Dès lors, il convient de s'interroger sur la portée réelle de ces instruments dans le contexte marocain.

La problématique qui guide cette réflexion est donc la suivante :

Dans quelle mesure les financements innovants constituent-ils un levier efficace pour renforcer le financement des politiques publiques au Maroc tout en

[1] Loi n° 70-14 relative aux Organismes de placement collectif immobilier.
[2] Il s'agit ici d'une libération de trésorerie : En vendant des murs, des machines ou des véhicules, l'entreprise transforme un actif immobilisé en capitaux disponibles pour financer de nouveaux projets ou restructurer sa dette
[3] Les obligations vertes en est un nouvel outil de financement à l'international qui est phase d'implémentation au Maroc.

préservant la soutenabilité des finances publiques et en garantissant une gestion efficiente des ressources de l'État ?

Pour développer cette problématique, on propose un plan de deux axes complémentaires. Le premier axe est consacré au **cadre conceptuel des financements innovants** ; il retrace leur émergence, présente leurs principales définitions, leurs fondements théoriques ainsi que les raisons ayant conduit les États à les intégrer dans leurs stratégies de financement public. Le second axe analyse **l'expérience marocaine en matière de financements innovants**, en mettant en évidence les principaux instruments mobilisés, les opérations réalisées, les secteurs concernés, les résultats enregistrés ainsi que les défis et perspectives associés à leur développement.

Section 1 : Cadre conceptuel des financements innovants dans les finances publiques

le concept d'innovation en distinguant ce qui est nouveau et ce qui ne l'est pas, rappelant que l'innovation se trouve parfois dans la simple adaptation de pratiques anciennes à des objets ou des situations particulières. Ces auteurs distinguent alors trois types d'innovations et par là-même trois types de financements innovants : i) ceux ayant pour objectif premier de générer des ressources additionnelles en faveur du développement ; ii) ceux dont l'objectif premier est de générer un impact sur le développement ; iii) et ceux pour lesquels l'innovation se trouve dans les modalités de financement[1].

Fondements théoriques

Les finances innovants, compte tenu de leurs utilités économique, sont nées et développées dans les théories économiques avant qu'ils soient reconnus par les Etats comme remède pouvant combler les déséquilibres budgétaires. Nous allons étudier dans cette section les fondements théoriques des financements innovants comme les

[1] Matthieu Boussichas | Vincent Nossek. Quoi de neuf sur les financements innovants ? Op.Cit. Pg 3.

définitions, l'historique de leur émergence ainsi que leur typologie, avant d'aborder les avantages et limites des financements innovants.

a) Définition des financements innovants

Certainement, La littérature économique ne propose pas une définition unique des financements innovants. Toutefois, un consensus se dégage autour de leur caractère complémentaire aux sources classiques de financement public.

Selon l'OCDE, les financements innovants regroupent l'ensemble des mécanismes financiers qui mobilisent de nouvelles ressources, créent des effets de levier ou améliorent l'efficacité de l'utilisation des fonds publics afin de financer des projets d'intérêt général.

Quant à la Banque mondiale, elle considère qu'il s'agit d'instruments financiers permettant de mobiliser des capitaux publics et privés grâce à des montages institutionnels et financiers novateurs réduisant le coût du financement et partageant les risques entre les différents acteurs.

D'ailleurs, dans une perspective de finances publiques, les financements innovants peuvent être définis comme l'ensemble des mécanismes financiers, juridiques et institutionnels permettant à l'État de financer ses politiques publiques autrement que par la fiscalité ou l'endettement classique, en mobilisant le patrimoine public, les opérateurs semi-publics, privés ou les marchés financiers.

Cette définition met en évidence trois caractéristiques fondamentales :

- La diversification des sources de financement ;

- Le partage des risques entre acteurs publics et privés ;

- La recherche d'une meilleure efficience dans l'allocation des ressources publiques.

Les financements innovants ne constituent donc pas uniquement de nouveaux produits financiers. Ils représentent une nouvelle approche de la gestion publique, fondée sur la création de valeur, l'optimisation du patrimoine public et l'attraction de capitaux privés vers des projets d'intérêt général.

b) Historique de l'émergence des financements innovants

L'évolution des finances publiques au cours des trois dernières décennies a profondément modifié les modalités de financement de l'action publique. Longtemps, les États ont principalement eu recours à trois sources traditionnelles de financement : les recettes fiscales, l'endettement public et les aides extérieures. Toutefois, sous l'effet conjugué de la mondialisation, de la raréfaction des ressources budgétaires, de l'accroissement des besoins en infrastructures publiques, des crises économiques successives et des exigences croissantes en matière de développement durable, ces modes classiques ont progressivement montré leurs limites.

L'émergence des financements innovants s'inscrit ainsi dans une logique de modernisation de la gestion publique. Dès les années 1990, plusieurs organisations internationales, notamment la Banque mondiale, le Fonds monétaire international (FMI) et l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), ont encouragé les gouvernements à rationaliser leurs dépenses et les orienter vers les résultats[1], et diversifier leurs sources de financement afin de réduire la pression sur les finances publiques tout en maintenant un niveau élevé d'investissement public.

La notion de financement innovant s'est véritablement imposée à partir de la Conférence internationale sur le financement du développement de Monterrey (2002)[2],

[1] La gestion axée sur les résultats GAR est adoptée par le Maroc dans le cadre de la loi organique 130.13 relative aux lois de finances. Le budget impose ainsi des résultats palpables (mesurables selon des indicateurs de performance et le contrôle du parlement et les instances de contrôle des finances publiques.
[2] Organisée par les Nations Unies, elle a abouti à l'adoption du Consensus de Monterrey, un accord historique qui a redéfini la coopération mondiale en faveur du développement et l'éradication de la pauvreté.

puis lors de la Déclaration de Paris sur l'efficacité de l'aide (2005). Ces rencontres ont souligné la nécessité de développer de nouveaux mécanismes capables de compléter les ressources publiques traditionnelles pour financer les objectifs de développement.

La crise financière mondiale de 2008 a constitué un tournant majeur. La dégradation des équilibres budgétaires, l'augmentation rapide des déficits publics et la progression de l'endettement souverain ont conduit plusieurs États à rechercher des instruments alternatifs permettant de financer les investissements sans accroître excessivement la dette publique. Dans ce contexte, de nouveaux mécanismes se sont développés : les partenariats public-privé (PPP), les obligations vertes (Green Bonds), les obligations sociales, les Sukuk souverains, les fonds d'investissement publics, les mécanismes de valorisation du patrimoine de l'État ainsi que les instruments de financement climatique.

Parallèlement, l'adoption des Objectifs de développement durable (ODD) en 2015 a renforcé le recours aux financements innovants. Les besoins d'investissement nécessaires à la réalisation des ODD étant largement supérieurs aux capacités budgétaires des États, la mobilisation de capitaux privés est devenue une priorité des politiques publiques.

Aujourd'hui, les financements innovants constituent un levier stratégique permettant aux gouvernements de concilier soutenabilité budgétaire, accélération de l'investissement public et amélioration de la qualité des services publics.

c) Instruments des financements innovants

Les financements innovants recouvrent plusieurs catégories d'instruments, et sont adoptés selon les pays et leurs politiques économiques et financières. Les plus importants de ces instruments sont :

Parmi les piliers de ce consensus, la mobilisation des ressources nationales et le renforcement de la bonne gouvernance.

- Les partenariats public-privé (PPP), qui permettent au secteur privé de financer, construire et parfois exploiter des infrastructures publiques ;

- Les obligations vertes (Green Bonds), destinées au financement de projets environnementaux et climatiques ;

- Les obligations sociales et durables (Social Bonds et Sustainability Bonds), orientées vers les investissements sociaux ;

- Les Sukuk souverains, fondés sur les principes de la finance islamique ;

- Les fonds souverains et fonds stratégiques d'investissement ;

- La titrisation des actifs publics ;

- Les Organismes de Placement Collectif Immobilier (OPCI) permettant la valorisation du patrimoine immobilier public ;

- Les mécanismes de financement mixte (Blended Finance), combinant capitaux publics, privés et financements concessionnels ;

- Les mécanismes de paiement à la performance (Outcome-Based Financing) et les obligations à impact social[1] (Social Impact Bonds).

Cette diversification témoigne d'une transformation profonde du rôle financier de l'État, désormais appelé à agir comme catalyseur de l'investissement plutôt que comme unique financeur. L'Etat pourra toutefois réaliser les objectifs de développement et être au rendez-vous avec la gestion moderne. D'après ces outils, on ressent l'importance de

[1] Les obligations à impact social et aux politiques du marché du travail constituent un instrument de financement relativement récent. À ce jour, la plupart des pays n'ont lancé qu'un petit nombre, voire aucune, obligation à impact social. Cinq pays (le Royaume-Uni, les États-Unis, les Pays-Bas, l'Australie et la France) concentrent à eux seuls les trois quarts de l'ensemble des obligations à impact social. (OCDE : social_impact_bonds.pdf)

redéfinir les rôles de l'Etat et promouvoir sa capacité de gestion moderne afin d'affronter l'aire des finances innovants et d'en tirer plus de bénéfices.

Importance du recours aux financements innovants

En raison de leur montée en performance et en gouvernance des outils de gestion à travers les différents instruments de management fondé sur les résultats, le secteur privé est devenu une véritable source d'inspiration aux gouvernements à travers le monde entier. Cependant, le partenariat public-privé a permis l'intégration progressive des instruments du secteurs privé au sein des organisations publiques.

a) Les fondements économiques des financements innovants

Le développement des financements innovants repose sur plusieurs fondements théoriques. Le premier relève de la théorie des finances publiques modernes, selon laquelle l'État doit rechercher l'efficience dans l'utilisation de ressources publiques limitées. Dans cette perspective, la mobilisation de capitaux privés permet de répondre aux besoins d'investissement tout en préservant les équilibres budgétaires.

Le deuxième fondement est issu de la théorie des partenariats public-privé, qui considère que certains investissements peuvent être réalisés plus efficacement grâce à une répartition optimale des risques entre le secteur public et les opérateurs privés.

Le troisième fondement concerne la théorie de l'effet de levier financier. Les financements innovants permettent de transformer une contribution budgétaire relativement limitée en un volume d'investissement beaucoup plus important grâce à la participation des banques, des investisseurs institutionnels ou des marchés financiers.

Enfin, les approches contemporaines de la gouvernance publique mettent l'accent sur la valorisation des actifs publics[1]. Les États disposent souvent d'un patrimoine

[1] N. MRABET. La valorisation des actifs immatériels : facteur de compétitivité des territoires ? Revue marocaine de recherche en management et marketing, n°17, juillet-decembre 2017. Pg 311.

immobilier, foncier ou financier considérable, dont la mobilisation constitue une source importante de financement sans augmentation de la pression fiscale.

b) Les raisons de l'adoption des financements innovants dans les finances publiques

Le recours aux financements innovants répond à plusieurs impératifs économiques, budgétaires et stratégiques.

Premièrement, il est à confirmer que les finances innovantes permettent de réduire la contrainte budgétaire. Face à la progression des dépenses publiques et aux limites de l'endettement, les gouvernements cherchent à financer leurs investissements sans accroître excessivement le déficit budgétaire.

Dans ce cadre, ces mécanismes favorisent l'accélération des investissements publics. Les infrastructures de transport, de santé, d'éducation, d'énergie ou d'approvisionnement en eau nécessitent des financements importants difficilement supportables par les seuls budgets publics, ce qui nécessite le recours à des opérateurs puissants et prêts à financer entièrement les équipements publics selon le principe gagnant-gagnant.

Par ailleurs, les financements innovants contribuent à attirer l'épargne privée vers des projets d'intérêt général. Les investisseurs institutionnels, les fonds de pension, les compagnies d'assurance ou les fonds d'investissement deviennent ainsi des partenaires du développement économique.

Également, la meilleure gestion des risques est une des avantages de ce mode de financement. Car, au lieu d'assumer seul les risques financiers, techniques et opérationnels, l'État les partage avec les partenaires privés selon leurs compétences respectives. Par conséquent, ces instruments participent à la modernisation de la gestion publique. Ils favorisent une culture axée sur la performance, les résultats et l'évaluation économique des projets publics.

Enfin, dans le contexte des transitions écologique et numérique, les financements innovants constituent un levier essentiel pour atteindre les objectifs climatiques, renforcer la résilience des infrastructures et soutenir les politiques de développement durable.

En définitive, les financements innovants ne visent pas à remplacer les ressources budgétaires traditionnelles, mais à les compléter. Leur efficacité dépend toutefois de l'existence d'un cadre juridique solide, d'une gouvernance transparente, d'une bonne évaluation des risques et d'une capacité institutionnelle suffisante pour concevoir, négocier et suivre les opérations financières. Dans ces conditions, ils représentent aujourd'hui un instrument majeur de transformation des finances publiques, conciliant discipline budgétaire, mobilisation des capitaux privés et soutien à l'investissement public.

Section 2: L'expérience du Maroc en matière de financements innovants : état des lieux et perspectives

Le Maroc, en tant que pays engagé dans une dynamique soutenue de développement, est confronté à d'importants défis de modernisation et de mise à niveau de ses infrastructures afin de répondre aux exigences de ses engagements tant nationaux qu'internationaux. Dans cette perspective, il a progressivement diversifié les modes de gestion de l'action publique, dans le but de rationaliser les dépenses publiques, d'améliorer l'efficience de l'allocation des ressources et de renforcer la gouvernance des politiques publiques.

I. L'émergence des financements innovants dans les finances publiques marocaines

Grace à son rapprochement avec les instances de breton-woods[1], le Maroc s'est retrouvé depuis toujours dans les chantiers d'expérimentation et d'application des

[1] La Banque Mondiale accompagne le Maroc depuis le plan d'ajustement structurel.

nouveaux modes de financement tout en appliquant les recommandations des partenaires internationaux.

a) Contexte d'apparition

Le PAS a imposé au Maroc la migration vers une administration moderne en passant d'un interventionnisme étatique à une large libéralisation de l'économie nationale, favorisant le commerce extérieur, le désengagement de l'État et la privatisation d'entreprises publiques. Tout en gardant ce cap, le Maroc a mis en place plusieurs programmes de promotion du secteur privé et l'encouragement de l'initiative personnelle. Au cours de la dernière décennie, le Maroc a profondément transformé sa stratégie de financement des politiques publiques afin de répondre à la croissance des besoins d'investissement tout en préservant les équilibres macroéconomiques, mais la modeste participation du secteur privé[1] et celle des investissements directs étrangers n'ont pas permis une vraie expansion. Le Maroc, en s'inspirant des opportunités de financement proposées, s'est vu contraint d'adhérer aux financements innovants en 2019.

[1] Cette participation ne dépassant pas le tiers de la richesse nationale contre 50% en Egypte à titre d'exemple.

Les flux entrants d'IDE au Maroc comparés à ceux de ses pairs régionaux et aspirationnels

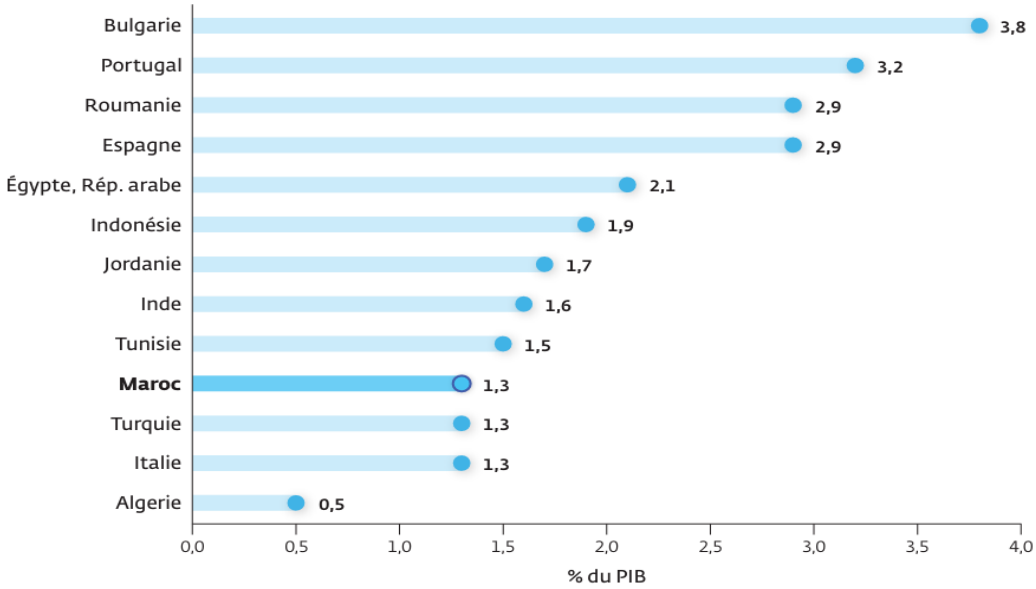

Source : Maroc : diagnostic-pays du secteur privé (Banque Mondiale, Mars 2026)

L'Etat marocaine, s'est inscrit dans le cadre des réformes de la Loi organique relative à la loi de finances (LOLF), de la nouvelle Charte de l'investissement, du Nouveau Modèle de Développement (NMD) ainsi que des recommandations des institutions financières internationales. Cela, face à l'augmentation des dépenses publiques liées aux infrastructures, à la généralisation de la protection sociale, à la transition énergétique et aux conséquences de la crise sanitaire.

L'État marocain a progressivement adopté des mécanismes qualifiés de « financements innovants »[1]. Ceux-ci reposent principalement sur la valorisation du patrimoine immobilier de l'État, les Organismes de Placement Collectif Immobilier (OPCI), les opérations de Sale and Lease Back (cession-bail), les partenariats public-privé (PPP), les financements verts et les fonds stratégiques d'investissement.

[1] Le Nouveau Modèle de Développement a cité le mot « innovant » 17 fois, ce qui révèle l'engagement de l'Etat à concrétiser le choix du financement innovant ;

L'objectif poursuivi est double : dégager des liquidités immédiates sans augmenter fortement l'endettement classique, tout en maintenant la continuité des services publics grâce à des contrats de location de longue durée. Par ailleurs, l'Etat marocain a adopté un arsenal réglementaire incitant le recours aux financements collaboratifs dans la promotion de l'économie nationale.

Dans ce cadre, la loi n° 15.18, relative au financement collaboratif se voit comme une initiative qui vise à mobiliser de nouvelles sources de financement au profit des très petites, petites et moyennes entreprises, ainsi que des jeunes porteurs de projets innovants, à soutenir la recherche et l'innovation, et à libérer les potentialités créatives et culturelles de la jeunesse. Elle prévoit également la participation active des donateurs et des financeurs afin de soutenir les projets de développement du pays à travers un mécanisme de financement simple, sûr et transparent, tout en renforçant l'attractivité et le rayonnement du pôle financier de Casablanca[1].

Par ailleurs, il est attendu que le financement collaboratif, à la lumière des expériences internationales, contribue au financement des très petites, petites et moyennes entreprises, à la réalisation des objectifs de développement durable, à l'amélioration des niveaux d'inclusion financière, ainsi qu'à la mise à disposition de ressources financières destinées à soutenir l'innovation. L'Etat en bénéficiera la promotion du secteur privé ainsi que l'emploi des jeunes.

b) Les principaux instruments de financement innovant utilisés au Maroc

Comme stipulé ci-dessus, le Maroc, a développé plusieurs instruments rentrant dans l'investissement publics ou le partenariat public-privé qui s'avèrent être prometteurs à

[1] Rapport de la commission des finances et du développement économique au conseil du parlement sur le projet de loi N° 15.18 relative au financement collaboratif ;

long terme. Il reste tributaire de la bonne gestion de ces mécanismes innovants en termes d'opportunités et de priorisation[1].

1. <u>Les organismes de placement collectif immobilier (OPCI)</u>

L'innovation la plus marquante des finances publiques marocaines réside dans le recours aux OPCI. Le mécanisme consiste à céder certains biens immobiliers appartenant au domaine privé de l'État à un OPCI détenu principalement par des investisseurs institutionnels (CDG, CMR et, plus récemment, CNSS), puis à les reprendre en location dans le cadre d'un bail de longue durée.

Cette technique présente plusieurs avantages :

- Mobilisation rapide de liquidités ;

Maintien de l'usage administratif des bâtiments publics ;

Meilleure valorisation du patrimoine immobilier de l'État ;

Diversification des investisseurs institutionnels.

Entre 2019 et 2024, ce mécanisme est devenu la principale source de financements innovants du Royaume.

2. <u>Les opérations de Sale and Lease Back</u>

Le Sale and Lease Back constitue le fondement financier des opérations réalisées via les OPCI. Après la vente des actifs immobiliers, l'administration continue à occuper les locaux moyennant le paiement d'un loyer.

Cette technique permet à l'État de convertir un actif immobilisé en ressources financières immédiatement mobilisables sans interrompre les missions de service public.

[1] Le Rapport de performance pour l'exercice 2022 du ministère de l'Économie et des Finances explique que l'écart important observé entre les objectifs fixés et les réalisations de l'année 2022 s'explique par le recours à des mécanismes de financement innovants.

3. Les partenariats public-privé (PPP)

Le Maroc s'est également appuyé sur les PPP depuis l'avènement du 21ème siècle[1], selon pour financer plusieurs infrastructures stratégiques.

Les principaux secteurs concernés sont :

- Les autoroutes ;

- Les infrastructures portuaires ;

- Les hôpitaux ;

- Les stations de dessalement ;

- Les centrales électriques ;

- Les projets d'énergies renouvelables.

Les PPP permettent de partager les risques financiers et techniques entre l'État et les opérateurs privés tout en accélérant la réalisation des investissements.

4. Les fonds stratégiques

La création du Fonds Mohammed VI pour l'Investissement constitue une autre innovation majeure. Ce fonds intervient dans le financement des grands projets structurants, des PME, de la réindustrialisation, de la transition énergétique et des infrastructures.

Son effet de levier permet de mobiliser des capitaux privés nationaux et internationaux largement supérieurs aux ressources publiques initialement engagées.

En revanche, le taux de réalisation de l'indicateur « Recettes et produits du domaine privé de l'État » dans le rapport de performance de 2022 a atteint 1 942 % des prévisions, ce qui met en évidence la problématique de la sélection d'indicateurs qualitatifs pertinents

[1] Loi n°86-12 relative aux Contrats de Partenariat Public Privé.

ainsi que de la qualité du processus de leur définition. Ces résultats exceptionnels soulèvent également la nécessité de réviser les valeurs cibles des indicateurs au regard des résultats effectivement obtenus, afin d'en apprécier le degré de réalisme[1].

c) Les principaux départements ministériels concernés

Les opérations de valorisation du patrimoine public concernent plusieurs ministères disposant d'un patrimoine immobilier important.

- **Ministère de la Santé et de la Protection sociale**

L'opération a ciblé les établissements hospitaliers qui figurent parmi les principaux actifs transférés dans le cadre des opérations d'OPCI. Les bâtiments demeurent affectés aux activités hospitalières, tandis que l'État continue leur exploitation via des contrats de location de longue durée.

- **Ministère de l'Éducation nationale**

Les établissements administratifs, centres de formation et bâtiments universitaires font également partie des actifs mobilisés dans les opérations de monétisation du patrimoine public.

- **Ministère de l'Équipement et de l'Eau**

Ce département utilise davantage les partenariats public-privé pour le financement des infrastructures routières, portuaires et hydrauliques.

Parmi les projets emblématiques figurent :

- Les stations de dessalement d'eau de mer ;

- Les infrastructures portuaires ;

- Les réseaux autoroutiers.

[1] Rapport annuel de la cour des comptes au titre de l'exercice 2024-2025. Pg 214

- **Ministère de la Transition énergétique**

Les grands complexes solaires et éoliens, notamment ceux développés sous l'égide de MASEN, reposent sur des montages financiers innovants combinant financements publics, prêts concessionnels et investissements privés.

- **Ministère de l'Économie et des Finances**

Il assure la coordination des opérations de financements innovants, la programmation budgétaire ainsi que la gestion des actifs de l'État en partenariat avec la Direction des Domaines de l'État.

Analyse du progrès et perspectives

Certes, les différentes mesures réformatrices qu'a connu récemment le champ des finances publiques, comme la réforme de la loi fiscale[1], la généralisation de la protection sociale et la promotion de l'investissement public et privé[2], ou encore la restructuration des établissements et entreprises publiques, ont contribué au renforcement de la performance des finances publiques, les financements innovants ont aussi participé à cette bonne tendance.

a) Impacte financier des financements innovants entre 2019 et 2024

La poursuite de l'effort d'investissement public ne saurait s'effectuer au détriment de la soutenabilité des finances publiques. À cet égard, les autorités publiques se sont engagées à réduire progressivement le ratio de la dette publique, lequel devrait s'établir à 65,8 % du produit intérieur brut (PIB) en fin 2026, puis à 64,9 % en 2027, avant d'atteindre 64,1 % en 2028[3]. Dans le même esprit, le déficit budgétaire devrait être ramené à 3 % au cours de l'exercice en cours.

[1] Loi cadre 19-69 relative à la réforme fiscale ;
[2] Loi cadre 03-22 relative à la charte d'investissement ;
[3] Note du MEF relative à la situation des charges et ressources du trésor - a fin décembre 2024.

Evolution de la dette du trésor entre 2021 et 2024

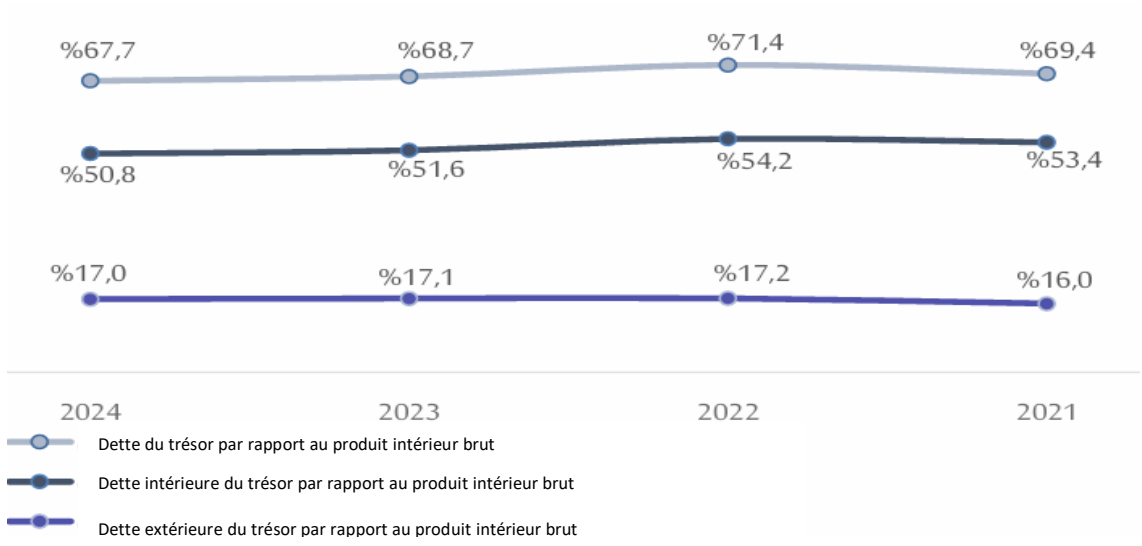

Source : Rapport économique et financier (MEF)

Les réformes fiscales engagées, conjuguées au renforcement des mécanismes de contrôle, ont permis un élargissement significatif de l'assiette fiscale, dont les recettes sont projetées à 363 milliards de dirhams en 2026, contre 301 milliards une année auparavant. Toutefois, cette dynamique de mobilisation des ressources fiscales demeure insuffisante pour répondre à l'ensemble des besoins de financement. C'est dans cette perspective que le gouvernement a progressivement développé, au cours des dernières années, des mécanismes de financement innovants ayant permis de mobiliser près de 120 milliards de dirhams sur l'ensemble de la législature (6 milliards DH en 2026)[1].

Ce dispositif, comme mentionné auparavant, repose principalement sur la valorisation du patrimoine immobilier de l'État. Concrètement, celui-ci procède à la cession, à leur valeur de marché, de certains actifs immobiliers tout en conservant leur usage au moyen de contrats de location de longue durée. Ainsi, l'État a cédé, en 2025,

[1] Rapport économique et financier. Ministère de l'économie et des finances. 2025. Pg 50-70.

des actifs immobiliers pour un montant de 34 milliards de dirhams, principalement au profit de fonds de pension en quête de placements à long terme. Pour l'exercice 2026, le volume des ressources attendues de ce mécanisme est estimé à 20 milliards de dirhams.

Le graphique suivant présente les recettes issues des financements innovants par année :

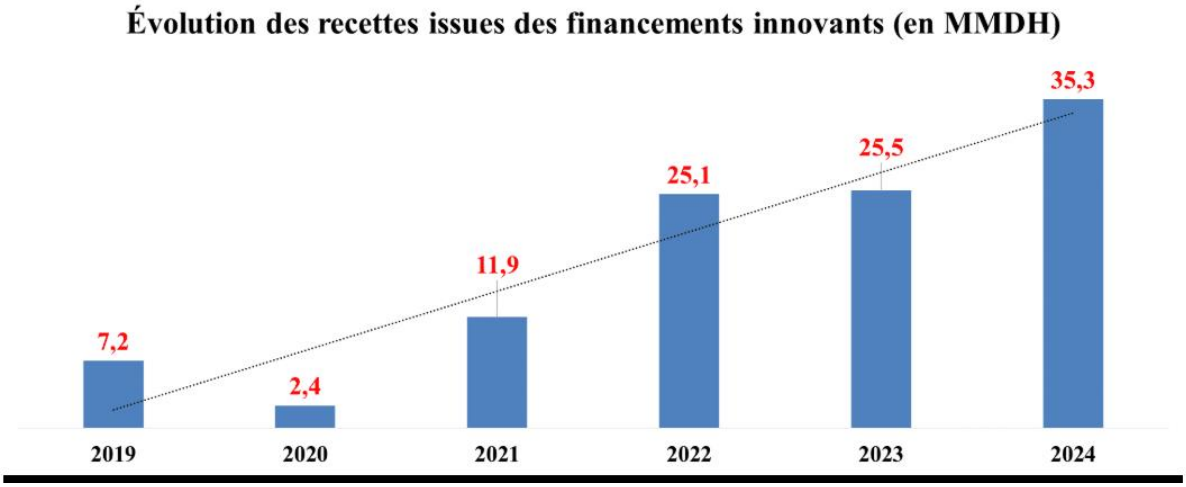

Source : Ministère de l'Economie et des Finances

Les recettes issues des financements innovants ont atteint 35,3 milliards de dirhams en 2024, portant le total cumulé de plus de 107 milliards de dirhams depuis 2019. Les documents de programmation budgétaire prévoient un rythme proche de 35 milliards de dirhams par an à moyen terme, ce qui témoigne de l'importance croissante de ce levier dans la stratégie budgétaire de l'État.

Cette évolution traduit une véritable institutionnalisation des financements innovants dans la gestion des finances publiques marocaines.

➢ **Les principaux investisseurs institutionnels**

Le succès du modèle marocain repose largement sur la participation des investisseurs institutionnels nationaux.

Jusqu'en 2023, les principales acquisitions d'actifs immobiliers ont été réalisées par:

- La Caisse de Dépôt et de Gestion (CDG) ;

- La Caisse Marocaine des Retraites (CMR).

À partir de 2024, la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS) a rejoint ce dispositif en investissant, via un OPCI dédié, dans l'acquisition d'actifs publics. Cette diversification des investisseurs renforce la profondeur du marché et améliore la capacité de mobilisation des ressources.

➢ **Les apports des financements innovants aux finances publiques**

Le recours à ces mécanismes présente plusieurs avantages.

- Sur le plan budgétaire, il permet de générer rapidement des recettes non fiscales tout en limitant le recours à l'endettement classique.

- Sur le plan économique, il favorise la mobilisation de l'épargne institutionnelle nationale au profit du financement des investissements publics.

- Sur le plan patrimonial, il améliore la valorisation des actifs immobiliers de l'État, longtemps considérés comme peu productifs.

Enfin, ces mécanismes contribuent à renforcer la soutenabilité budgétaire dans un contexte marqué par la montée des dépenses sociales, notamment celles liées à la généralisation de la protection sociale et à la mise en œuvre du Nouveau Modèle de Développement. Par conséquent, la place du Maroc vis-à-vis aux partenaires techniques et financiers devra se caractériser par plus de confiance pour favoriser ainsi le climat des affaires[1].

[1] Le Maroc a obtenu des résultats probants lors de l'évaluation PEFA (Public Expenditure and Financial Accountability) de 2024 ainsi que dans le cadre de l'Enquête sur le budget ouvert (Open Budget Survey – OBS) de 2023. Elle a également contribué au rétablissement de la notation du Maroc dans la catégorie « Investment Grade » (qualité d'investissement) par l'agence de notation financière Standard & Poor's Global Ratings, qui a relevé la note souveraine du Royaume à BBB-/A-3.

b) Limites et enjeux

Depuis l'introduction des financements innovants, les ressources mobilisées par l'État connaissent une progression continue. Alors que, malgré leurs avantages, les financements innovants soulèvent plusieurs interrogations et limites structurelles.

Tout d'abord, en 2026, l'investissement public devrait atteindre un montant record de 380 milliards de dirhams, contre 340 milliards l'année précédente, soit une hausse de 12%. Ces investissements concernent en priorité les secteurs de la Santé et de l'Education, mais aussi de l'Eau, du Développement territorial, et, bien évidemment, la préparation de la Coupe du Monde 2030.

En effet, l'État ne peut recourir indéfiniment à la cession de son patrimoine, d'autant que l'ensemble de ses actifs immobiliers ne présente pas un potentiel de valorisation économique. En d'autres termes, si les financements innovants ont permis de répondre, à court terme, aux besoins de mobilisation des ressources destinées à soutenir l'investissement public, leur caractère ponctuel appelle désormais la recherche de leviers de financement plus pérennes.

Néanmoins, dans un contexte marqué par l'accélération de la croissance économique, de nouvelles marges de manœuvre budgétaires et financières pourraient ainsi être mobilisées afin d'assurer la continuité de l'effort d'investissement tout en préservant la soutenabilité des finances publiques.

- La première concerne leur impact réel sur la dette publique. Certains économistes estiment que les opérations de Sale and Lease Back s'apparentent à une forme de dette implicite puisque l'État demeure engagé à verser des loyers sur une longue période ;

- La deuxième limite porte sur le coût budgétaire futur. Si les recettes sont immédiates, les loyers représentent une charge permanente susceptible d'accroître les dépenses de fonctionnement ;

- La troisième difficulté réside dans la nécessité de préserver le patrimoine stratégique de l'État. Une sélection rigoureuse des actifs pouvant faire l'objet d'opérations de valorisation demeure indispensable afin d'éviter toute fragilisation du domaine public.

- Enfin, le renforcement de la transparence constitue un enjeu majeur. Plusieurs experts recommandent une meilleure information du Parlement sur les engagements financiers futurs liés à ces opérations ainsi qu'une évaluation régulière de leur rentabilité socio-économique. ()

En récapitulant, l'expérience marocaine montre que les financements innovants sont devenus un instrument structurant de la politique budgétaire. Leur montée en puissance, illustrée par plus de 107 milliards de dirhams mobilisés entre 2019 et 2024, traduit la volonté des pouvoirs publics de diversifier les sources de financement de l'investissement public tout en limitant la pression sur les finances de l'État. Néanmoins, la pérennité de cette stratégie dépendra de la capacité des autorités à garantir une gouvernance transparente, une gestion rigoureuse des risques et une évaluation continue de l'impact économique et budgétaire de ces mécanismes. Les financements innovants doivent ainsi être considérés comme un complément aux ressources publiques traditionnelles et non comme un substitut permanent à la fiscalité ou à l'emprunt.

Conclusion générale

L'analyse des fondements théoriques des financements innovants et de leur mise en œuvre au Maroc met en évidence une transformation progressive des modes de financement de l'action publique. Face à la multiplication des besoins d'investissement induits par les exigences du développement économique et social, la généralisation de la protection sociale, la transition énergétique et les impératifs de soutenabilité budgétaire, les financements innovants apparaissent désormais comme un instrument complémentaire des ressources traditionnelles de l'État. Leur développement traduit l'évolution du rôle de la puissance publique, qui ne se limite plus à mobiliser des ressources fiscales ou à recourir à l'endettement classique, mais s'attache également à

optimiser la gestion de son patrimoine, à attirer les capitaux privés et à concevoir des montages financiers capables de soutenir durablement l'investissement public.

L'expérience marocaine illustre cette évolution. Le recours aux Organismes de Placement Collectif Immobilier (OPCI), aux opérations de cession-bail (Sale and Lease Back), aux partenariats public-privé (PPP), au Fonds Mohammed VI pour l'Investissement ainsi qu'aux mécanismes de financement vert témoigne de la volonté des pouvoirs publics de diversifier les sources de financement tout en maintenant les grands équilibres macroéconomiques. Les ressources mobilisées au cours des dernières années démontrent que ces instruments peuvent contribuer efficacement au financement des politiques publiques, améliorer la valorisation du patrimoine de l'État et renforcer la participation des investisseurs institutionnels nationaux au développement économique.

Toutefois, l'efficacité des financements innovants ne saurait être appréciée uniquement à l'aune des montants mobilisés. Leur véritable apport réside dans leur capacité à créer une valeur publique durable, à améliorer la qualité des services rendus aux citoyens et à préserver la soutenabilité des finances publiques à moyen et à long terme. À cet égard, ces mécanismes ne constituent ni une alternative permanente à la fiscalité ni un substitut à une gestion budgétaire rigoureuse. Ils doivent être considérés comme des instruments complémentaires, dont le recours doit être guidé par une analyse économique, financière et patrimoniale approfondie.

Par ailleurs, le développement des financements innovants soulève plusieurs défis. Les opérations de valorisation du patrimoine public, notamment celles fondées sur le principe du Sale and Lease Back, peuvent générer des engagements financiers futurs importants sous forme de loyers de longue durée. De même, une utilisation excessive de ces mécanismes pourrait conduire à une dilution progressive du patrimoine stratégique de l'État ou à une dépendance accrue vis-à-vis des investisseurs privés. Le recours aux partenariats public-privé implique également une maîtrise des risques contractuels,

financiers et opérationnels afin d'éviter des coûts supplémentaires pour les finances publiques.

Ces constats conduisent à considérer que le principal enjeu des financements innovants au Maroc n'est pas tant leur développement que les conditions de leur gouvernance. Leur réussite suppose l'existence d'un cadre institutionnel cohérent garantissant la transparence des opérations, une évaluation préalable de leur opportunité économique, une répartition équilibrée des risques entre les partenaires publics et privés ainsi qu'un suivi permanent de leurs incidences budgétaires et patrimoniales.

Dans cette perspective, plusieurs recommandations peuvent être formulées à l'attention des pouvoirs publics :

- IL apparaît indispensable d'élaborer une stratégie nationale des financements innovants, intégrée à la politique budgétaire de l'État. Cette stratégie devrait définir les objectifs poursuivis, les secteurs prioritaires, les critères de sélection des projets ainsi que les instruments les plus adaptés aux besoins des différentes politiques publiques. Elle permettrait également d'assurer une meilleure articulation entre la programmation budgétaire, la gestion du patrimoine public et les politiques d'investissement.

- Il convient de renforcer le cadre de gouvernance en instituant un dispositif permanent d'évaluation ex ante et ex post des opérations de financement innovant. Chaque opération devrait faire l'objet d'une analyse de la valeur ajoutée, d'une étude comparative avec les modes de financement traditionnels, d'une évaluation des risques budgétaires et d'un suivi de ses impacts économiques, sociaux et patrimoniaux. Cette démarche contribuerait à améliorer la transparence, la redevabilité et l'efficacité de la dépense publique.

- La préservation de l'identité publique des actifs stratégiques doit constituer un principe directeur. La valorisation du patrimoine de l'État ne devrait pas conduire à une perte de contrôle sur les infrastructures essentielles ou sur les biens présentant un

caractère stratégique pour la souveraineté nationale. À cet égard, les opérations de monétisation devraient être limitées aux actifs pouvant être valorisés sans compromettre les missions fondamentales de l'État ni réduire sa capacité d'action future. Le maintien d'un pouvoir décisionnel effectif sur les actifs concernés constitue une condition essentielle de la protection de l'intérêt général.

- Il est nécessaire de développer les capacités techniques des administrations publiques dans les domaines de l'ingénierie financière, de l'analyse des risques, de la négociation contractuelle et de l'évaluation économique des projets. La complexité croissante des montages financiers exige des compétences spécialisées afin d'assurer une défense équilibrée des intérêts de l'État face à des investisseurs disposant souvent d'une expertise financière importante.

- Le Parlement, la Cour des comptes et les institutions de contrôle devraient voir leur rôle renforcé dans le suivi des engagements résultant des financements innovants. Une information régulière sur les engagements financiers à long terme, les loyers futurs, les risques contingents et les performances des opérations contribuerait à consolider la transparence budgétaire et à renforcer la confiance des citoyens dans la gestion des deniers publics.

- Le développement des financements innovants devrait s'inscrire dans une gouvernance d'ensemble fondée sur les principes de cohérence, de transparence, de responsabilité et de souveraineté. Ces mécanismes ne doivent pas être appréhendés comme de simples outils de mobilisation de ressources financières, mais comme des instruments au service d'une stratégie de développement durable conciliant efficacité économique, équité sociale et préservation de l'intérêt général. Dans cette optique, l'État doit conserver son rôle de stratège, de régulateur et de garant des politiques publiques. L'ouverture aux capitaux privés ne saurait remettre en cause la primauté de la décision publique ni la capacité de l'État à orienter le développement national conformément aux priorités définies par les pouvoirs publics.

- Les financements innovants offrent au Maroc une opportunité réelle d'accompagner les transformations économiques et sociales engagées par le Royaume. Leur succès dépendra toutefois de la capacité des institutions publiques à les inscrire dans une vision stratégique de long terme, où l'innovation financière demeure un moyen au service de l'action publique et non une finalité en soi. La recherche d'une plus grande efficacité budgétaire doit ainsi rester indissociable de la préservation de la souveraineté financière, de la protection du patrimoine public et du renforcement de la confiance entre l'État, les investisseurs et les citoyens.

Bibliographie

- Commission Spéciale sur le modèle de développement, *Le nouveau modèle de développement – Résumé du rapport général de la CSMD* (Commission Spéciale sur le modèle de développement, 2021) ;

- Matthieu Boussichas | Vincent Nossek. Quoi de neuf sur les financements innovants ? fondation pour les études et recherches sur le développement international N°227. Mai 2018;

- Loi n° 70-14 relative aux Organismes de placement collectif immobilier ;

- N. MRABET. La valorisation des actifs immatériels : facteur de compétitivité des territoires ? Revue marocaine de recherche en management et marketing, n°17, juillet-décembre 2017 ;

- Rapport de la commission des finances et du développement économique au conseil du parlement sur le projet de loi N° 15.18 relative au financement collaboratif ;

- Le Rapport de performance pour l'exercice 2022 du ministère de l'Économie et des Finances ;

- Loi n°86-12 relative aux Contrats de Partenariat Public Privé ;

- Loi cadre 19-69 relative à la réforme fiscale ;

- Loi cadre 03-22 relative à la charte d'investissement ;

- Note du MEF relative à la situation des charges et ressources du trésor - à fin décembre 2024 ;

- Rapport économique et financier. Ministère de l'économie et des finances. 2025 ;

- Rapport annuel de la cour des comptes au titre de l'exercice 2024-2025 ;

- Maroc : diagnostic-pays du secteur privé (Banque Mondiale, Mars 2026) ;

- www.OCDE.com;

- www.Finances.gov.ma.

le nantissement des titres ;de matériels et outillage; de créances et de marchandises

réalisé par :

M .Ameyoud yassine

Domaine : DROIT PENAL DES AFFAIRES

Pays : Maroc - Kénitra

Introduction :

Dans le monde des affaires on dit souvent « On ne prête qu'aux riches » et, au Maroc peut être plus qu'ailleurs, tant les garanties exigées par les banques en contrepartie d'un crédit, sont hors de portée de la plupart des Petites et Moyenne Entreprises PME marocaines qui constituent 93% de l'ensemble des entreprises au Maroc[1]. Ces PME participent fortement à la création de la richesse, la promotion de l'emploi et la croissance du pays. Le nantissement est un outil juridique qui contribue à renforcer la confiance entre créanciers et débiteurs, et à dynamiser l'activité économique en facilitant l'accès au crédit. Tel que définie par le Dahir des Obligations et Contrats marocain D.O.C c'est « *un contrat par lequel le débiteur ou un tiers agissant dans son intérêt affecte une chose à la garantie d'une obligation, et qui ne requiert point que le constituant soit dépossédé de la chose* »[2] . Le nantissement des créances, des titres, et des marchandises offre une sécurité accrue aux créanciers, leur permettant de minimiser le risque de non-paiement. Pour les entreprises, cette forme de garantie peut faciliter l'accès au crédit en offrant des assurances solides aux prêteurs. Les créances commerciales, par exemple, peuvent être nanties pour obtenir des financements à court terme, tandis que les titres et les marchandises peuvent servir de garanties pour des prêts plus substantiels. Le créancier

[1] Haut Commissariat au Plan, ENQUETE NATIONALE AUPRES DES ENTREPRISES 2019, P.3
[2] Dahir des obligations et contrats article 1170 al.3

bénéficie ainsi d'un droit de paiement préférentiel sur le bien nanti en cas de non-remboursement de la dette.

Le présent sujet portera sur une analyse du nantissement des titres (I), des créances (II), de matériels et outillages et des marchandises (III), en mettant l'accent sur leurs modalités de constitution ainsi que leurs effets.

I / le nantissement des titres

Le nantissement de titres est une sûreté permettant pour un créancier de prendre des garanties sur les titres de son débiteur, associé d'une société.

Bien que peu connu, le nantissement de titres est une sûreté importante dans l'univers des garanties. Bien qu'il soit plus fréquent de mettre en garantie un immeuble d'habitation ou un objet corporel, il est tout à fait possible de prévoir que la garantie portera sur un bien incorporel.

A/ le nantissement des titres financiers :

Le nantissement de titres financiers ou, plus exactement, le nantissement de comptes-titres est une sûreté très utilisée et très appréciée pour sa souplesse. Elle permet en effet de grever, selon la volonté des parties en présence – le créancier garanti et le débiteur constituant –, non seulement un ensemble de titres financiers mais aussi tous les titres financiers qui viendraient en remplacement ou en complément de ceux figurant initialement dans le compte, de même que tous les fruits et produits de ces titres financiers.

1- Le nantissement des comptes-titres :

Un compte titre est un compte qui permet de détenir des titres et des valeurs mobilières. Celui-ci est rattaché à un compte courant espèces afin de réaliser des achats et des ventes.

Le compte-titre peut faire l'objet d'un nantissement. Sont compris dans l'assiette de ce nantissement, en garantie de la créance initiale, les titres financiers figurant lors de la constitution du nantissement dans le compte nanti, ainsi que ceux qui sont inscrits ultérieurement.

Le créancier nanti peut demander, auprès de l'établissement bancaire détenteur du compte, une attestation de nantissement de compte-titre. Cette attestation comporte un inventaire des titres financiers et leurs valeurs monétaires.

En pratique, le compte de titres nanti fait l'objet de l'ouverture d'un compte spécial au nom du titulaire du compte, auprès d'un prestataire bancaire.

Pour pouvoir être opposable aux tiers et à la personne morale émettrice, et pour avoir une valeur juridique, le nantissement doit faire l'objet d'une déclaration signée par le titulaire du compte et datée.

En France, la déclaration doit en outre respecter un formalisme particulier, précisé à l'article D 211-10 du Code monétaire et financier. Six mentions doivent ainsi figurer sur la déclaration de nantissement :

- la dénomination « déclaration de nantissement de compte de titres financiers » ;
- la mention précisant que la déclaration est soumise aux dispositions de l'article L 211-20 du Code monétaire et financier ;
- le nom ou la dénomination sociale, ainsi que l'adresse du constituant et du créancier nanti ou de leur siège social s'il s'agit de personnes morales ;

- le montant de la créance garantie ou, à défaut, les éléments permettant d'assurer l'identification de cette créance ;

- les éléments d'identification du compte spécial prévu au II de l'article L 211-20 lorsqu'un tel compte existe ;

- la nature et le nombre des titres financiers inscrits initialement au compte nanti.

L'assiette du compte nanti s'avère souple et avantageuse pour le créancier nanti. En effet, l'article L 211-20 prévoit que :

« *Les titres financiers figurant initialement dans le compte nanti, ceux qui leur sont substitués ou les complètent en garantie de la créance initiale du créancier nanti, de quelque manière que ce soit, ainsi que leurs fruits et produits en toute monnaie, sont compris dans l'assiette du nantissement* ».

Lorsque la dette arrive à échéance, le créancier nanti met en demeure le débiteur. La mise en demeure indique que le nantissement peut être réalisé par le créancier dans les huit jours ou à l'échéance de tout autre délai antérieurement convenu avec le titulaire du compte nanti.

De plus, le titulaire du compte nanti a la possibilité, jusqu'à l'expiration du délai mentionné ci-dessus, de faire connaître au prestataire bancaire l'ordre dans lequel les titres doivent être attribués, en pleine propriété ou vendus, selon le choix du créancier.

D'une part, l'activation du nantissement ne peut dépasser le montant de la créance garantie.

D'autre part, le créancier nanti doit respecter l'ordre indiqué par le titulaire du compte nanti quant à la vente ou à l'attribution des titres.

Dans le respect de cette double limite, le nantissement peut s'opérer par le transfert en pleine propriété des titres nantis. Le nantissement peut également être effectué via par la vente des titres sur un marché réglementé.

2 - Le nantissement des parts sociales dans une SARL

Bien que le nantissement des parts sociales connaisse une faiblesse résidant dans le risque de fluctuation de la valeur des biens constituant son assiette, les parts sociales d'une SARL peuvent faire l'objet de nantissement dans les mêmes conditions des articles 1233 à 1234. Le nantissement des parts sociales présentes et futures, prend effet entre les parties à la date de l'acte et devient opposable aux tiers par la publicité de l'acte constitutif.

a- L'acte constitutif :

Le nantissement est parfait par l'établissement d'un écrit contenant l'identité du ou des constituant(s), l'identité du ou des bénéficiaire(s), la désignation (y compris par référence à l'acte qui la crée) de la créance garantie, son montant maximum en principal et la description des parts sociales nanties.

La description des parts sociales nanties est effectuée par l'énonciation dans l'acte constitutif de l'espèce ou de la nature, de la qualité et de la quantité ou de la proportion des parts nantis.

Publication de l'acte constitutif au registre national électronique des sûretés mobilières :

Le projet de loi n° 18.21 portant réforme du droit des sûretés mobilières, dans son article 1185, ajoute l'obligation de publier l'inscription sur le Registre National des Nantissements. Notons que les modalités de cette inscription seront fixées par voie réglementaire.

L'inscription doit être faite à l'initiative du constituant (La SARL qui nanti ses parts), de tout créancier nanti (Banque) et de l'agent des sûretés.

Chaque inscription sur le Registre National des Nantissements devrait faire mention:

1°- du ou des biens donnés en nantissement ;

2°- du constituant ;

3°- du ou des bénéficiaires du nantissement, ou, le cas échéant, de l'agent des sûretés qui les représente ; et

4°- le cas échéant, de la date d'échéance telle que convenue entre les parties.

Important :

La validité d'une sûreté mobilière ne dépend pas de son inscription dans le registre national électronique des sûretés mobilières, mais plutôt de la signature de l'acte constitutif, bien que l'inscription au registre rend l'acte opposable aux tiers. Ainsi, l'inscription peut avoir lieu postérieurement à la signature de l'acte.

b- Le règlement du projet de nantissement dans une SARL

Sauf convention contraire, le nantissement de parts sociales emporte nantissement des créances de dividendes y afférentes. Le créancier nanti exerce sur ces créances les droits qui lui sont reconnus.

A noter que toutes les banques exigeront, dans le cadre d'un financement, la preuve de l'approbation du projet de nantissement. Cette preuve revêt la forme d'un procès-verbal émanant de l'Assemblée générale des associés ou le PV de l'associé unique, le cas échéant.

3 - Nantissement des droits industriels

L'intérêt de pouvoir constituer une sureté sur les propriétés intellectuelles est réel : Conçues pour être actives, elles ont « *besoin de cette activité pour subsister tout autant que pour naitre* »[1]. En effet certaines entreprises, ont bien compris que ces propriétés pouvaient constituer une source importante de crédit, compte tenu de leur valeur patrimoniale. A défaut de trouver des sources de financement, ces entreprises

[1] Cass com 29 fev 2000. n° 97-14.575 RJDA 2000 n° 572

peuvent se servir de l'existence de marques d'envergure mondiale, aux fins de gager leurs emprunts. Pareillement une start-up peut également nantir les droits de propriété industrielle qui serviront ainsi de garantie aux investisseurs de la start-up technologique, dont le seul véritable acquis à ses débuts, est souvent un dépôt de brevet.

L'utilisation de la propriété industrielle aux fins de suretés, comme mode de financement par une entreprise, apparait donc opportun, et ce d'autant plus que l'objet des propriétés industrielles, nécessite couramment au stade de leur conception, un financement loin d'être négligeable et qui vise à récompenser un investissement productif.

a - Propriétés industrielles : assiette d'un nantissement en propre

Lorsque le débiteur affecte en nantissement son droit incorporel, il demeure maitre des utilités de son bien et du monopole d'exploitation y afférent. L'exploitation du bien générant des fruits, on peut se demander si le créancier peut légitiment se revendiquer d'un droit direct aux fruits de l'exploitation ? Il nous parait difficilement concevable de répondre à cette interrogation par l'affirmative : en effet, seul le débiteur c'est-à-dire le titulaire du monopole, est investi du droit de percevoir les fruits qui découlent des utilités du bien.

En outre, les propriétés industrielles sont des biens fructifères dont la valeur économique est susceptible d'augmenter au fur et à mesure du temps qui passe.

Est-ce dire pour autant que le créancier soit fondé à se prévaloir de cet accroissement

par le dépôt, lequel circonscrit l'objet du nantissement octroyé. Aussi dans l'éventualité d'un accroissement de la valeur économique du bien, objet de perfectionnements ultérieurement au dépôt, il convient de considérer que les perfectionnements apportés, sont une création nouvelle, donc un droit d'exploitation

distinct et automne qui ne saurait constituer un élargissement de l'assiette de la sûreté initialement consentie au profit du créancier.

En revanche, et lorsque les perfectionnements se traduisaient par la délivrance d'un titre accessoire qui complétait le monopole de base, le créancier nanti pouvait sous l'égide de la loi 17-97 relative à la propriété industrielle[1], en invoquer le bénéfice à son profit. Ainsi, par exemple, lorsqu'il s'agissait d'une demande d'un droit de propriété industrielle, et plus spécifiquement d'un nantissement de brevet, la constitution de cette sûreté n'empêchait pas le débiteur de déposer des perfectionnements de ce dernier et d'obtenir des certificats d'addition, considérés comme des titres accessoires au brevet principal. Or dans le cadre de la nouvelle loi 17-97 telle que modifiée par le Dahir du 21 novembre 2014, les certificats d'addition ayant été supprimés, le créancier nanti, n'est plus fondé à en invoquer, le bénéfice à son profit pour se prévaloir de l'élargissement de l'assiette de la sûreté.

b- Propriétés industrielles : assiette d'un nantissement du fonds de commerce:

Les droits de propriété industrielle peuvent être nantis accessoirement au fonds de commerce[2]. Lors de la conclusion du contrat de nantissement portant sur le fonds de commerce, les parties peuvent s'accorder pour y joindre le nantissement d'un droit de propriété industrielle qui y est attaché. Pour ce faire, il leur revient de préciser l'interdépendance des nantissements de fonds de commerce et du droit de propriété

[1] Dahir n° 1-00-91 du 9 Kaada 1420 (15 février 2000) portant promulgation de la loi n° 17-97 relative à la protection de la propriété industrielle

[2] Article 80 du code de commerce « Le fonds de commerce comprend obligatoirement la clientèle et l'achalandage. Il comprend aussi, tous autres biens nécessaires à l' exploitation du fonds tels que le nom commercial, I' enseigne, le droit au bail, le mobilier commercial, les marchandises, le matériel et l' outillage, les brevets d' invention, les licences, les marques de fabrique, de commerce et de service, la dessins et modèles industriels et, généralement, tous droits de propriété industrielle, littéraire ou artistique qui y sont attachés ».

industrielle concerné (*article 107 du code de commerce marocain*)[1]. En tout état de cause, le droit de propriété industrielle nanti accessoirement au fonds de commerce peut porter sur un brevet d'invention, une marque de fabrique, de commerce ou de services ainsi que sur les dessins et modèles (*article 107 alinéa 1 de la loi 15-95 formant code de commerce marocain).* Le nantissement du fonds de commerce peut également comprendre des licences de brevet : en effet selon les termes de l'article 1174 du DOC « *tout ce qui peut être valablement vendu, peut être l'objet de nantissement* ». Une licence de brevet pouvant être cédée, elle peut donc être nantie.

En tout état de cause, lorsque le nantissement du fonds de commerce comporte parmi ses éléments un droit de propriété industrielle, les formalités d'inscription de celui-ci suivent un régime spécial : l'acte de nantissement du fonds de commerce incluant un nantissement des droits de propriété industrielle, est soumis à la règle de la double inscription : celle ci est assujettie au respect des règles prescrites par la loi 15-95 aux articles 108 et 109[2], celle prévue par la loi 9-94 en son article 59, celles de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23- 13 aux articles 58, 126 et 157[3] et les articles

---

[1] Article 107 du code de commerce « A défaut de désignation expresse et précise dans l'acte qui le constitue, le nantissement ne comprend que le nom commercial, l'enseigne, le droit au bail, la clientèle et l'achalandage ».

[2] 15 Article108 du code de commerce « Après enregistrement, le nantissement est constaté par un acte dressé et inscrit comme l'acte de vente suivant les règles fixées par les alinéas 1 et 2 de l'article 83. L'extrait contient la date de l'acte, les noms, prénom et domicile du propriétaire du fonds et du créancier, l'indication des succursales et du siège des succursales qui peuvent être comprises dans le nantissement. Cette inscription n'est pas soumise à la publication dans les journaux ».
Article 109 du code de commerce : « Le privilège résultant du nantissement s'établit, à peine de nullité, par le seul fait de l'inscription qui doit être prise sur le registre du commerce à la diligence du créancier gagiste et dans le délai de 15 jours à compter de la date de l'acte constitutif. La même formalité est remplie au secrétariat-greffe de chaque tribunal dans le ressort duquel est située une succursale du fonds comprise dans le nantissement ».

[3] 16 Article 58 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23.13 « Tous les actes transmettant, modifiant ou affectant les droits attachés à une demande de brevet ou à un brevet doivent, pour être opposables aux tiers, être inscrits sur un registre dit " registre national des brevets ", tenu par l'organisme chargé de la propriété industrielle ».
Article 126 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23.13« Tous les actes transmettant, modifiant ou affectant les droits attachés à une demande d'enregistrement d'un dessin ou

23, 55 et 69 du décret n° 2.14-376 du 29 janvier 2015 modifiant et complétant le décret n°2-00-368, pris pour l'application de la loi 17-97 telle que modifiée. En vertu de ces règles, tous les actes transmettant, modifiant ou affectant les droits attachés à une demande d'enregistrement d'un droit de propriété industrielle doivent, pour être opposables aux tiers, être inscrits sur le registre dédié à cet effet tenu par l'organisme chargé de la propriété industrielle.

Le but de cette publicité vise bien entendu, à informer les tiers et à prévenir un risque d'aliénation à titre isolé, de ces propriétés industrielles[1].

c- Régime général des nantissements de propriétés industrielles

Le nantissement de propriété industrielle, peut être conventionnelle ou judicaire. En principe, le nantissement est une sureté dont l'origine est contractuelle bien qu'un nantissement judicaire soit parfaitement plausible lorsque le créancier considère que le recouvrement de sa créance pourrait s'avérer périlleux et qu'il parait judicieux compte tenu de cette menace, de se faire autoriser à inscrire une sureté assise sur l'un des biens de son débiteur.

d- Constitution du nantissement:

-Conditions de fonds : *Qualité du constituant :* Le nantissement conventionnel des droits de propriété industrielle est un contrat conclu entre un créancier et un débiteur. Afin de préserver les droits du créancier nanti, il est nécessaire que le

modèle industriel ou à un dessin ou modèle industriel doivent, pour être opposables aux tiers, être inscrits sur un registre dit " registre national des dessins et modèles industriels " tenu par l'organisme chargé de la propriété industrielle »

Article 157 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23.13 « A l'exception des contrats de licence d'exploitation des demandes d'enregistrement de marque ou des marques enregistrées, tous les actes transmettant, modifiant ou affectant les droits attachés à une demande d'enregistrement de marque ou à une marque enregistrée doivent, pour être opposables aux tiers, être inscrits sur un registre dit " registre national des marques " tenu par l'organisme chargé de la propriété industrielle ».

[1] JP Stenger. Le gage des droits de propriétés intellectuelles, Revue de la propr ind 1995 n° 61 p 17

débiteur soit le véritable propriétaire[1] du bien incorporel donné en nantissement (*en matière de dessin, modèle ou brevet, le déposant est présumé en être le propriétaire*). Par exemple, la concession de licence d'exploitation ne permet pas à son titulaire, de conférer un nantissement car les licenciés ne disposent que d'un simple droit de jouissance pour l'exploitation de la propriété industrielle.

En tout état de cause, cette exigence relative à la qualité de véritable propriétaire du constituant, ne permet donc pas au créancier nanti, d'invoquer à l'encontre de celui-ci, les dispositions de l'article 456 du DOC en vertu desquelles « *celui qui possède une chose mobilière ou un ensemble de meubles est présumé avoir acquis cette chose régulièrement et d'une manière valable, sauf à celui qui allègue le contraire à le prouver* ». Le créancier nanti ne peut en effet se fonder sur les dispositions de cet article afin de faire échec à l'action du véritable propriétaire, qui agit en inopposabilité du nantissement irrégulièrement constitué ou en nullité de ce dernier. Ainsi et suite à une action en revendication diligentée par le propriétaire légitime, un déposant peut se voir évincer du droit dont il se prévaut, ce qui aboutit à une remise en cause des droits constitués, dans l'intervalle sur le bien, au profit des créanciers. Par contre, lorsque le propriétaire agit en nullité de la sureté, l'issue de l'action est incertaine car le nantissement constitué sur la propriété industrielle d'autrui, pourrait être validé par application de la théorie de l'apparence, lorsque le titre du débiteur est valable.

Objet du nantissement : C'est bien entendu l'écrit qui détermine la consistance et l'assiette exacte du nantissement. L'objet du nantissement de biens immatériels peut porter sur un bien ou ensemble de biens, présents ou futurs (*article 1174 du DOC*) : la constitution d'une sureté sur un bien futur est du reste, un moyen commode d'obtenir une source de financement, en affectant le monopole futur, à la garantie du financement sollicité.

[1] Cass civ 8.I.1955 Racar T XVIII p 69

Toutefois, en matière de créations industrielles, il n'est pas toujours possible de nantir une création future, puisque le dépôt qui confère le monopole d'exploitation, constitue en principe, un obstacle, à un tel nantissement. Ceci étant, il reste possible de nantir la demande des droits elle-même, à condition de procéder à l'enregistrement de celle-ci car l'enregistrement a un effet rétroactif (*article 119 et 51 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23-13).* Néanmoins, cette inscription ne permettra plus le retrait de la demande de ces droits, sans le consentement du titulaire du gage *(article 40 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi23-13).* Le nantissement portera donc sur une propriété qui existe déjà, puisque le droit d'exploitation prendra effet, rétroactivement, à compter du dépôt de la demande. En outre, la constitution d'un tel nantissement avant la délivrance du titre est avantageuse pour le créancier car il permet une prise de rang immédiate. Toutefois, il faut souligner que si le créancier est protégé contre le risque d'un retrait de la demande, il demeure exposé à l'éventualité que le brevet ne soit jamais délivré, en fait de quoi, la prise d'un nantissement sur une demande de brevet, peut s'apparenter pour le créancier, à un pari sur l'avenir.

Conditions de forme : *Un écrit à peine de nullité :* L'inscription de la sûreté sur le registre prévu à cet effet étant nécessaire, on en déduit logiquement que l'établissement d'un écrit est une exigence devant s'appliquer aux nantissements des droits de propriété industrielle[1]. L'écrit est donc une condition de validité de la sûreté et il permet en effet de déterminer l'assiette de la sureté, ainsi que de circonscrire son objet et les droits, objets de la garantie.

La publicité L'inscription de l'acte constatant la mise en gage du bien incorporel sur le registre national dédié (*registre national des brevets, des dessins et modèles, des marques tenues par l'organisme chargé de la propriété industrielle*), est une mesure de publicité légale, permettant de donner plein effet à la sûreté. Faute de délai

[1] Articles 56, 125 et 156 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23-13 « les actes comportant une transmission ou une licence, visés aux deux premiers alinéas ci-dessus, sont constatés par écrit, sous peine de nullité ».

prescrit aux fins de l'inscription, la diligence du créancier est de mise et il a tout intérêt à y procéder rapidement puisque l'inscription a vocation, à déterminer son rang. En toute occurrence, la publicité est une condition d'opposabilité aux tiers de la sureté (*article 58, 126 et 157 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23-13*).

Toutefois, si la publicité est une condition nécessaire de l'opposabilité de la sûreté aux tiers, elle laisse subsister l'éventualité de la connaissance personnelle de l'acte par le tiers, qui permet en l'absence d'inscription, de le lui rendre opposable. Ainsi et en matière de brevet, de dessins ou modèle industriel et de marques, les articles 58 alinéa 2, 126 alinéa 2 et 157 alinéa 2 de la loi 17-97 telle que modifiée par la loi 23-13, disposent que « *Toutefois avant son inscription, un acte est opposable aux tiers qui ont acquis des droits après la date de cet acte, mais qui avaient connaissance de celui-ci lors de l'acquisition de ces droits* ». La connaissance effective par le tiers de l'acte de nantissement, équivaut donc à sa publicité.

Effets de l'inscription *:* Consistent à assurer les droits du créancier nanti qui bénéficie tant d'un droit de préférence que d'un droit de suite mais permettent également de fixer le rang des créanciers lorsque ceux-ci bénéficient d'un nantissement sur un même bien. Ainsi, la date du dépôt de l'acte à publier, permettra d'attribuer au créancier, le rang qui sera le sien. L'inscription dure pendant toute la durée du monopole d'exploitation.

Par ailleurs, il convient de préciser que lorsque les droits de propriété industrielle sont inclus dans l'assiette du nantissement d'un fonds, la vigilance est de mise concernant la date de prise d'effet de l'inscription complémentaire : celle-ci rétroagit au jour de l'inscription principal du fonds de commerce et ce n'est donc, qu'à ce moment que le créancier prend rang en ce qui concerne les droits de propriété industrielle inclus dans le fonds. Le créancier nanti sur un droit de propriété industrielle, se verra donc primé par le créancier nanti sur la totalité des éléments du fonds. En outre le défaut de réalisation de l'inscription complémentaire, laisse subsister vis-à-vis

des tiers, l'opposabilité du nantissement, néanmoins amputé des droits de propriétés industrielles.

II Le nantissement des créances :

Le nantissement de créance est un contrat en vertu duquel le constituant affecte, en garantie de son obligation, une créance dont il est titulaire[1]. C'est, donc, un privilège établi par un mécanisme juridique permettant au créancier de s'assurer le paiement de sa créance par le débiteur.

Le nantissement de créance a été introduit au code de commerce marocain par la loi n° 21-18[2] relative aux sûretés mobilière en ajoutant les articles 392-1 à 392-6 au code de commerce, parmi les nouvelles formes de nantissement que cette loi a institué et qui a apporté plus de précisions quant à certains nantissements déjà prévus.

Selon l'article 392-1 du code de commerce « Peut être nantie toute créance, présente ou future, dont le montant est certain ou variable, ou même résultant d'un acte à intervenir et dont le montant n'est pas encore déterminé, que le débiteur de cette créance soit identifié ou non ». Le nantissement de créance peut porter sur une fraction de créance, sauf si celle-ci est indivisible, et sauf stipulation contraire, le nantissement s'entend aux accessoires de la créance[3].

Pour mettre en œuvre un tel processus, des conditions de forme sont nécessaires : il faut notamment un écrit et la publication de l'acte. Le nantissement a pour effet de créer un privilège au bénéfice du créancier qui se retrouve en tête de liste des personnes à désintéresser, c'est-à-dire qu'il dispose d'une priorité de paiement sur les autres créanciers.

---

[1] Professeur Hind MAJDOUBI : Polycopie de Droit des sûretés, Université Ibn Toufail FSJP, année universitaire 2022-2023, P.31.
[2] Dahir n° 1.19.76 du 17 avril 2019, portant promulgation de la loi 21-18 relative aux sûretés mobilières, Bulletin officiel n° 6771 du 22 avril 2019, p. 2058.
[3] Selon les dispositions de l'article 392-2 du code de commerce.

A – les conditions de forme :

Il s'agit des règles et conditions de l'écrit ainsi que de celles de la publication.

1-L'écrit :

Le législateur marocain n'a pas explicitement stipulé l'exigence de l'écriture, mais il a rendu nécessaire que le contrat inclue plusieurs éléments, ce qui conduit à la nécessité de l'écriture. Cela est stipulé dans le paragraphe deux de l'article 392-1, selon lequel « *L'acte constitutif du nantissement peut comporter l'indication des éléments susceptibles de permettre à tout moment l'identification de la créance nantie, dont notamment le montant ou la valeur de la créance, son lieu de paiement, sa cause, l'identité, le type de débiteurs et la nature de ou des actes dont résulte la créance* ». En outre, le législateur, par l'article 392-3 du code de commerce, a exigé l'enregistrement du contrat dans le registre national électronique des sûretés mobilières, une possibilité qui ne peut être obtenue en l'absence de tout écrit.

En contraste avec le législateur marocain, le législateur français a explicitement exigé que le contrat soit conclu par écrit sous peine de nullité[1].

2 – L'inscription au registre national des sûretés mobilières

Selon l'article 12 de la loi 21- 18 précitée, « *Il est créé un registre national électronique des sûretés mobilières géré par l'administration, …, à travers lequel 'effectuent les opérations de publicité de tous types de nantissement* ». Le nantissement de créances figure parmi les gages sans dépossession nécessitant une inscription dans ce registre.

Conformément à l'article 15 de la même loi, Chaque inscription sur le registre national fait mention : 1°- de l'identité du constituant ; 2°- de l'identité du créancier nanti et, le cas échéant, de l'agent des sûretés ; 3°- du montant de la créance et, le cas

[1] L'article 2356 *du code civil français « A peine de nullité,* le nantissement de créance doit être conclu par écrit »

échéant, du montant maximum de la créance ; 4°- de l'indication des biens nantis ; 5°- de la date d'extinction du nantissement. Une question se pose quant aux conséquences de l'absence d'inscription dans ce registre. En vertu de l'article 392-3 du code de commerce, l'omission de cette formalité n'entraîne pas la nullité du gage, mais seulement une procédure spéciale pour l'opposabilité de la créance grevée vis-à-vis des tiers.

B – les effets du nantissement des créances :

Le nantissement de créance prend effet entre les parties à compter de la date de constitution de l'acte. Cependant, il ne devient opposable aux tiers qu'à compter de l'inscription portée au registre national électronique des sûretés mobilières.

1 – Effets sur les parties :

A l'égard des parties au contrat, le nantissement de créances devient opposable dès la date du contrat[1]. Cette règle diffère du droit français, où les effets du contrat s'appliquent aux parties et aux tiers à partir de la date du contrat selon l'article 2361 du Code civil français, principalement parce que le législateur français n'exige pas l'inscription du contrat comme le fait le législateur marocain. À partir de la date de création du nantissement, il n'est pas permis au créancier gagiste de modifier la portée des droits liés à la créance grevée sans le consentement du créancier grevé, sauf accord contraire. Ainsi, toute personne libérant la dette grevée doit remettre cette libération au créancier grevé après l'avoir informé de cette libération.

2 – Effets à l'égard des tiers :

Le nantissement de créances ne devient opposable aux tiers qu'à compter de l'inscription portée au registre national électronique des sûretés mobilières. Bien entendu, le nantissement de créance ne devient opposable au débiteur de la créance grevée que si le nantissement lui a été notifié, à moins qu'il ne soit intervenu à l'acte. De manière générale, l'article 392-5 du code de commerce précise que le créancier

[1] Selon les dispositions de l'article 392-3 du code de commerce

nanti peut à tout moment notifier ou faire notifier par le constituant, le nantissement de créance au débiteur. A partir de cette notification, le débiteur ne peut se libérer, valablement, qu'entre les mains du créancier nanti.

III - Le nantissement des matériels, outillages, marchandises et nantissement de créance.

A - Le nantissement des matériels et outillages

Afin de permettre aux industriels de s'équiper et de moderniser leur matériel par l'achat à crédit, le législateur a autorisé la constitution d'un gage sans dépossession au profit des créanciers. Le paiement du prix d'acquisition de l'outillage et du matériel d'équipement professionnel peut ainsi être garanti soit vis-à-vis du vendeur, soit vis-à-vis du prêteur qui avance au vendeur les fonds nécessaires au paiement, par un nantissement limité à l'outillage ou au matériel ainsi acquis. Le nantissement de l'outillage et du matériel d'équipement est régi **par les articles 355[1] et suivants du Code de commerce.**

Nous examinerons sa constitution et ses effets.

La constitution de nantissement de l'outillage et de matériel d'équipement

Pour être valide, le nantissement de l'outillage et du matériel d'équipement n'est accepté que dans le cadre d'une vente à crédit de ces biens professionnels, à l'exception des véhicules automobiles, des navires de mer, des bateaux de navigation fluviale, et des aéronefs, régis par des législations spécifiques :

[1] **Code de commerce, Articles 355 et suivants** : Ces articles régissent le nantissement de l'outillage et du matériel d'équipement, définissant les conditions et les procédures de constitution et d'inscription de ce nantissement.

- Véhicules automobiles : Réglementés par le dahir du 27 rabii II 1355 (17 juillet 1936[1]).

- Navires de mer : Réglementés par le dahir du 28 joumada II 1337 (31 mars 1919[2]) formant code de commerce maritime.

- **Bateaux de navigation fluviale et aéronefs** : Réglementés par le décret n° 2-61-161[3] du 1er safar 1384 (10 juillet 1962) portant réglementation de l'aviation civile.

Les conditions de la constitution du nantissement de l'outillage et du matériel d'équipement :

Le nantissement est établi par un acte authentique ou sous seing privé. Lorsqu'il est consenti au vendeur, il est inclus dans l'acte de vente.

Lorsqu'il est consenti au prêteur qui avance les fonds nécessaires, il figure dans l'acte de prêt. Cet acte doit, à peine de nullité, préciser que les fonds prêtés sont destinés au paiement des biens acquis. Les biens doivent être énumérés et décrits de manière à les individualiser.

L'acte doit aussi indiquer le lieu où les biens sont fixés ou préciser s'ils sont susceptibles d'être déplacés. Le nantissement doit être conclu au plus tard 30 jours après la livraison du matériel.[4]**{**Code **de commerce, Article 357}**

1. Formalités relatives à l'inscription

Le nantissement doit être inscrit dans les **20 jours** suivant l'acte constitutif, sur un registre spécial tenu au secrétariat-greffe du tribunal compétent. Si l'acquéreur est

[1] **Dahir du 17 juillet 1936** : Réglementant la vente à crédit des véhicules automobiles, excluant ces derniers du champ d'application du nantissement de l'outillage et du matériel d'équipement.
[2] Formant code de commerce maritime, excluant les navires de mer et les bateaux de navigation fluviale du champ d'application du nantissement de l'outillage et du matériel d'équipement.
[3] Portant réglementation de l'aviation civile, excluant les aéronefs du champ d'application du nantissement de l'outillage et du matériel d'équipement.
[4] Code de commerce, Article 357 *Stipule que le nantissement doit être conclu au plus tard dans un délai de 30 jours à compter de la livraison du matériel d'équipement sur les lieux où il devra être installé.*

immatriculé au registre du commerce, l'inscription doit également être effectuée dans ce registre.

Le créancier nanti doit déposer un exemplaire de l'acte constitutif, accompagné de deux bordereaux décrivant les biens et les parties, au secrétariat-greffe du tribunal.[1]

En effet ces bordereaux doivent notamment contenir les informations requises par l'article **359[2] du Code de commerce** :

1. Les nom, prénom et domicile du créancier et du débiteur, leur profession.

2. La date et la nature du titre.

3. Le montant de la créance exprimée dans le titre, les conditions relatives aux intérêts et à l'exigibilité.

4. Les caractéristiques essentielles du matériel (marque, type, numéro de série, etc.).

5. Le lieu où le matériel doit rester placé et éventuellement la mention que ledit matériel est susceptible d'être déplacé.

6. L'élection de domicile par le créancier nanti dans le ressort du tribunal au secrétariat-greffe duquel l'inscription est requise.

Les effets de nantissements de l'outillage et du matériel d'équipement

[1] **Code de commerce, Article 358** : *Précise les formalités d'inscription du nantissement, incluant le dépôt de l'acte constitutif et des bordereaux au secrétariat-greffe du tribunal*
[2] **Code de commerce, Article 359** : *Détaille les informations devant figurer sur les bordereaux d'inscription du nantissement, incluant les noms et domiciles des parties, la date et la nature du titre, le montant de la créance, les caractéristiques des biens nantis, et le lieu où ils sont fixés.*

L'inscription du nantissement conserve le privilège pendant cinq ans, garantissant le principal et deux années d'intérêts[1]. Elle doit être renouvelée avant l'expiration de ce délai pour conserver son efficacité.

En cas de non-paiement à l'échéance ou d'exigibilité de la créance, le vendeur ou le prêteur peut poursuivre la réalisation du nantissement[2]. Le bénéficiaire du privilège ne peut agir contre l'emprunteur ou les porteurs successifs d'effets négociables garantis par la créance, qu'après avoir prouvé l'insuffisance des fonds par rapport à la valeur des biens nantis.

En cas de déplacement des biens nantis[3], les mesures et formalités prévues doivent être rigoureusement respectées pour maintenir la validité et l'efficacité du nantissement.

B - : Nantissement des marchandises

Les marchandises de toute nature peuvent être mises en gage. Toutefois, seules les marchandises qui sont facilement conservables, aisément vendables et dont la valeur peut être déterminée sans difficulté peuvent être retenues.

Conformément à la deuxième section du chapitre II du titre premier du livre IV, tel que modifié et complété par l'article 8 de la loi n° 21-18. Le nantissement de marchandises constitue une forme de sûreté portant sur les produits et matières, ces derniers peuvent être l'objet d'un nantissement par leur propriétaire.

Pour mieux comprendre Il convient d'abord d'examiner les conditions de réalisation de ce type de nantissement, puis d'analyser les effets du nantissement.

---

[1] **Code de commerce, Article 367** : *Indique que l'inscription conserve le privilège pendant cinq ans à compter de sa régularisation définitive, garantissant en même temps que le principal, deux années d'intérêts*

[2] **Code de commerce, Article 368** : *Précise les conditions sous lesquelles le vendeur ou le prêteur peut poursuivre la réalisation du nantissement en cas de non-paiement ou d'exigibilité de la créance.*

[3] **Code de commerce, Article 369** : *Régule les procédures à suivre en cas de déplacement des biens nantis pour maintenir la validité et l'efficacité du nantissement.*

Il faut souligner que, dans le cadre du nantissement de fonds de commerce, les marchandises en sont exclues.

I. les conditions

Selon le deuxième alinéa de l'article 378 du code de commerce, les produits et matières faisant l'objet d'un nantissement peuvent soit rester sous la garde de l'emprunteur qui en est le gardien constitué, soit être confiés à un tiers par une convention expresse.

En termes de formalités, le nantissement doit être consigné dans un acte soit authentique, notarié, soit sous seing privé, signé par les parties concernées. Cet acte doit inclure des informations telles que l'identification du prêteur et de l'emprunteur, leurs domiciles respectifs, le montant et la durée du prêt, le taux d'intérêt convenu, ainsi que la description détaillée des produits et matières servant de garantie, incluant leur nature, qualité, quantité et valeur. L'emprunteur doit également préciser s'il existe déjà d'autres nantissements sur les mêmes produits et matières.

Le prêt ainsi formalisé et garanti ne peut excéder une durée d'un an. Il est possible de le renouveler dans les mêmes conditions et formes, sous réserve que le renouvellement intervienne dans un délai de trois mois à compter de la date d'échéance, conformément à l'article 380 de la loi 15.95 formant le code de commerce.

II. les effets

A l'égard de l'emprunteur

L'emprunteur doit, à la demande du créancier nanti, fournir un état détaillé des produits et matières nantis ainsi que des assurances éventuellement souscrites à leur égard. De plus, il doit rendre accessible la comptabilité de toutes les opérations concernant ces biens, ainsi que fournir les informations sur les lieux où ces produits et matières sont entreposés.

L'emprunteur conserve le droit de mobiliser les produits donnés en gage ou de les vendre de manière amiable avant que la créance ne soit payée. En cas de désaccord, la vente ne peut être finalisée que lorsque le créancier a été complètement remboursé.

A l'égard du créancier

Le créancier a le droit de demander la vérification de l'état du stock donné en nantissement par le président du tribunal compétent, où sont conservés les biens donnés en garantie. Si le créancier constate une diminution du stock, il peut saisir en référé le tribunal pour rendre la créance immédiatement exigible.

Les parties peuvent convenir que si la valeur des produits et matières nantis diminue, le créancier peut mettre en demeure l'emprunteur de rétablir la valeur initiale des biens donnés en garantie, jusqu'à concurrence de la créance assurée, ou de rembourser une partie proportionnelle de la créance en fonction de la diminution constatée.

En ce qui concerne les sanctions : toute fausse déclaration, la constitution d'un nantissement sur des biens déjà donnés en garantie sans notification préalable au nouveau prêteur, ainsi que le détournement, la dissipation ou la dégradation volontaire du gage au détriment du créancier, sont passibles d'une peine d'emprisonnement de 6 mois à 2 ans et d'une amende de 2.000 à 10.000 dirhams, conformément à l'article 389 de la loi 15.95 formant le code de commerce.

Détournement de fonds

Domaine : DROIT PENAL DES AFFAIRES

Présenté par :

M. AMEYOUD YASSINE

INGENIEUR D'ETAT

DOCTEUR EN DROIT PRIVE

PAYS : MAROC - KENITRA

Introduction

Le détournement de fonds est un acte consistant à soustraire illégalement des fonds confiés, représente une infraction grave en droit marocain, portant atteinte à la fois aux intérêts financiers et à la probité des acteurs économiques et publics.

Le détournement de fonds est parmi les actes de la Corruption, Tout acte de dilapidation, d'endommagement ou de détention sans droit, ou de dissimulation de fonds publics ou privés ou d'obligations équivalentes, des arguments ou des contrats ou des biens meubles placés sous le commandement du fonctionnaire suite aux dispositions de sa fonction ou en relation avec celle-ci. L'article 241-242 du Code Pénal.

Autrement, correspond à l'appropriation illicite, pour soi-même ou pour le compte de tiers, moyennant rétribution, de biens ou de fonds confiés à une personne en sa qualité d'employé au sein d'un organisme.

Le détournement c'est un état de conscience, la décision de voir désormais dans la chose reçue à titre précaire, un objet sur lequel on s'arroge des pouvoirs plus énergiques, on ne se contente plus d'une simple détention, l'on prétend regarder la

chose avec l'oeil du maitre : on a la volonté de se comporter à son égard même momentanément comme un propriétaire[1]

Le détournement consiste donc à se comporter avec la chose reçue en véritable propriétaire. Détourner c'est donner à la chose une destination qui n'était pas celle prévue[2].

Il se manifeste quand l'agent utilise l'objet confié pour un usage autre que ce qui était convenu c'est-à-dire lorsque l'usage est contraire à la finalité d'un droit que l'on impute à celui qui abuse de sa qualité ou d'une position dominante[3].

Il se caractérise par tout acte frauduleux qui empêchera la victime d'exercer ses droits sur la chose, cet acte peut se traduire par la disparition de l'argent[4].

I. La Définition juridique de détournement de fonds : Éléments constitutifs

La condition préalable de l'infraction consiste dans la remise volontaire du bien par la victime à l'auteur (ce qui permet de distinguer cette infraction du vol et de l'escroquerie), à charge pour lui d'en faire un usage prédéterminé. C'est la trahison de cette confiance ainsi accordée qui caractérisera le délit.[5]

Selon la jurisprudence, il y a détournement lorsque l'usage manifeste une interversion de titre au sens du droit civil. C'est-à-dire tout acte matériel manifestant sans équivoque la volonté du détenteur précaire de se comporter comme le

1 -J.LARGUIER, Droit pénal des affaires, Paris, 11ème édition, Armand Colin, 2004, p.216.
2 P.GATTEGNO, Droit pénal spécial, Paris, 4ème édition, Dalloz, 2001, p.259.
3 M.LAURE RASSAT, Droit pénal spécial, Paris, édition Dalloz, 1996, p.149
4 M.VERON, Droit pénal des affaires, Paris, 5ème édition, Armand colin, 2004, p.49
5 Fiche 22 | Détournements frauduleux des biens : abus de confiance, détournements de gage et d'objet saisi, détournement de fonds publics Evan Raschel Dans Droit pénal (2022), pages 391 à 405

propriétaire de la chose. Le délit est constitué si les trois conditions suivantes sont remplies : un détournement, un préjudice et une intention frauduleuse.[1]

Pour être punissable, celui-ci doit porter sur des fonds venus entre les mains de l'auteur en raison de ses fonctions et non pas à la suite d'une remise volontaire.[2]Aussi constitue par exemple un délit de détournement de fonds publics les agissements d'un maire qui a fait acquérir par la commune des véhicules de luxe hors de proportion avec les besoins communaux. Il en est de même des véhicules de service qu'il utilise essentiellement à des fins personnelles et qui fait usage également personnel de la carte de carburant qui a été attribuée pour l'exercice de ses fonctions.[3]

Le détournement suppose nécessairement un accord de volonté préalable entre le propriétaire des biens ou des sommes détournées et une personne à qui la confiance a été placée. Celle-ci s'était engagée moralement à en faire un usage déterminé.

Le détournement de fonds est un élément constitutif de l'abus de confiance, défini par l'article 314-1 du Code pénal comme :[4]

«*Le fait par une personne de détourner, au préjudice d'autrui, des fonds, des valeurs ou un bien quelconque qui lui ont été remis et qu'elle a acceptés à charge de les rendre, de les représenter ou d'en faire un usage déterminé .* »[5]

Les éléments constitutifs sont au nombre de trois :

1 Lexique des termes juridiques, Paris, 15ème édition, Dalloz, p.218.
2 Cass, crim, 11 décembre 1952, n°299, disponible sur http://www.légifrance.gouv.fr
3 Cass, crim, 29 juin 2016, n°15-83598, disponible sur http://www.légifrance.gouv.fr
4 https://www.justifit.fr/b/guides/droit-penal/detournement-de-fonds/ consulter le 19-08-2026 à21h
[5] *Droit pénal général (Cours Dalloz)* Dixième édition (Xavier Pin) page 174, ÉDITIONS DALLOZ – 2018, date de consultation le 19-08-2026 à 18h.

- **Le détournement :** caractérisé par un acte matériel, qui consiste à s'approprier et utiliser les biens ou les sommes détenus par un individu ou une organisation tierce à des fins personnelles, autres que ce qui a été convenu.

L'article 547 du CP, définit l'élément matériel de l'abus de confiance par le terme « détourner ou dissiper » :

- Détourner : c'est affecter l'objet confié à une destination autre que celle prévue lors de la remise.

- Dissiper : c'est faire disparaitre l'objet, soit par une opération matérielle (détruire ou détériorer, par exemple l'objet remis), soit, par une opération juridique; (aliéner, vendre la chose ou donner l'objet, dépenser la somme d'argent).

La dissipation implique donc le détournement : celui qui dissipe l'argent qui qui lui a été confié l'a d'abord détourné à son profit. Enfin, qu'il s'agisse de détournement ou dissipation, dans les deux cas, le délit résulte de ce que l'auteur se comporte en maître de la chose et s'attribue vis-à-vis d'elle un pouvoir juridique qui ne lui appartient pas. Chose détournée que l'auteur devrait normalement la rendre et la restituer à son propriétaire au moment convenu. Car, en principe, la remise a été faite à titre précaire à charge et à la condition de la rendre, de la restituer, de la représenter ou d´en faire un usage ou un emploi déterminé

- **L'intention frauduleuse**, caractérisée par un élément moral. L'auteur de l'infraction a conscience qu'il n'est que détenteur précaire ou temporaire de la chose, mais se comporte volontairement comme le propriétaire. Il a également conscience du préjudice résultant de la violation de ses obligations contractuelles, et qu'il lui est impossible de restituer les fonds suite au détournement.

- **L'existence d'un préjudice** qui prive le propriétaire de ses droits sur la chose : il peut être moral ou matériel, mais doit exister.

II. Qualification juridique du détournement de fonds au Maroc

Le détournement de fonds au Maroc est défini et sanctionné par l'arsenal juridique suivant :

- **Code pénal :** L'article 544 du Code pénal punit le détournement de fonds publics ou privés d'une peine d'emprisonnement de cinq à dix ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams. Cette peine est aggravée en cas de circonstances aggravantes, telles que l'abus de confiance, la fonction publique ou la qualité d'agent de l'Etat.

- **Code de commerce :** L'article 354 du Code de commerce sanctionne le détournement de fonds commis par un commerçant d'une peine d'emprisonnement de cinq à dix ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams.

- **Convention des nations unies contre la corruption** : selon l'Article 17. Chaque État Partie adopte les mesures législatives et autres nece L'article 354 du Code de commerce sanctionne le détournement de fonds commis par un commerçant d'une peine d'emprisonnement de cinq à dix ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams. Pour conférer le caractère d'infraction pénale, lorsque les actes ont été commis intentionnellement, à la soustraction, au détournement ou à un autre usage illicite, par un agent public, à son profit ou au profit d'une autre personne ou entité, de tous biens, de tous fonds ou valeurs publics ou privés ou de toute autre chose de valeur qui lui ont été remis à raison de ses fonctions.

En complément de ces textes, d'autres lois et réglementations spécifiques peuvent s'appliquer à certaines formes de détournement de fonds, comme le détournement de fonds publics dans le cadre de la gestion des finances publiques, Régi par Loi n°43-05 relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le détournement de fonds

dans le secteur bancaire[1] (La loi n° 103.12 relatives aux établissements de crédit et organismes assimilés).

III. Typologies du détournement de fonds

Le détournement de fonds peut se manifester sous diverses formes, dont les plus courantes sont les suivantes :

- **Détournement de fonds publics :**

le détournement des deniers publics fait partie des principaux fléaux que les systèmes ont toujours réprimés. Les législateurs se sont toujours attelés à éradiquer cette infraction des comportements et mœurs des gestionnaires publics. Il s'agit de l'appropriation illégale de fonds publics par un agent de l'Etat ou un fonctionnaire, dans l'exercice de ses fonctions.

- **Détournement de fonds privés:** Il s'agit de l'appropriation illégale de fonds privés par une personne ayant reçu mandat de les gérer ou de les administrer.

- **Détournement de fonds social:** Il s'agit de l'appropriation illégale de fonds provenant de cotisations sociales ou de contributions sociales.

- **Détournement de fonds associatif:** Il s'agit de l'appropriation illégale de fonds provenant des ressources d'une association.

IV. Réforme de la justice et développement du système judiciaire

Les principales réformes engagées en la matière sont les suivantes :

- Renforcement de l'unité de la justice et garantie de l'égalité de tous devant les règles et procédures judiciaires à travers l'annulation de la justice d'exception en

1https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/CM%20LBC%20FT/Loi%204305%20actualis%C3%A9e%20et%20consolid%C3%A9e.pdf consulter le 21-08-2026 à 17h

matière de lutte contre la corruption. L'objectif étant de renforcer et de garantir les conditions de procès équitables dans les cas de détournement de fonds, de corruption et de dilapidation des deniers publics ;

- Renforcement de la spécialisation dans le travail judiciaire en cohérence avec l'évolution de la vie économique, commerciale, financière et administrative et ce, par la création de tribunaux administratifs et commerciaux visant à promouvoir le principe de protection des citoyens contre les abus de l'Administration et renforcer la rigueur et l'éthique dans le domaine des affaires et de l'accompagnement du développement économique du pays .

V. Les organes intervenants

- **Inspection générale des finances :**

L'Inspection générale des finances est un corps supérieur d'inspection créé par le Dahir n° 1.59.269 du 14 avril 1960 qui fixe de manière précise ses attributions, missions et prérogatives. A cet effet, l'I.G.F a pouvoir pour Effectuer les vérifications des services de caisse et de comptabilité, deniers et matières, des comptables publics ; Contrôler la gestion des comptables publics et, de façon générale, des agents de l'Etat et des collectivités locales ; Contrôler les établissements et entreprises publics mentionnés dans l'article premier de la loi n° 69.00 relative au contrôle financier de l'Etat sur les entreprises publiques et tout organisme public ; Contrôler les personnes morales ou physiques qui bénéficient directement ou indirectement d'un soutien financier de la part de l'Etat, des collectivités locales et des entreprises publiques .

- **Ministère de la Justice :**

Les Chambres des crimes financiers visent à effectuer un diagnostic basé sur une connaissance réelle des problématiques juridiques et pratiques qui compromettent

l'application de la politique pénale établie pour lutter contre les crimes financiers et de faciliter, la suggestion de solutions permettant de les contrer.

- **Le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire**

la lutte contre le détournement de fonds au Maroc est un choix stratégique appuyé par la volonté royale, chose que le Conseil a consolidé à travers son application de la Constitution dans le volet relatif à la coopération avec les autorités et sa contribution à la moralisation de la vie publique et à la lutte contre tous types de corruption ainsi qu'à la mise en œuvre du principe de reddition des comptes.

- **L'Agence Judiciaire du Royaume**

L'une des principales missions de l'AJR est celle d'assurer la défense des intérêts de l'Etat et de certaines personnes morale de droit public dans la gestion du contentieux pénal en présentant les plaintes relatives au détournement et à la dilapidation des deniers publics et en présentant pour le compte de l'administration concernée, les demandes civiles pour la récupération des deniers publics détournés ou dilapidés

- **Inspection générale de l'administration territoriale (IGAT) :**

L'Inspection générale de l'administration territoriale est compétente, en vertu de l'article 2 du décret n° 2.94.100 publié le 16 Juin 1994, portant statut particulier du contrôle et d'audit, dans la gestion administrative, technique et comptable des divers services dépendant du ministère de l'Intérieur, ainsi que les collectivités locales et leurs groupements. Les missions menées par l'Inspection générale de l'administration territoriale dans les collectivités locales peuvent être selon leur nature, des missions d'inspection ou des missions d'audit. Examiner et donner suite aux doléance reçues des différentes régions du royaume fait partie aussi des mission de l'IGAT

- **Autorité de contrôle des marchés financiers (AMMC) :**

L'Autorité marocaine du marché des capitaux (AMMC) joue un rôle important dans la lutte contre le détournement de fonds au Maroc. En tant qu'entité de régulation des marchés financiers, l'AMMC effectue une surveillance continue des sociétés cotées, des intermédiaires financiers et des produits financiers afin d'identifier et de prévenir tout comportement criminel, y compris le détournement de fonds. Il établit des normes strictes de gouvernance et de transparence, mène des inspections régulières et coopère activement avec les autorités compétentes pour mener des enquêtes approfondies sur les violations présumées. Par ailleurs, l'AMMC mène des actions de sensibilisation pour informer les acteurs du marché des risques associés à de telles pratiques et promouvoir le strict respect de la réglementation financière.

- **Institutions financières :**

Les banques et les institutions financières jouent un rôle crucial dans la détection des transactions suspectes et la prévention du blanchiment d'argent associé au détournement de fonds.

- **La Cour des Comptes :**

Le rôle de la Cour des comptes est de veiller à ce que les mauvaises utilisations des fonds publics ne restent pas dissimulées. C'est pourquoi l'article 180 de la Constitution charge la Cour d'examiner et de liquider, non seulement les comptes généraux de l'État, mais également les comptes de « tous comptables envers le trésor public ». Tout denier ou valeur appartenant aux services publics, en ce compris les droits constatés (c'est-à-dire les créances de l'État) ne peuvent être détenus que sous la responsabilité d'un comptable justiciable de la Cour des comptes. Derrière toute détention ou manipulation d'un avoir de l'État, il y a donc un fonctionnaire qui a été désigné pour en être responsable et qui est en conséquence justiciable de la Cour des comptes.

VI. Procédure de lutte contre le détournement de fonds

La lutte contre le détournement de fonds au Maroc repose sur un ensemble de mesures préventives et répressives, impliquant différents acteurs :

- **Prévention:** Mise en place de mécanismes de contrôle interne et de procédures d'audit renforcées, sensibilisation des acteurs économiques et publics aux risques de détournement de fonds, promotion de la bonne gouvernance et de la transparence.
- **Répression:** Encouragement des signalements de présumés détournements de fonds, enquêtes approfondies par les autorités compétentes, poursuites pénales rigoureuses contre les auteurs d'infractions, recouvrement des fonds détournés.

VII. Sanctions et implications du détournement de fonds

Les sanctions pénales encourues par les auteurs de détournement de fonds peuvent être lourdes, comprenant des peines d'emprisonnement et des amendes importantes. Outre les conséquences pénales, le détournement de fonds peut avoir des implications civiles, telles que l'obligation de restitution des fonds détournés et le versement de dommages-intérêts aux victimes.

Ainsi, le détournement ne sera punissable que si :

✓ La remise a été faite à charge et à condition de rendre le bien. Ex : une voiture remise dans le cadre d´un contrat de location, ou une voiture remise au garagiste pour réparation. De le représenter, Ou d´en faire un usage déterminé C'est-à-dire utiliser le bien comme convenu. Ex : un client remis des fonds à la banque avec mandat (procuration) de les investir en bourse, le banquier les a dissipés.

Le détournement implique la non-restitution du bien. Il doit avoir **causé un préjudice** à autrui. Une fois l´infraction est constituée, ce délit est punit d´une peine d´emprisonnement de 6 mois à 3 ans et d´une amende de 120 à 2000 dh.

Le détournement ou la dissipation de la chose remise doivent être **intentionnel** : en d´autres termes, le détournement ou la dissipation doivent être volontaire et son auteur pour qu´il soit punissable, il doit avoir conscience du caractère frauduleux de ses agissements. C'est-à-dire, l'auteur agit de mauvaise foi et en connaissance du caractère précaire de sa possession.

Ainsi, le juge pénal se fonde et se base sur cette notion de mauvaise foi, afin de déterminer l'élément moral de l'infraction. Car, il suffit que l'auteur de détournement ou de dissipation agisse en connaissance de la précarité de la remise et qu'il ait eu conscience du caractère illicite de ces actes ou de ces agissements. En effet, l'intention implique la connaissance par le prévenu de la précarité de la remise de la chose et du caractère illicite du détournement ou de dissipation. La preuve de ces derniers éléments est appréciée en tenant compte de la nature de la chose détournée ou dissipée et des stipulations contractuelles.

L'inexécution du contrat ou de l'obligation contractuelle, en cas, de restitution tardive, détérioration et perte de la chose; ne constitue pas un détournement, car, il peut s'expliquer par une simple négligence. Dans le même ordre d'idée, les détériorations ou la perte de la chose remise par son propriétaire; dans ce cas, son auteur n'encourt qu'une responsabilité civile pour sa négligence, dès lors que le juge pénal n'a pas pu établir et prouver l'intention frauduleuse et n'a pas pu prouver l'intention d'intervertir la possession à titre précaire. Cette inexécution contractuelle tardive, de la part de celui qui a reçu la chose remise; ne constitue pas nécessairement un détournement. La restitution tardive ou la détérioration et la perte de la chose, ne constitue pas un détournement. Certes, c'est un abus d'usage de cette chose et même

s'il est dommageable (même s'il porte préjudice) à son propriétaire, n'entraine qu'une responsabilité civile. Car il peut s'expliquer par une simple négligence.

Exception : lorsque le prévenu est animé par une intention coupable, le retard ou détérioration et la perte de la chose remise par le propriétaire devient frauduleuse. Dans ce cas, il est passible d'une sanction pénale en vertu de l'article 547 du code pénal marocain.

En plus des sanctions pénales, le détournement de fonds peut avoir des implications civiles importantes pour les auteurs et les victimes.

- **Restitution des fonds détournés:** Les auteurs de détournement de fonds sont tenus de restituer les fonds qu'ils ont indûment soustraits. Cette restitution peut se faire de manière volontaire ou par le biais d'une décision de justice.
- **Dommages-intérêts:** Les victimes de détournement de fonds peuvent demander réparation du préjudice subi en intentant une action en justice civile. Les dommages-intérêts peuvent inclure la perte financière directe, le préjudice moral et les frais de procédure.
- **Nullité des actes juridiques:** Les actes juridiques réalisés par l'auteur du détournement de fonds en utilisant les fonds détournés peuvent être annulés par la justice civile.

VIII. Impact du détournement de fonds sur l'économie marocaine

Le détournement de fonds représente un fléau aux conséquences économiques néfastes. Il fragilise la confiance des investisseurs, détourne des ressources précieuses des investissements productifs et nuit à la bonne gestion des finances

publiques. La lutte contre ce phénomène est donc essentielle pour promouvoir une économie saine et transparente au Maroc.[1]

IX. Perspectives et défis

Le renforcement de la lutte contre le détournement de fonds au Maroc passe par une approche multidimensionnelle, incluant :

- Poursuite de l'amélioration du cadre juridique et réglementaire.
- Renforcement des capacités des institutions de contrôle et d'investigation.
- Promotion d'une culture de la transparence et de la responsabilité.

X. Exemples de cas de détournement de fonds au Maroc

Afin d'illustrer la réalité du détournement de fonds au Maroc, il convient de citer quelques exemples marquants :

- **Scandale de la Caisse de Dépôt et de Gestion (CDG) dans les années 1990:** Ce scandale a mis en lumière le détournement de fonds massifs au sein de la CDG, impliquant des hauts responsables et occasionnant un préjudice financier important.
- **Affaire Khalifa Bank dans les années 2000:** Cette affaire a révélé l'existence d'une vaste fraude et d'un détournement de fonds orchestrés par le dirigeant de la banque, provoquant la faillite de l'établissement et portant atteinte à l'épargne de milliers de clients.

1https://aujourdhui.ma/actualite/lutte-contre-les-crimes-financiers-et-la-dilapidation-des-deniers-publics-91-millions-dh-restitues-au-tresor-en-2020#google_vignette consulter le 21-08-2026 à18h

- **Détournements de fonds dans les collectivités locales:** Des cas de détournement de fonds sont régulièrement signalés au sein des collectivités locales, mettant en cause des élus et des agents municipaux.

Ces exemples, bien que non exhaustifs, démontrent la persistance du phénomène du détournement de fonds au Maroc et la nécessité d'une lutte ferme et continue contre ce fléau.

XI. Rôle de la société civile dans la lutte contre le détournement de fonds

La société civile joue un rôle crucial dans la lutte contre le détournement de fonds en sensibilisant le public, en dénonçant les cas de corruption et en soutenant les initiatives visant à renforcer la transparence et la redevabilité.

- **Associations de lutte contre la corruption:** Plusieurs associations marocaines mènent des actions de sensibilisation, de plaidoyer et de veille pour la lutte contre la corruption et le détournement de fonds.
- **Médias:** Les médias peuvent jouer un rôle important en enquêtant sur les cas de détournement de fonds et en informant le public sur les enjeux de la lutte contre la corruption.
- **Citoyens:** Les citoyens peuvent contribuer à la lutte contre le détournement de fonds en signalant les cas suspects aux autorités compétentes et en s'impliquant dans les initiatives de la société civile.

XII. Conclusion

Le détournement de fonds constitue une infraction grave portant atteinte aux fondements de l'économie et de la société marocaine. Cadre juridique précis, répression ferme et mobilisation de la société civile sont autant d'éléments essentiels pour endiguer ce fléau et promouvoir une gouvernance saine et transparente au Maroc.

L'enjeu et le risque sécuritaire de la technologie dans l'Entreprise

AMZAOUAR MOUSSA

OPTION : DROIT SOCIAL

Docteur en Droit Privé Section Française (Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Tanger & Université Abdelmalek Essaâdi / Maroc).

Sommaire

Introduction

I- La relation entre les investissements et le futur de la cybersécurité au Maroc

A- Investissement des entreprises dans la cybersécurité est un enjeu
B- sécuritaire
C- Le futur de la cybersécurité
1- Souveraineté numérique.
2- Confiance numérique.

II- Les risques de la nouvelle technologie dans les entreprises

A- Risque sur la qualité de vie et de la santé au travail
1- Augmentation des rythmes de travail
2- Surcharge informationnelle
3- Renforcement des contrôles
4- Brouillage des frontières entre travail et hors travail
5- Sentiment d'isolement
B- Risque de se déconnecter :
1- Connexion
2- Déconnexion et ses types
a- La déconnexion volontaire
b- La déconnexion comme fuite.
c- Le droit à la déconnexion

Conclusion

Introduction

La nouvelle technologie dans les entreprises, est aujourd'hui un impératif catégorique pour toute entreprise pour réussir dans son marché, cette dernière constitue aussi un véritable levier de performance. En effet, la NT dans des entreprises est en marche, celle-ci n'est plus une option. Elle bouleverse les méthodes de fonctionnement des entreprises. Elle pousse les entreprises à se réinventer à marche forcée par un changement de paradigme imposé par ces nouvelles technologies. Elle impacte les relations et interactions au sein de leurs équipes, mais également dans leur rapport avec l'externe. En outre, les capacités de traitement et d'analyse de l'information qu'elle offre cette révolution ouvre de formidables opportunités dans les entreprises, et ce dans tous les domaines : elles permettent de réduire les coûts, de créer un nouveau dialogue avec les clients, de rendre les organisations plus efficaces.

Les entreprises sont conscientes de l'existence de ces opportunités et s'engagent dans un processus de la NT, Ce qui a conduit à une véritable transformation de l'organisation du travail : pas tant parce qu'elle permet de numériser tous les processus de l'organisation, mais surtout parce qu'elle nécessite de reconstruire en profondeur pour chaque entreprise un nouvel équilibre entre autonomie et contrôle des salariés. Face à cette situation, la NT peut être considérée comme une source d'angoisse pour un nombre de dirigeants des entreprises. Ceux-ci doivent expérimenter de nouvelles modalités de travail qui allient partager d'expériences, travail d'équipe, forte collaboration avec les clients, créativité et innovation.

Dans cet article, notre recherche scientifique sera consacrée aux enjeux sécuritaires et les risques de la nouvelle technologie dans des entreprises en relation avec la qualité de vie et la santé des salariés.

L'accélération de la transformation numérique au sein des entreprises, ayant des défis sécuritaires qui peuvent impacter l'être humain et l'économie, le Maroc s'est intégré depuis longtemps pour faire face aux risques de cette technologie au sein des

organismes publics et au sein des entreprises privées à travers une stratégie nationale vitale de cybersécurité. Celle est focaliser pour un seul aspect économique, en effet, les investisseurs et les donneurs européens qui, dans le cadre de leurs activités économiques délocalisées, ont poussé les pouvoirs publics à se doter de structures de cybersécurité comparables à celles qui existaient chez eux. Souligne que le parrain de toutes ces réformes a longtemps été le ministère de l'Industrie, de l 'Investissement, du Commerce et de l 'Economie Numérique. Dans ce contexte, et compte tenu des enjeux et risques liés à la perspective d'ouverture et de développement projeté par le plan «Maroc Numérique 2013», notre pays se trouve désormais, d'une part, devant l'obligation de mettre en place des mécanismes de protection et de défense des systèmes d'informations (SI) des administrations, organismes publics et infrastructures d'importance vitale et d'autre part, de sensibiliser les entreprises sur les enjeux sécuritaires et les risques liés aux menaces informatiques.

L'Etat a institué par le décret n°2-11-508 du 21 Septembre adoptant en date du 05 décembre 2012, la stratégie nationale de la cybersécurité, pour faire face aux risques et les menaces qui peuvent être touchables par rapport au domaine de la sécurité des systèmes d'informations, aussi, le comité stratégique a approuvé lors de la même réunion le plan d'action 2013, de la Direction Générale de la sécurité des systèmes d'information (DGSSI).

Ces efforts considérables ont été consentis en termes de sensibilisation et d'obligation avec pour conséquence que ces organismes considèrent désormais la cybersécurité comme une priorité.

I. La relation entre les investissements et le futur de la cybersécurité au Maroc

Malgré tous les efforts fournis par l'Etat Depuis l'adoption de la DNSSI en 2013, l'arsenal juridique marocain n'a guère changé, si ce n'est la promulgation de quelques décrets d'applications au niveau de la loi 09-08. Les véritables enjeux résident dans la mise en vigueur des lois. Autrement dit, le Maroc dispose d'un arsenal juridique comparable à ce qui se fait de mieux dans le monde, mais il demeure de nombreux problèmes d'applicabilité.

Les magistrats continuent à se référer au droit commun pour incriminer des actes de cybercriminalité parce que c'est plus commode que de se référer aux nouvelles lois. A titre d'exemple, quand on confisque un disque de l'ordinateur d'un suspect, que va-t-on faire de cette pièce à conviction, quel type d'intervention pratiquer, combien de temps la conserver, comment déterminer si son propriétaire est bien responsable de son contenu, etc... Bien des zones de floues demeurent et pourtant, au même moment, on assiste à une recrudescence du nombre des actes criminels. Est-ce que la législation marocaine va évoluer ? La CNDP[1] a exprimé le vœu que le Maroc complète la loi 09-08 et se dote d'une législation comparable au RGPD. Il existe des pressions en provenance des donneurs d'ordre européens pour que la législation Marocaine évolue dans ce sens-là. A l'instar de l'arsenal juridique, il y a une insuffisance des investissements des entreprises (A) qui peuvent impacter le futur de la cybersécurité au Maroc (B).

A. Investissement des entreprises dans la cybersécurité est un enjeu sécuritaire

La plupart des entreprises investissent moins d'un million de dirhams, ce qui est peu. Les répondants disent souvent qu'ils ont de la peine à convaincre leur direction

[1] Commission marocaine, créée par la loi n°09-08.

générale d'investir dans la cybersécurité[1]. Résultat : ils n'investissent que lorsqu'il y a un incident. C'est une problématique que tout praticien de cybersécurité rencontre tous les jours dans le cadre de ses fonctions.

Il y a aussi un problème de ressources humaines. Le Maroc compte trois fois plus d'habitants que la Tunisie et pourtant il forme 1,5 fois moins d'ingénieurs : presque 11000 diplômés par an au Maroc contre 15 000 en Tunisie. Comment expliquer une telle contre-performance ? Il y a tout d'abord, une approche trop élitiste alors qu'il faudrait éliminer les barrières à l'entrée et encourager le maximum de jeunes à poursuivre des études d'ingénieur.

Ensuite, il faut aussi donner une chance aux gens qui ne sont pas ingénieurs mais ont développé une expertise en cybersécurité. Ainsi, DATAPROTECT[2] compte parmi ses employés des jeunes qui n'ont même pas le baccalauréat mais qui sont des passionnés de cybersécurité et ont tout appris par eux-mêmes. Il est important d'aller puiser dans le vivier de ressources de l'underground des hackers repentis pour améliorer notre capacité de penser hors des chemins battus. Ce sont des gens qui sont techniquement à l'avant-garde de la cybersécurité. Ils réussissent tous les tests d'admission sans difficulté. Il nous reste à les former sur la communication, sur la rédaction de rapports, etc... On n'a pas besoin de les chercher longtemps, ce sont eux qui nous repèrent et nous offrent leurs services. Mais il s'agit de candidatures atypiques qui restent relativement peu nombreuses.

D'une façon générale, le Maroc ne produit pas assez d'ingénieurs spécialisés en cybersécurité et il doit faire face et affronter une concurrence mondiale féroce. A peine

[1] Situation recherchée pour un système d'information lui permettant de résisterà des événements issus du cyberespacesusceptibles de compromettrela disponibilité, l'intégrité ou la confidentialité des données stockées, traitées ou transmises.

[2] Entreprise spécialisée en sécurité de l'information fondée par EL AZZOUZI Ali, expert en sécurité de l'information.

formés, nos meilleurs ingénieurs quittent le Maroc pour aller travailler à l'étranger. La conséquence de cette insuffisance quantitative et de ce « brain drain » qualitatif est qu'il y a une inadéquation entre l'offre et la demande. Il faut multiplier les programmes universitaires en cybersécurité.

B. Le futur de la cybersécurité au Maroc

Il faut que la sécurité soit intégrée systématiquement dans l'évolution technologique dès la conception des solutions, qu'elles soient informatiques ou autre. Pour traduire cette évolution dans les faits, il convient de considérer la cybersécurité sous deux angles : la souveraineté et la confiance.

1) Souveraineté numérique.

Trop souvent, il arrive que des organismes marocains hautement sensibles confient la surveillance de leurs actifs informationnels à des intervenants étrangers. Le Maroc a une industrie de la cybersécurité embryonnaire, il y a peu d'entreprises spécialisées et c'est dommage car il serait facilement possible de répondre à la demande locale. En outre, il s'agit d'un type de services doté d'un fort potentiel d'exportation qui pourrait générer une grande valeur ajoutée pour le Maroc. Il est important de favoriser l'émergence d'une industrie locale forte, ce qui peut être fait en misant sur l'ouverture des marchés publics à des acteurs locaux et en encourageant l'innovation dans le secteur.

Pour que les marchés publics deviennent un facteur dynamique de développement, il faut que l'État cesse d'organiser des appels d'offre basés sur le plus bas soumissionnaire au profit de l'établissement de chercher des véritables partenariats public-privé. Pour cela, il est indispensable que les pouvoirs publics disposent d'une stratégie d'équipement à long terme et qu'elle la fasse largement connaître. En effet, les entreprises de cybersécurité ont besoin de connaître à l'avance les besoins du gouvernement pour mobiliser des ressources adéquates et engager les ressources humaines appropriées.

2) Confiance numérique.

La confiance numérique a fait des progrès indubitables au Maroc depuis l'adoption de la DNSSI qui s'adresse aux organismes d'importance vitale. Des efforts considérables ont été consentis en termes de sensibilisation et d'obligation avec pour conséquence que ces organismes considèrent désormais la cybersécurité comme une priorité. Mais cet effort est limité par définition aux organismes d'importance vitale et laisse de côté la majeure partie du secteur privé ainsi que le grand public.

Qui plus est, le fait d'avoir confié la cybersécurité à la Défense nationale par le truchement de la DGSSI comporte un inconvénient. La culture de secret qui caractérise la Défense Nationale a tendance à rendre inaccessible l'information colligée par la DGSSI. Tout est géré dans la plus grande discrétion alors que pour faire de la sensibilisation, il faudrait au contraire conférer la plus grande visibilité possible à cette activité.

Le résultat est que la sensibilisation du grand public progresse peu. Il y a de nombreux cas sociaux, surtout parmi les jeunes. Des cas de pédophilie en ligne sont signalés chaque année. Or, cela rentre bien dans le cadre de la lutte contre la cybercriminalité car ces actes sont perpétrés via des moyens technologiques. Le phénomène est comparable pour les PME. Bien du travail reste à faire dans ce domaine aussi. Or, le tissu économique marocain est surtout composé de PME.

Dans les arnaques sur Internet, l'Europe de l'Est dans les fraudes à la carte bancaire, la Russie dans les dénis de services distribués, le Moyen-Orient et le Maroc dans le défacement de site web, etc. Il y a une spécialisation régionale du cybercrime. Malheureusement, au Maroc, il y a un manque de statistiques sur la cybercriminalité. On ne sait pas combien il y a eu de crimes, leur nature, leur impact, etc.

Il faut rendre obligatoire la déclaration d'incidents[1], notamment tout ce qui est violation de données. Les choses devraient changer en raison de l'adoption du RGPD par l'Union européenne qui devrait affecter le Maroc par ricochet. En effet, la cybersécurité est un phénomène transnational par définition.

C'est pourquoi, le Maroc a ratifié en février 2014 la convention de Budapest sur la cybercriminalité qui est le premier traité international à aborder les crimes informatiques et les crimes dans Internet en harmonisant certaines lois nationales, en améliorant les techniques d'enquêtes et en augmentant la coopération entre les nations et la protection adéquate des droits de l'homme et des libertés. Mais quelques États africains et pas plus qui ont ratifié la Convention de Budapest.

Signalons aussi la participation du Maroc à l'initiative Cyber Sud[2], un projet européen de coopération en matière de lutte contre la cybercriminalité dans le voisinage sud a été annoncé officiellement en mars 2018 à Tunis. L'objectif spécifique du projet est de renforcer la législation et les capacités institutionnelles en matière de cybercriminalité et de preuve électronique, conformément aux exigences relatives aux droits de l'Homme et à l'État de droit.

La coopération internationale est une nécessité absolue car, en matière de cybercriminalité, on ne peut pas faire cavalier seul. Quand les attaques viennent d'intrus étrangers, une approche multilatérale est indispensable.

II- Les risques de la nouvelle technologie dans les entreprises :

Les risques concernant les usages des NTIC penchent globalement en faveur de quelqu'uns alors que les salariés utilisant de manière soutenue les outils d'informatiques néanmoins être exposés à des risques réels en matière de QVST. Il ne s'agit pas de risques directs sur la santé. Il y a des études disant qu'en ce qui

[1]Tous les évènements qui peuvent survenir à n'importe quel moment ou toute interruption non planifiée d'un service informatique.

concerne les ondes électromagnétiques, plus nets pour le travail sur écran et les questions ergonomiques, avec de la fatigue visuelle et des risques de troubles musculosquelettiques, mais néanmoins « peu sévères par rapport à d'autres situations de travail[1]. Il s'agit plutôt de risques concernant la qualité de vie au travail qui, lorsqu'ils sont combinés, peuvent impacter de manière indirecte la santé des salariés

A- **Risque sur la qualité de vie et de la santé au travail** :

Pour les risques sur la QVST, on peut les classifier en cinq catégories :

1) Augmentation des rythmes de travail :

Si le développement des NTIC ne correspond pas globalement à une intensification du travail, le risque d'une augmentation des rythmes est réel pour les salariés qui en font une utilisation soutenue. Le temps gagné en communication ou en traitement de l'information a souvent été réinvesti dans la production. L'augmentation de la productivité a entraîné un surcroît d'activités à réaliser et d'informations à traiter.

De plus, la multiplication des flux d'information et des sollicitations en temps réel s'est accompagnée d'un développement des usages privilégiant l'immédiateté des réponses, règle tacite qui peut conduire de fait à exclure ceux qui ne s'y plient pas. Cette situation peut entraîner pour les salariés un développement du travail dans l'urgence, une fragmentation des tâches, et une difficulté à les hiérarchiser en fonction de leur importance.

Fatigue, difficultés de concentration, stress peuvent apparaître. Lorsque l'augmentation des rythmes de travail est conjuguée à une faible latitude décisionnelle, le sentiment de déséquilibre entre ce qui est demandé et les ressources dont on

[1] Impacts des TIC sur le bien-être et la santé au travail », T. Klein et V. Govaere, Centre d'analyse stratégique, février 2012.

dispose pour y répondre, peut s'accroître et se traduire par des troubles physiques ou psychiques[1].

2) Surcharge informationnelle :

Les NTICS contribuent au phénomène de surinformation. La mise à disposition constante de nouvelles informations, plus ou moins bien ciblées, la nécessité de les analyser rapidement, de les trier, et d'éventuellement en rediriger une partie peut consommer un temps non négligeable et entraîner un sentiment de surcharge. L'utilisation de la messagerie dans de nombreuses entreprises a été mise en cause. Des initiatives ont été lancées avec plus ou moins de succès pour en rationaliser les usages : élaboration d'une charte, institutionnalisation d'une journée sans mail, projet de remplacement de la messagerie interne par un réseau social...

3) Renforcement des contrôles :

Globalement, les utilisateurs des NTICS sont plus autonomes que les autres salariés dans l'exercice de leur métier[2]. Cependant, certains usages développés dans une optique de productivité et de standardisation encadrent de manière très rapprochée les pratiques des salariés. En effet, les NTICS élargissent les possibilités de contrôles dans le temps (résultats obtenus pendant et après l'exécution des tâches) et sur les moyens mis en œuvre (détail des trajets effectués par les chauffeurs routiers, durée et contenu des appels pour les opérateurs des centres d'appels…). Les usages des NTICS peuvent aussi contribuer à la mise en œuvre d'une « autonomie encadrée[3] » : sur la base d'objectifs précis et de règles concernant les

[1] Le modèle d'analyse des situations de travail et de leur potentiel de « stress » le plus répandu est celui de Robert Karasek. Ce modèle met l'accent sur deux dimensions : la demande (quantité de travail et intensité) et la latitude décisionnelle (marges de manœuvre dont le collaborateur estime disposer).

[2] Le rôle des TIC dans les reconfigurations des espaces et des temporalités », M. Benedetto et T. Klein, Centre d'analyse stratégique, février 2012.

[3] mpacts des TIC sur les rythmes, l'autonomie et le contrôle du travail », R. Chevallet et F. Moatty, Centre d'analyse stratégique, février 2012.

modalités d'exécution, des marges de manœuvre peuvent exister concernant le choix des modes opératoires.

Le renforcement des contrôles est porteur de deux grands risques : un risque de stress (plus l'autonomie est réduite, que ce soit dans le cadre général de l'exercice du métier ou dans les usages des NTICS, et plus le risque de stress augmente) mais aussi un risque de désengagement (intérêt du travail et reconnaissance peuvent paraître aux yeux des salariés fortement diminués).

4) Brouillage des frontières entre le temps du travail et hors travail :

Si globalement, parmi les salariés les frontières entre sphères professionnelle et privée restent solides[1], il existe un mouvement général qui voit le rapport au temps et à l'espace se modifier en profondeur, notamment sous l'effet des innovations en matière de NTIC.

Les usages des NTICS contribuent à faire évoluer les repères spatio-temporels et à dissocier trois dimensions, fortement liées jusqu'à présent : « le temps au travail (organisé collectivement par l'entreprise), le temps du travail (qui construit l'identité sociale de l'individu) et le temps de travail (celui qui n'est pas du loisir[2]) ». Tout d'abord, les normes collectives qui ont longtemps régulé le temps de travail ont tendance à s'effacer parmi les utilisateurs avancés des NTICS. Ces derniers sont en effet proportionnellement plus nombreux à travailler « en débordement », situation qui les conduit à travailler fréquemment en dehors des heures formelles de travail (soir, week-end, congés), et à allonger la durée de leur travail[3].

[1] Sondage OpinionWay, janvier 2011, auprès d'un échantillon de 1 154 salariés d'entreprises privées et publiques, cité dans « Le rôle des TIC dans les reconfigurations des espaces et des temporalités », M. Benedetto et T. Klein, Centre d'analyse stratégique.
[2] Analyse de M. Lallement (2003) citée dans « Le rôle des TIC dans les reconfigurations des espaces et des temporalités.
[3] The evolution of work, one company's story », MacKinsey Quarterly, novembre 2012.

De plus, la culture de l'immédiateté qui s'est développée avec les NTICS entraîne pour certains un « devoir » de joignabilité et de disponibilité au-delà des horaires habituels. Ces usages peuvent générer une charge de travail additionnelle, une fragmentation des tâches, des décisions parfois trop rapides, une difficulté à « couper » … et peuvent ainsi augmenter le risque de surmenage.

5) Sentiment d'isolement :

Encadrés par des normes de productivité et de qualité très strictes, certains usages des NTIC peuvent favoriser des échanges brefs et peu personnalisés entre les salariés et avec leurs contacts extérieurs. Dans ces situations, où les salariés disposent de peu de marges de manœuvre pour des usages différents ou de peu de temps pour des échanges plus informels, peut se développer le « sentiment d'une érosion des collectifs de travail et des relations d'entraide, et plus globalement d'une formalisation des échanges[1] ». Dans ces situations, ces outils de communication, par les usages qui en sont faits, peuvent paradoxalement, participer à un sentiment d'isolement et contribuer à des situations de souffrance au travail.

Par ailleurs, dans bien des entreprises, les NTICS ont contribué à l'évolution des espaces de travail : nomadisme et télétravail sont facilités, ce qui entraîne de nouveaux aménagements des bureaux… et des lieux d'habitation puisqu'ils peuvent aussi devenir des lieux de travail. Les risques associés à ces évolutions si elles sont insuffisamment pilotées, sont un sentiment d'appartenance moins fort de la part des salariés concernés, et un sentiment de reconnaissance moins important, voire d'exclusion[2].

[1] Les effets des TIC sur l'isolement et les échanges entre collègues », J. Rosanvalon, Centre d'analyse stratégique, février 2012.
[2] Étude montrant que de nombreux salariés en télétravail ont le sentiment que leur éloignement réduit leurs chances de promotion, citée dans « Le rôle des TIC dans les reconfi gurations des espaces et des temporalités »

A. Risque de déconnecter :

Le risque de "se déconnecter" dans une entreprise se traduit par des problèmes de santé mentale[1] (stress, anxiété, burn-out), des difficultés relationnelles, un manque d'engagement, une baisse de productivité, et peut entraîner des sanctions pour l'employeur. Pour les employés, cela signifie une érosion de leur bien-être et une frontière floue entre vie professionnelle et vie privée. Pour l'entreprise, c'est une perte d'efficacité, de créativité et un risque de non-conformité légale.

1) Se connecter.

Le changement technologique touche tant les entreprises du secteur privé que les organismes du secteur public, à des niveaux sociétaux et de comportements (Choquet & Folon, 2015). Les conséquences des TIC sont générées tant dans les entreprises, qu'au niveau du comportement des collaborateurs. Les entreprises doivent évoluer au rythme rapide de la concurrence et s'adapter aux changements techniques, tandis que les collaborateurs doivent aujourd'hui faire preuve d'indépendance, de collaboration, continuer de développer leurs compétences, être inventifs, entreprenants et tout cela à l'aide des diverses ressources mises à leur disposition (PC, Mac, tablette, smartphone, etc.), (Choquet & Folon, 2015).

Mais d'où vient ce besoin de se connecter ? Selon Jauréguiberry (2014), ce besoin peut se justifier en prenant en compte deux logiques individuelles :

* **La première logique** concerne l'intégration et l'appartenance. Les motivations sont d'ici de nature affective ou relationnelle. Avoir le besoin d'être intégré socialement et reconnu s'avèrent être à la base des motivations individuelles (non pas professionnelles) à la connexion. D'une part, l'intégration consiste donc pour un individu à être conscient que, pour exister socialement, il est nécessaire d'être intégré à un ensemble de réseaux de télécommunications. D'autre part, l'appartenance c'est

[1]Coutrot T. et Mermilliod C. (2010), « Les risques psychosociaux au travail : les indicateurs disponibles », Dares Analyses, n° 081.

le fait que chaque individu s'essaie à l'appartenance qui lui paraît la plus profitable par rapport à ses besoins perçus, ce qu'il estime nécessaire et en fonction de ses goûts du moment. Chacun veut profiter d'une grande ouverture, synonyme de choix identitaires et d'opportunités de rencontres que les TIC mettent à notre portée.

* **La deuxième logique** concerne l'efficacité et la performance. Les motivations dans ce cas-ci de l'ordre de l'efficacité, de l'utilité, de l'intensité de gain et de la rentabilité. Les TIC et outils proposés aux entreprises contribuent à rendre notre quotidien plus aisé, plus pratique et plus performant en termes de budget temps/résultats. Tout est à portée de main, que ce soit grâce à internet ou au smartphone.

L'usage intensif de ces outils soulève de nombreuses inquiétudes concernant les conséquences nocives de cette « hyperconnexion [1]» sur la santé et la vie quotidienne, mais surtout dans l'exécution du travail des cadres. Certains peuvent se voir confrontés à du stress, des cas de burn-out, des perturbations dans la vie privée, etc. Certaines entreprises mettent en place des initiatives pour lutter contre cette hyperconnexion (Prost et Zouinar, 2015). Par exemple, des journées sans e-mails afin de modérer les usages de la messagerie électronique, des compagnies américaines qui offrent du digital DETOX qui sont des séjours de « sevrage » aux TIC ou encore Volkswagen[2], une société allemande qui a décidé de mettre en place un système de blocage qui coupe l'accès à la messagerie électronique le soir et le week-end pour certains cadres, etc.

Nous constatons que ces mesures mises en place par les entreprises visent principalement à pallier les problèmes de la messagerie électronique, l'outil indispensable et le plus problématique dans le monde du travail.

[1] L'utilisation excessive des nouvelles technologies en entreprise, où les salariés restent connecter tout le temps et partout.
[2] Volkswagen, une société allemande de secteur d'automobiles.

2) Déconnexion et ses types

Les technologies de l'information et de la communication sont utilisées depuis de longues années au travail (Felio, 2015), mais se sont développées à une vitesse extrêmement rapide et ont donné naissance à des situations indésirables, négatives avec comme conséquences, des situations critiques où le sujet de la déconnexion voit toute son importance (Jauréguiberry, 2013). La notion de la déconnexion peut est utilisée pour faire référence aux pratiques volontairement mises en place par les individus, mais aussi pour celles mises sur pied par les organisations afin d'éviter les désagréments de la connexion aux TIC (Prost & Zouinar, 2013). De plus, l'origine d'une déconnexion peut également survenir d'une prise de conscience de la part des organisations du travail sur les liens entre l'usage intensif des TIC et les risques psychosociaux[1] (Carayol et coll, 2013). Certains emplois qui, en temps normal, nécessitent une concentration et une continuité d'exécution s'en voient contraints par l'évolution rapide des TIC qui, en leur ajoutant une surcharge informationnelle croissante, ne leur permet plus de fonctionner de la même manière. Afin de rendre le travail plus productif, de pouvoir contrôler l'effectivité et augmenter l'intensité en implantant les TIC dans le monde du travail[2], les Directions ont fait naître de nouvelles zones d'incertitudes (Crozier, 1971) au sein des entreprises. Dès lors, la revendication du droit à la déconnexion est apparue comme une réaction à ces technologies (Jauréguiberry, 2010). Les premières revendications concernaient plutôt un surplus de contrôles, de transparence imposée et trop de sollicitations. Les conduites de déconnexion peuvent être révélatrices de situations que personne n'a décidé, mais que tout le monde peut subir et qu'il devient impératif et urgent de socialement traiter, que ce soit au niveau organisationnel ou institutionnel. Ces situations concernent par exemple la surcharge informationnelle, le raccourcissement insoutenable des délais,

[1] Aziza-Chebil A., Delattre E. et Diaye M.-A. (2012), « Changements organisationnels dans les entreprises, outils de gestion et risques psychosociaux : une analyse sur données françaises », Document de recherche de l'EPEE, n° 12-11, Université d'Évry.
[2] Marie-Laure MORIN, « Le droit du travail face aux nouvelles formes d'organisation des entreprises », Revue Internationale du Travail, 2005/1, vol. 144, p 7.

la visibilité ou encore la surveillance non souhaitée. « En cela, elles sont aussi parfaitement révélatrices de la condition hypermoderne de l'homme contemporain qui, en l'absence de règles sociales établies sur des phénomènes émergents, est de plus en plus souvent confronté à ses propres choix, questionnements et inquiétudes » (Jauréguiberry, 2013). 17 Cependant, la déconnexion n'est pas envisageable pour tous les emplois. Pour de nombreuses fonctions, il n'est pas envisageable de parler de déconnexion parce que la nature même des tâches ne le permet pas. Des secteurs liés à la santé ou le milieu aéronautique par exemple nécessitent le travail en shift et l'intervention immédiate de spécialistes en cas de problème. Pourtant, la majorité des individus ne peuvent pas se déconnecter, pourquoi ? Selon Jauréguiberry (2006), les pressions économiques et sociales sont trop fortes. De plus, ils ne sont pas toujours libres d'avoir la possibilité de le faire ou pensent que les TIC leur font économiser du temps et que se déconnecter reviendrait donc à en perdre ou à se couper d'opportunités. Ils développent ainsi des stratégies d'ajustements visant à se déconnecter de manière ponctuelle, lors d'une réunion par exemple ou encore le temps d'une soirée, et partiellement en activant le répondeur ou le vibreur. Il ne s'agit donc pas ici d'une réelle déconnexion, mais plutôt d'un aménagement d'une connexion permanente.

Certaines études, notamment celles réalisées par Jauréguiberry, démontrent que tout le monde ne demeure pas sur un même pied d'égalité face à la déconnexion. Une inégalité qui nous intéresse particulièrement, et qui met en jeu le lien relationnel concerne le fait qu'« il y a d'un côté ceux qui ont le pouvoir de se déconnecter, et donc d'imposer aux autres leur inaccessibilité, et de l'autre ceux qui ne l'ont pas ; d'un côté ceux qui ont le pouvoir d'imposer aux autres une disponibilité d'écoute permanente, et de l'autre ceux qui doivent se plier à cette volonté ». (Jauréguiberry, 2010 : 119).

a. La déconnexion volontaire

Jauréguiberry (2013) explique dans une de ses études que se déconnecter découle d'une envie de maîtriser les technologies. La recherche d'une connexion

maîtrisée implique donc des formes de déconnexion. En effet, généralement ce sont les personnes qui s'en servent de façon intensive qui adoptent des conduites de déconnexions. Les déconnexions totales aux TIC sont des conduites rares même si elles existent. Nous l'avons vu précédemment, elles sont toujours ponctuelles et partielles pour la plupart du temps (Jauréguiberry, 2012, Prost et Zouinar, 2013). Lorsqu'un individu se déconnecte, c'est dans le but de se focaliser sur sa vie personnelle. Il part en quête d'une nouvelle simplicité, celle d'avoir la capacité à être entièrement présent. Ne pas se laisser envahir par trop de surcharge informationnelle et s'échapper des multiples sollicitations, de l'urgence ou d'une pression hiérarchique. Les déconnexions volontaires apparaissent généralement après une prise de conscience suite à un incident critique ou une accumulation. Les individus entreprennent des actions tels qu'éteindre ou mettre leur smartphone sur silencieux, le laisser de côté pour ne pas être distrait en voyant l'écran s'allumer, fermer temporairement le programme des e-mails, couper la géolocalisation, laisser l'ordinateur portable au bureau, etc. L'objectif ne réside donc pas dans le rejet et la déconnexion totale des TIC, mais dans une envie de pouvoir les maîtriser au mieux.

b. La déconnexion comme fuite

La déconnexion comme fuite fait plutôt référence à une réaction de défense mécanique. L'individu se sent dépassé ou soumis et tente de trouver une échappatoire contre cette overdose de connexion. Il s'agit dans ce cas-ci de conduites de fuites qui sont les conséquences de ras-le-bol ou encore d'un désir de faire une pause dans des situations de sur sollicitation. La connexion est perçue telle une situation de saturation, de trop-plein informationnel, de harcèlement ou encore de débordement cognitif. Lorsqu'une personne ne peut plus lutter et qu'elle se voit confrontée à une situation de burn-out, rejeter les TIC se traduit alors comme une attitude de défense pour survivre.

Le burn-out est défini comme « une accumulation du sentiment de ne pas pouvoir y faire face ou de l'absence de raisons d'y faire face ». (Jauréguiberry, 2014 : 29). D'une part, « ne pas pouvoir y faire face » signifie de ne pas disposer de suffisamment

de temps, de ressources cognitives ou d'énergie nécessaire pour gérer et répondre à toutes les sollicitations engendrées par les TIC. D'autre part, « l'absence de raisons d'y faire face » traduit le fait que l'individu n'a plus de raisons d'y croire ou d'espérer tant l'urgence et les nombreuses sollicitations prennent le dessus. Ce ne sont pas les TIC qui engendrent ces situations, mais bien leur usage continu et à flux tendu, sans prise de recul.

c. Le droit à la déconnexion

Au Maroc, la question du droit à la déconnexion n'a pas encore été abordée par la législation. Pourtant, les salariés de nombreux secteurs, notamment la finance, le conseil, la communication et l'informatique, vivent des situations similaires à celles ayant conduit la France à adopter une telle loi. Dans ces secteurs, dépasser les horaires de travail est devenu la norme, avec des employés souvent sollicités durant les week-ends ou même pendant leurs vacances. Les smartphones et autres outils numériques permettent aux employeurs de maintenir un contact constant avec leurs équipes, exacerbant cette situation.

Lorsque votre employeur vous appelle à minuit pour vous reprocher de ne pas avoir été joignable, cela témoigne d'une emprise excessive du travail sur la vie privée.

Au-delà des horaires contractuels, la frontière entre vie professionnelle et personnelle devient floue, permettant aux employeurs de harceler leurs employés même en dehors des heures de bureau. Cette intrusion soulève une question importante : faut-il légiférer pour protéger les salariés au Maroc, à l'instar du droit à la déconnexion en vigueur en France depuis 2017 ?

En France, la loi El Khomri, adoptée le 1er janvier 2017, introduit le droit à la déconnexion pour protéger le temps de repos des salariés. Elle impose aux entreprises de plus de 50 employés de négocier des accords encadrant l'utilisation des outils numériques, notamment en dehors des heures de travail. Bien que cette législation ne

comporte pas de sanctions directes pour les employeurs, elle en appelle à leur responsabilité morale pour protéger les salariés des abus de la sur-connexion.

Erhard (2017) explique dans un article paru dans le PeopleSphere, qu'un droit à la déconnexion alimenterait un rapport de méfiance entre le travailleur et l'entreprise. Par ailleurs, « il est prouvé aujourd'hui que la prise de distance, même sur une courte période, provoque un stress plus grand encore. Mais surtout, il semble nécessaire de rappeler que le progrès durable ne se réalise qu'avec l'engagement volontaire des travailleurs. Et jamais à leurs dépens ». En 1977 déjà, la Communauté européenne signalait dans sa « recommandation 6c – sur la société de l'information » les dangers d'une télé-disponibilité permanente amenant à une porosité des frontières entre la vie privée et professionnelle. Il convient alors d'être attentif et d'étudier « les conséquences d'une connexion permanente, le besoin de se déconnecter parfois et le droit de 19 restreindre l'accès à certains moments » tout comme « la restriction et la négociation des intrusions ».

Toujours en France, depuis le 1er janvier 2017, afin de régulariser l'utilisation des outils numériques pour assurer des temps de repos, la déconnexion est devenue un droit. En effet, l'article L2242-8 de la loi Travail oblige les entreprises détenant plus de cinquante salariés à aborder le droit à la déconnexion dans le cadre « des négociations annuelles sur l'égalité professionnelle entre les femmes et les hommes et la qualité de vie au travail ». Cette loi implique de mettre en place des outils de régulation afin que les travailleurs ne reçoivent plus ou ne puissent plus communiquer par e-mail par exemple, lors de pauses ou hors des temps de travail. Si la négociation n'aboutit à rien, l'employeur a le devoir d'établir une charte après l'avis du Comité d'entreprise et, à défaut, des délégués du personnel. Il y a donc là une obligation pour les entreprises de prendre des mesures nécessaires, mais nous pouvons constater qu'aucune sanction n'est prévue dans le cas contraire (Stora et Ulpat, 2017).

Conclusion

L'article explore la dualité de la technologie en entreprise qui est à la fois le moteur indispensable de la compétitivité et la source de vulnérabilités majeures.

Avec le passage du physique au numérique (La mutation de la menace), le patrimoine de l'entreprise est devenu immatériel (données clients, secrets industriels). La surface d'attaque" s'est étendue avec le télétravail, le cloud et l'Internet des objets (IoT), rendant les frontières de l'entreprise poreuses.

Ce type d'analyse souligne généralement que la technologie ne doit pas être gérée comme un outil isolé, mais comme une dimension critique de la gouvernance d'entreprise.

Il n'existe plus de risque zéro dans un monde en plein mutation technologique. L'objectif n'est plus seulement d'empêcher l'attaque, mais de garantir la capacité de l'entreprise à fonctionner malgré l'incident (cyber-résilience). La technologie la plus sophistiquée est inutile sans une "culture de la sécurité" partagée. La formation et la sensibilisation des collaborateurs sont les premiers remparts.

La sécurité informatique doit sortir de la cave de la DSI pour devenir une priorité de la direction générale. Investir dans la sécurité technologique n'est pas un coût, mais une assurance sur la pérennité et la souveraineté de l'organisation.

En général, si la technologie est une opportunité de croissance, sa maîtrise sécuritaire est la condition sine qua non de sa pérennité dans un environnement mondialisé de plus en plus instable.

Gouvernance administrative des villages de pêche dans la région de Dakhla-Oued Eddahab : diagnostic empirique des défis de gestion à l'épreuve de la stratégie Halieutis

Administrative governance of fishing villages in the Dakhla-Oued Eddahab region: an empirical diagnosis of management challenges under the Halieutis strategy

Ali El Kantaoui

Master Spécialisé - Administration des Affaires des Pêches Maritimes

Institut Supérieur des Pêches Maritimes (ISPM), Agadir, Maroc

Article de recherche - Juin 2026

Résume

Cet article évalue la capacité du dispositif administratif déployé dans la région de Dakhla-Oued Eddahab à concilier le contrôle régalien des ressources halieutiques et le développement socio-économique des communautés de pêcheurs, dans le cadre de la stratégie nationale Halieutis. La recherche s'appuie sur une enquête de terrain conduite entre janvier et avril 2026 auprès de 362 acteurs du secteur, dont 235 exercent directement dans cinq villages de pêche (Lassarga, Lebouirda, N'tireft, Lamhiriz, Imoutlane) et leurs points de débarquement satellites. La collecte, réalisée par questionnaire administré en arabe dialectal et complétée par des entretiens semi-directifs, à été traitée statistiquement sous environnement Python (pandas, matplotlib). Les résultats montrent que l'accompagnement administratif bénéficie d'une légitimité reconnue (note moyenne de 3,56 sur 5), mais que des vulnérabilités infrastructurelles persistent : plus de la moitié des répondants des villages jugent insuffisants les quais, les halles de vente et l'approvisionnement en glace. La pêche illicite, non déclarée et non réglementée (INN) est identifiée comme la menace principale par 54,7 % des acteurs des villages, tandis que la transition numérique portée par le système de traçabilité S@M@C se heurte à une appropriation inégale. Enfin, 73,4 % des usagers

réclament une adaptation de l'arsenal juridique aux réalités du terrain. L'article discute l'influence des facteurs contextuels - analphabétisme, isolement géographique et réticence des marins - sur la qualité et la fiabilité des données collectées, et recommande une gouvernance participative différenciée, un investissement prioritaire dans la maintenance logistique et un accompagnement renforcé vers la dématérialisation.

Mots-clés : *administration des pêches ; villages de pêche ; Dakhla-Oued Eddahab ; stratégie Halieutis ; pêche INN ; gouvernance participative ; traçabilité numérique ; enquête de terrain.*

1. Introduction

1.1. Contexte et enjeux du territoire halieutique

Avec un littoral qui s'étend sur 667 km, une baie d'une superficie rare avoisinant les 400 km2, une zone d'upwelling permanent et un climat singulier, la région Dakhla-Oued Eddahab positionne le Maroc parmi les zones les plus poissonneuses au monde. La baie de Dakhla offre une zone d'alimentation, d'habitat et de frayère pour un éventail unique d'espèces, une importance écologique reconnue à l'échelle internationale (site d'intérêt biologique et écologique, zone RAMSAR depuis 2003). Outre une production halieutique considérable, atteignant près de 40 % du volume national, les eaux de la région abritent des stocks stratégiques : le stock C des petits pélagiques (Sardina pilchardus), pilier industriel ; le stock des céphalopodes (Octopus vulgaris), moteur de la pêche artisanale ; ainsi que les grands migrateurs et les stocks littoraux.

Forte de ces atouts, la région à attiré des investissements massifs. Le territoire est maillé par six sites de pêche majeurs (Lassarga, Lebouirda, Aïn Beida, N'tireft, Imoutlane et Lamhiriz) et dispose d'équipements structurants tels que le Comptoir d'Agréage des Poissons Industriels, sept halles à marée et un Centre de Qualification Professionnelle Maritime. L'administration de ces espaces est confiée aux services

déconcentrés de l'État, au premier rang desquels la Délégation des Pêches Maritimes (DPM), dont la mission s'inscrit dans le cadre de la stratégie nationale Halieutis, lancée en 2009 pour articuler compétitivité, durabilité et performance du secteur.

1.2. Problematique et positionnement scientifique

L'administration halieutique régionale ne se contente plus de gérer des flux de captures : elle gère des vies humaines, des infrastructures critiques et des équilibres écologiques fragiles. D'une part, l'État doit assurer ses missions régaliennes avec rigueur, lutter contre la pêche illicite, non déclarée et non réglementée (INN), contrôler la traçabilité et garantir la salubrité des produits. D'autre part, cette même administration doit composer avec des contraintes opérationnelles lourdes : éloignement géographique, déficit en infrastructures de base et nécessité d'accompagner une population de marins vers plus de structuration sociale. Il existe des lors une dichotomie manifeste entre la modernisation accélérée voulue par les stratégies centrales et la réalité matérielle des villages de pêche.

C'est à l'aune de ce constat que se formule la problématique centrale de cette recherche : ***dans quelle mesure le dispositif administratif et institutionnel actuel, déployé dans la région de Dakhla-Oued Eddahab, parvient-il à surmonter les contraintes territoriales pour concilier les impératifs de contrôle régalien et les exigences de développement socio-économique durable des villages de pêche?***

Trois axes analytiques structurent cette interrogation. Le premier interroge l'adéquation normative : le cadre juridique national offre-t-il les leviers nécessaires à une gestion adaptée aux spécificités du Sud ? La deuxième porte sur l'épreuve du réel, c'est-a-dire les freins endogènes (logistiques, humains) qui entravent l'efficience de l'action administrative sur le terrain. Le troisième est prospectif : quel modèle de gouvernance numérisée et participative permettrait de pérenniser ces villages face aux enjeux de l'économie bleue ?

L'originalité scientifique de ce travail réside dans sa dimension empirique. Alors que la littérature sur la gouvernance halieutique marocaine demeure principalement institutionnelle et juridique, la présente recherche donne la parole aux acteurs de terrain (marins-pêcheurs, armateurs, coopératives, agents administratifs) pour objectiver, chiffres à l'appui, l'écart entre le droit prescrit et le droit pratique. Cet article est organisé selon la structure IMRAD : après cette introduction, la section 2 détaille la méthodologie, la section 3 présente et discute les résultats, et la section 4 conclut en formulant des recommandations.

1.3. Cadre théorique et état de la question

La recherche s'inscrit à la croisée de trois traditions théoriques. La première est l'analyse néo-institutionnelle des organisations publiques, qui considère l'action administrative comme le produit d'interactions entre règles formelles, normes informelles et routines organisationnelles, plutôt que comme la stricte application d'un organigramme. Dans cette perspective, la sociologie de l'action organisée montre que les zones d'incertitude et les marges de manœuvre investies par les acteurs locaux constituent souvent le véritable lieu du pouvoir effectif ; dans les villages de pêche, ces zones se cristallisent autour de la maintenance, de la chaîne du froid et du contrôle effectif des débarquements.

La deuxième tradition est la théorie de la gouvernance des biens communs. Les travaux consacrés à la gestion collective des ressources renouvelables établissent que les régulations les plus efficaces des pêcheries combinent un cadre juridique étatique avec des mécanismes d'autorégulation portes par les communautés d'usagers elles-mêmes. Cette grille éclaire directement le rôle potentiel des coopératives de pêche comme coproductrices de la régulation, à condition qu'elles soient dotées des outils institutionnels et financiers appropriés.

La troisième tradition mobilise l'analyse économique de la dissuasion et des coûts de transaction. La probabilité de détection et la sévérité des sanctions déterminent

conjointement l'effet dissuasif du contrôle, tandis que la persistance de circuits informels s'analyse comme une défaillance de marche institutionnellement induite : tant que le coût de transaction du circuit officiel demeure perçu comme supérieur à la prime de risque du circuit informel, une part des opérateurs privilégié la sortie informelle. Ces trois cadres fournissent les instruments d'interprétation des résultats empiriques présentés plus loin.

2. Méthodologie

2.1. Approche et posture épistémologique

La recherche adopte une démarche hypothético-déductive à méthodes mixtes, croisant une analyse macro-administrative des textes et rapports institutionnels avec une approche empirique fondée sur l'exploitation de données de terrain. Ce choix vise à dépasser le clivage classique entre l'approche descendante (top-down) et l'approche ascendante (Bottom-up) de l'analyse des politiques publiques. Sur le plan épistémologique, l'étude s'inscrit dans la lignée des analyses néo-institutionnelles du secteur public, qui considèrent l'action administrative non comme la simple application descendante de règles, mais comme le résultat d'interactions continues entre règles formelles, normes informelles, routines organisationnelles et contraintes matérielles. Dans cette perspective, comprendre l'écart entre le prescrit et le réel devient une voie privilégiée pour identifier les leviers de transformation effective du dispositif.

Le travail repose sur un stage de recherche effectué au sein de la Délégation des Pêches Maritimes de Dakhla, du 16 février au 15 avril 2026, qui a permis un accès privilégié aux acteurs, aux sites et aux documents administratifs internes.

2.2. Terrain d'étude et unités d'observation

Le terrain couvre l'ensemble du dispositif régional de débarquement artisanal : les cinq villages de pêche (VDP) de Lassarga, Lebouirda, N'tireft, Lamhiriz et Imoutlane, complète par le point de débarquement aménagé (PDA) d'Ain Beida et par la référence

structurante que constitue le port de Dakhla. La dispersion spatiale de ces sites est une caractéristique déterminante du terrain : Lassarga se situe à environ 08 km au sud du chef-lieu, Lebouirda à environ 140 km au sud, N'tireft à environ 70 km au nord, Imoutlane 111 km au sud sur la côte sud de la péninsule, et Lamhiriz à plus de 320 km au sud sur la route de Bir Gandouz. Cette géographie, sur une façade littorale d'environ 667 km et une superficie régionale de près de 130 898 km2, place l'enquête dans un contexte logistique exigeant.

2.3. Echantillonnage et composition de l'échantillon

L'enquête par questionnaire à été menée auprès de 362 acteurs du secteur halieutique régional, selon une méthodologie d'échantillonnage par grappes territoriales (cluster sampling) avec stratification fonctionnelle. Ce protocole garantit une représentativité satisfaisante des différents groupes d'acteurs sur l'ensemble des sites étudiés. Parmi les 362 répondants, 235 exercent directement dans les villages de pêche et points de débarquement, ce qui permet des analyses spécifiques à l'échelle des VDP. La répartition des répondants par site est présentée au Tableau 1.

Site	Lassarga	Lebouirda	N'tireft	Lamhiriz	Imout./A.B.
Nombre de répondants (VDP)	66	60	48	20	41

Tableau 1. Répartition des 235 répondants exerçant en VDP/PDA par site (base = 235 ; total N = 362).

Le profil sociodémographique de l'échantillon reflète fidèlement la structure du capital humain du secteur. Les marins-pêcheurs en activité représentent 71,4 % des répondants, devant les armateurs (12,2 %), les représentants de coopératives (10,5 %) et d'autres fonctions telles que mareyeurs, agents portuaires et encadrants

administratifs (5,9 %). En termes d'ancienneté, 42,7 % exercent depuis plus de quinze ans, 38,2 % entre cinq et quinze ans et 19,1 % depuis moins de cinq ans, ce qui assure une bonne représentativité intergénérationnelle. Le niveau d'éducation est un paramètre central pour l'interprétation des résultats : 44,2 % des répondants ont un niveau collégial ou secondaire, 30,8 % un niveau primaire, 15,7 % un niveau technique ou universitaire, et 9,4 % une formation professionnelle.

2.4. Instruments de collecte

Le dispositif méthodologique associe trois instruments complémentaires. Le premier est l'enquête par questionnaire structurée, administrée directement sur les sites de débarquement. Le deuxième est l'entretien semi-directif, conduit auprès des responsables de la DPM, de l'Office National des Pêches (ONP) et du Centre de Qualification Professionnelle Maritime (CQPM), selon un guide structuré. Le troisième est l'observation participante, rendue possible par la présence prolongée sur le terrain durant le stage de recherche. Cette triangulation vise à croiser la parole des usagers, celle des responsables administratifs et l'observation directe des situations de travail.

Le questionnaire était structure autour de plusieurs blocs thématiques : identification sociodémographique (fonction, ancienneté, niveau d'éducation) ; perception de l'état des infrastructures (halle, glace, quais, sécurité) sur une échelle à trois modalités (très satisfaisant, moyen, insuffisant) ; évaluation de l'accompagnement administratif de la DPM sur une échelle de 1 à 5 ; perception des menaces pesant sur l'activité ; appréciation du dispositif de contrôle et de la pêche INN ; connaissance et usage du système de traçabilité S@M@C ; et opinion sur l'adaptation de l'arsenal juridique. Les entretiens semi-directifs, conduits auprès des chefs de service de la DPM, de l'ONP et du CQPM, ont permis de contextualiser les réponses quantitatives et d'accéder à des éléments non déclaratifs (rotation des personnels, contraintes budgétaires, délais d'intervention).

Un choix méthodologique déterminant à consiste à administrer les questionnaires en arabe dialectal (darija), langue usuelle des acteurs, avec l'appui de traducteurs locaux pour les sections techniques. Cette adaptation linguistique était indispensable compte tenu du profil éducatif de la population enquêtée et conditionnait directement la compréhension des questions et la fiabilité des réponses. Le recours à des facilitateurs issus des communautés locales visait en outre à instaurer un climat de confiance propice à l'expression sur des sujets potentiellement sensibles.

2.5. Traitement et analyse des données

Le dépouillement statistique à été réalisé sous environnement Python, avec recours à la bibliothèque pandas pour le traitement tabulaire et à matplotlib pour les visualisations préparatoires. Les données quantitatives ont fait l'objet d'analyses descriptives (fréquences, moyennes, croisements par site et par fonction). L'analyse qualitative des défaillances opérationnelles à mobilise le diagramme de causes-effets d'Ishikawa, structure autour des cinq familles de causes (les 5M : Matière, Main-d'œuvre, Matériel, Méthode, Milieu), tandis que la phase prospective s'est appuyée sur une matrice SWOT et une analyse PESTEL. Cette transparence méthodologique est essentielle à la crédibilité scientifique des conclusions.

2.6. Limites méthodologiques et biais de terrain

Plusieurs limites doivent être explicitées, car elles conditionnent la portée des résultats. La première tient à la taille de l'échantillon dans les sites les plus isolés : à Lamhiriz, seuls 20 répondants ont pu être interrogés, ce qui invite à la prudence dans l'interprétation des pourcentages propres à ce site. La deuxième limitée est linguistique et cognitive : le niveau d'analphabétisme d'une part importante de la population enquêtée (30,8 % de niveau primaire) à impose une médiation orale systématique et un risque de reformulation des questions susceptible d'introduire un biais de compréhension. La troisième limitée relève de la réticence des marins : sur des sujets sensibles tels que la pêche informelle ou les circuits parallèles de commercialisation,

la crainte de conséquences administratives a pu conduire à une sous-déclaration, phénomène classique de biais de désirabilité sociale. Enfin, l'isolement géographique de certains sites à limité la fréquence des passages et, partant, la profondeur du recueil sur les points de débarquement les plus éloignés. Ces facteurs contextuels sont discutés en détail dans la section suivante, car ils constituent non seulement des limites, mais aussi un objet d'analyse à part entière.

3. Resultats et discussion

3.1. Une légitimité administrative reconnue

Le premier résultat marquant de l'enquête concerne la perception globalement favorable de l'accompagnement administratif. Sur l'ensemble des 362 répondants, la note moyenne attribuée à la Délégation des Pêches Maritimes sur une échelle de 1 (très mauvaise) à 5 (excellente) s'établit à 3,56 sur 5, avec 36,8 % de notes maximales (5 sur 5) et 22,2 % de notes inférieures ou égales à 2 sur 5. Ce différentiel entre une appréciation favorable de l'accompagnement administratif et une appréciation critique de l'état des infrastructures suggère que les difficultés ne tiennent pas à la défaillance des agents, mais à des contraintes structurelles d'investissement et de logistique qui dépassent leur sphère de compétence.

Fait notable, il existe une relative décorrélation entre perception institutionnelle et perception infrastructurelle. Dans les sites où les infrastructures sont jugées les plus défaillantes (Lebouirda, N'tireft), la note moyenne attribuée à la DPM reste stable autour de 3,4 à 3,6, tandis qu'à Imoutlane elle atteint 4,3, témoignant d'un attachement marqué à l'accompagnement de proximité. Les acteurs distinguent donc clairement la qualité des agents publics de l'état des équipements, et n'imputent pas aux premiers les carences des seconds. Cette légitimité constitue un capital institutionnel précieux pour la mise en œuvre de réformes futures.

3.2. Des vulnérabilités infrastructurelles persistantes et territorialisées

L'évaluation des infrastructures par les usagers eux-mêmes révèle une situation contrastée mais globalement critique. Sur les 235 répondants des VDP, seuls 14,4 % considèrent la halle à marée comme très satisfaisante, tandis que 43,7 % la jugent moyenne et 41,9 % insuffisante. La chaîne du froid concentre des fragilités majeures : 48,8 % qualifient l'approvisionnement en glace d'insuffisant, contre 15,0 % seulement qui le jugent très satisfaisant. Le constat est plus sévère encore pour les quais et zones de débarquement, jugés insuffisants par 54,7 % des répondants. Enfin, la sécurité des sites est jugée insuffisante par 47,4 % des répondants.

Ces moyennes régionales masquent de fortes disparités territoriales, synthétisées au Tableau 2. La lecture par site fait apparaître une géographie nette de la vulnérabilité : les sites éloignés du chef-lieu (N'tireft, Lebouirda, Imoutlane) cumulent les jugements négatifs, tandis que Lassarga, proche du port de Dakhla, présente un profil plus favorable. A titre d'illustration, l'insuffisance de la glace est signalée par 32,2 % des répondants à Lassarga contre 65,8 % à Imoutlane/Aïn Beida ; celle des quais passe de 41,7 % à Lassarga à 61,0 % à N'tireft.

Indicateur (% " insuffisant " sauf mention)	Lassarga	Lebouirda	N'tireft	Lamhiriz	Imout. /A.B.
Halle insuffisante	29,0 %	50,9 %	57,5 %	31,6 %	37,8 %
Glace insuffisante	32,2 %	50,9 %	58,5 %	38,9 %	65,8 %
Quais insuffisants	41,7 %	60,3 %	61,0 %	50,0 %	62,9 %

Indicateur (% " insuffisant " sauf mention)	Lassarga	Lebouirda	N'tireft	Lamhiriz	Imout. /A.B.
Sécurité insuffisante	33,9 %	63,6 %	66,7 %	25,0 %	38,5 %
Effectifs (RH) insuffisants	54,7 %	69,0 %	46,5 %	20,0 %	77,5 %
Pêche INN = menace princ.	53,2 %	52,5 %	69,0 %	35,0 %	55,0 %
Prix ONP juge "juste"	29,7 %	39,0 %	65,1 %	25,0 %	38,5 %

Tableau 2. Synthèse comparative des perceptions par village de pêche (part des répondants de chaque site). Source : enquête de terrain, 2026.

Au-delà de l'état physique des équipements, c'est leur autonomie opérationnelle, c'est-a-dire leur capacité à être maintenus en fonctionnement permanent, qui constitue le véritable enjeu. Interroge sur leur accès à une assistance technique en cas de panne, 43,3 % des répondants déclarent recevoir une assistance complète sur place, mais 35,3 % évoquent une assistance rare et limitée, et 21,4 % l'estiment inexistante, se disant contraints de remorquer leur embarcation jusqu'à la ville à chaque incident. Cette défaillance constitue ce que la théorie de la qualité totale nomme un point critique de défaillance unique (single point of failure), un maillon dont la rupture entraîne l'arrêt complet du système. Dans les VDP éloignés, l'absence de techniciens spécialisés en mécanique marine, en froid industriel ou en hydraulique réduit le nombre de jours de mer effectifs et, in fine, la productivité du site.

L'application de la grille d'Ishikawa à ce volet fait apparaître des causes racines convergentes. Sur l'axe Matériel, les équipements (chambres froides, groupes électrogènes, treuils) subissent un vieillissement accéléré du fait des conditions environnementales (salinité, sable, vents, écarts thermiques) et souffrent d'une absence de plan pluriannuel de renouvellement. Sur l'axe Méthode, les contrats de maintenance préventive ne couvrent pas systématiquement l'ensemble des sites, et l'intervention curative repose sur des prestataires bases à Dakhla ou Laayoune dont les délais de mobilisation atteignent parfois plusieurs jours. Sur l'axe Main-d'œuvre, le déficit de techniciens qualifiés en local constitue un goulot d'étranglement structurel. Sur l'axe Matière, l'approvisionnement en pièces détachées et consommables dépend de circuits logistiques longs et couteux. Sur l'axe Milieu, enfin, l'éloignement et l'absence d'écosystème local de services techniques aggravent l'ensemble des difficultés. L'examen des bilans budgétaires confirme par ailleurs que les enveloppes consacrées à la maintenance préventive sont, en valeur relative, plus faibles que celles allouées au fonctionnement courant : une réallocation des priorités budgétaires apparaît des lors comme un levier d'amélioration immédiat, sans même nécessiter d'enveloppes nouvelles.

3.3. Immensite géographique et sous-encadrement humain

La contrainte spatiale structure l'ensemble du dispositif. Interroges sur le caractère suffisant des effectifs administratifs déployés, 57,8 % des 235 répondants des VDP répondent négativement. Le sous-encadrement perçu est le plus aigu à Imoutlane et Aïn Beida (77,5 % d'avis d'insuffisance) et à Lebouirda (69,0 %). A l'inverse, à Lamhiriz, 80,0 % des répondants se déclarent satisfaits du niveau d'encadrement, ce qui reflète à la fois un niveau d'activité plus modeste et une présence administrative proportionnée. Cette diversité des perceptions invite à dépasser une lecture homogénéisante et plaide pour une différenciation territoriale des politiques publiques.

A la question des effectifs s'ajoute celle de la stabilité des affectations. Les entretiens semi-directifs révèlent que les agents affectés à Lamhiriz ou Imoutlane

manifestent fréquemment, après quelques mois, le souhait d'une mutation vers Dakhla, ce qui crée une instabilité préjudiciable à la continuité de l'action administrative et à la mémoire institutionnelle des sites. L'absence de dispositif spécifique et attractif d'incitation à l'affectation en zone éloignée aggrave cette difficulté de fidélisation.

3.4. La pêche INN, menace principale perçue

La pêche illicite, non déclarée et non réglementée est perçue comme la menace principale du secteur par une part substantielle des acteurs. Sur l'ensemble des 362 répondants, 48,3 % identifient la pêche informelle comme première menace, devant la raréfaction de la ressource (39,6 %) et la pollution (12,1 %). En se restreignant aux 235 répondants exerçant directement dans les VDP/PDA, cette perception s'élevé à 54,7 %. Ce résultat est un indicateur sociologique de premier ordre : les pêcheurs légalement déclarés perçoivent la concurrence déloyale des opérateurs informels comme un risque économique direct, supérieur même à la dégradation environnementale.

La lecture par site confirme cette tendance avec des nuances significatives : la pêche INN est citée comme menace principale par 69,0 % des répondants à N'tireft, contre 35,0 % seulement à Lamhiriz, site historique ou l'expérience accumulée des marins déplace la préoccupation vers l'évolution des stocks. Cette géographie des perceptions est cohérente avec la cartographie des zones les plus exposées : les sites éloignés, ou les rotations de patrouilles sont moins fréquentes, sont structurellement plus vulnérables. Les données de terrain indiquent d'ailleurs que la couverture des patrouilles terrestres chute à moins de 30 % sur une base hebdomadaire pour les sites les plus distants comme Lamhiriz ou Imoutlane.

L'informalité se manifeste également dans les circuits parallèles de commercialisation : 9,8 % des répondants des VDP reconnaissent explicitement que le commerce du poisson se poursuit en dehors du circuit officiel, ce taux atteignant 15,0 % à Lebouirda et à Lamhiriz. Il convient ici de rappeler la limité méthodologique

évoquée plus haut : sur ces sujets sensibles, la réticence des marins conduit vraisemblablement à une sous-estimation du phénomène réel, ce qui invite à lire ces chiffres comme un plancher plutôt que comme une mesure exacte.

3.5. Une transition numérique à l'appropriation inégale

Le système S@M@C (Système de Suivi de la Matière Captée), outil numérique de traçabilité des produits depuis le débarquement jusqu'à la vente, constitue un levier majeur de modernisation. Or l'enquête révèle une appropriation encore partielle : sur les 362 répondants, 44,3 % déclarent connaître le système et le considèrent comme un progrès remarquable, mais 34,0 % indiquent ne pas le connaître et 21,7 % le connaissent tout en le jugeant complexe. Plus d'un répondant sur deux n'a donc pas une perception positive et claire de cet outil pourtant central. Le défi de l'accompagnement à l'adoption des outils numériques, dans une population dont 30,8 % a un niveau d'études primaire, apparaît comme un chantier prioritaire.

Cette fracture numérique se double d'une asymétrie technologique structurelle : la pêche artisanale, qui représente l'essentiel de l'activité dans les VDP, opère majoritairement avec des barques de moins de huit mètres non équipées des dispositifs satellitaires (VMS, AIS) qui équipent la pêche hauturière. Une part importante de la flottille échappe ainsi de fait au contrôle à distance, ce qui plaide pour le déploiement de balises GPS simplifiées et abordables adaptées au contexte artisanal.

3.6. Valorisation du produit et demande d'évolution juridique

La perception du caractère équitable du prix de première vente obtenu via la halle à marée de l'ONP est majoritairement modérée : sur les 235 répondants des VDP, 40,0 % considèrent que ce passage garantit un prix juste, 50,2 % le jugent moyen et 9,8 % estiment qu'il ne garantit pas un prix juste. Le système d'enchères publiques est donc reconnu dans son principe (90,2 % d'opinions non négatives) sans faire l'objet d'un plébiscite. Les perceptions territoriales varient fortement : la satisfaction atteint

65,1 % à N'tireft mais tombe à 25,0 % à Lamhiriz. Concernant la valorisation locale (transformation, conditionnement), les avis sont presque parfaitement polarisés : 40,7 % jugent les efforts encouragés, 46,5 % les estiment insuffisants et 12,8 % considèrent qu'aucune valorisation n'est promue.

Le résultat le plus structurant pour l'action publique concerne la demande d'évolution normative. Sur l'ensemble des 362 répondants, 26,6 % seulement considèrent que l'arsenal juridique actuel est tout à fait adapté à la réalité des villages de pêche, tandis que 50,0 % le jugent partiellement adapté et 23,4 % pas du tout adapté. Pres des trois quarts des acteurs (73,4 %) expriment ainsi une demande de mise à jour du cadre légal. Les motifs invoqués renvoient à la lourdeur des procédures de licence, à l'inadaptation de certaines normes nationales aux spécificités des pêcheries artisanales sahariennes, et à l'insuffisance perçue des sanctions à l'égard de la pêche INN.

3.7. Formation, sensibilisation et accompagnement scientifique

Le volet formation recueille une majorité d'avis positifs : 63,0 % des 362 répondants considèrent que les formations maritimes correspondent tout à fait à leurs besoins, 24,6 % les jugent partiellement adaptées et 12,3 % inadéquates. Ce résultat encourageant ne doit cependant pas masquer le déficit de formations continues spécifiquement dédiées aux problématiques des VDP (sécurité maritime, navigation par mauvais temps, traçabilité numérique, hygiène alimentaire). L'évaluation des actions de sensibilisation est en revanche nettement plus critique : seuls 27,8 % des répondants déclarent en bénéficier régulièrement, contre 39,3 % rarement et 33,0 % jamais. Cette faiblesse de la fonction de communication et d'éducation aux pratiques durables est préoccupante, car la durabilité de la ressource repose autant sur la régulation coercitive que sur l'adhésion volontaire des acteurs aux bonnes pratiques.

La perception de la recherche scientifique appliquée confirme ce déficit de médiation. Interroges sur l'intervention de l'Institut National de Recherche Halieutique

(INRH), 36,6 % des répondants la jugent présente et utile, 50,9 % estiment son action pas suffisamment visible et 12,5 % la considèrent inexistante. La perception majoritaire est donc celle d'une recherche partiellement déconnectée des préoccupations quotidiennes, ce qui contraste avec l'importance objective de l'INRH dans l'évaluation des stocks et la définition des plans d'aménagement. Le transfert des connaissances scientifiques vers les communautés d'usagers ne s'opère pas spontanément : il suppose un travail de vulgarisation et de coproduction, par exemple via des bulletins scientifiques en arabe ou des séances de restitution organisées dans les VDP eux-mêmes.

Enfin, la protection sociale des marins, condition de l'attractivité du métier, est perçue comme inachevée : 35,0 % des répondants se déclarent très satisfaits de la mise en œuvre des programmes de Caisse Nationale de Sécurité Sociale et d'Assurance Maladie Obligatoire, 52,4 % estiment que ces dispositifs attendent une amélioration et 12,5 % s'en disent insatisfaits. Cet enjeu est d'autant plus critique que la pyramide des âges du secteur est renversée (42,7 % des répondants ont plus de quinze ans d'ancienneté contre 19,1 % moins de cinq ans), ce qui fait peser un risque de crise de la transmission des savoir-faire.

3.8. Synthese stratégique : lecture SWOT du dispositif régional

La mise en perspective des résultats permet de synthétiser le diagnostic sous la forme d'une matrice SWOT (Tableau 3), qui articulé les caractéristiques internes du dispositif (forces et faiblesses) avec son environnement externe (opportunités et menaces). Cette synthèse prépare le passage du diagnostic à la recommandation.

Forces	Faiblesses
• Légitimité reconnue de la DPM (3,56/5) • Reconnaissance de l'utilité des formations (63,0 %) • Circuit officiel ONP admis dans son principe (90,2 % d'avis non négatifs)	• Infrastructures insuffisantes (quais 54,7 %, glace 48,8 %) • Sous-encadrement humain (57,8 % en VDP) • Appropriation partielle du S@M@C (34,0 % l'ignorent)
Opportunités	**Menaces**
• Port Dakhla Atlantique et Initiative Royale pour l'Atlantique • Nouveau Modèle de Développement des Provinces du Sud • Balises GPS abordables pour la pêche artisanale	• Pêche INN perçue comme menace principale (54,7 % en VDP) • Circuits informels de commercialisation • Instabilité des affectations et vieillissement de la main-d'œuvre

Tableau 3. Matrice SWOT du dispositif de gouvernance halieutique régional. Source : élaboration à partir des résultats de l'enquête.

3.9. Discussion : facteurs contextuels et fiabilité des données

Au-delà des résultats bruts, la valeur scientifique de cette recherche tient à l'analyse de la manière dont trois facteurs contextuels ont influence la collecte, la qualité et le taux de réponse des données. Ces facteurs ne sont pas de simples obstacles logistiques : ils informent l'interprétation même des chiffres.

L'analphabétisme et le niveau d'éducation. La proportion élevée de répondants à faible niveau scolaire (30,8 % de niveau primaire) à impose l'administration orale des questionnaires en darija. Ce mode de collecte, indispensable, introduit néanmoins un risque de reformulation et de variabilité dans la compréhension des questions techniques, en particulier celles portant sur des dispositifs abstraits comme la traçabilité numérique. Il n'est pas fortuit que ce soit précisément sur le système S@M@C que se concentrent les taux de méconnaissance les plus élevés (34,0 %) : la fracture éducative se traduit directement en fracture d'appropriation, et le chiffre mesure autant la pénétration de l'outil que la capacité des répondants à se le représenter.

L'isolement géographique. La dispersion des sites sur 667 km de littoral à directement conditionné l'effort d'enquête et la profondeur du recueil. Les sites les plus accessibles (Lassarga, 66 répondants ; Lebouirda, 60) présentent des effectifs plus robustes que les sites distants (Lamhiriz, 20 répondants). Cette asymétrie d'échantillonnage, conséquence mécanique de la géographie, impose de modérer l'interprétation des pourcentages issus des petits sites et rappelle que l'isolement qui affecté l'administration halieutique affecté, de façon symétrique, la recherche qui l'étudie. L'isolement est ainsi à la fois un objet et une contrainte de l'enquête.

La réticence et la crainte des marins. Sur les questions touchant à l'informel (circuits parallèles, pêche INN, prix réels), la crainte de conséquences administratives à pu inciter à la prudence dans les réponses. Ce biais de désirabilité sociale conduit très probablement à une sous-déclaration des pratiques informelles : le taux de 9,8 % reconnaissant l'existence de circuits parallèles doit donc être lu comme une borne inférieure. Le recours à des traducteurs et facilitateurs locaux, issus de la communauté, à permis d'atténuer partiellement cette réticence en instaurant un climat de confiance, mais ne l'a pas totalement neutralisée. La convergence entre la forte perception de la pêche INN comme menace (54,7 %) et la faible reconnaissance de participation aux circuits informels (9,8 %) illustre précisément ce mécanisme : les

acteurs dénoncent volontiers une pratique dont ils s'attribuent difficilement la responsabilité.

Ces trois facteurs, loin d'invalider les résultats, en précisent la portée. Ils confirment un enseignement central de la sociologie de l'action publique : tout dispositif de mesure porte en lui une conception du social et rencontre les mêmes contraintes territoriales que l'objet qu'il observe. La robustesse des conclusions repose dès lors sur la triangulation méthodologique (questionnaires, entretiens semi-directifs et observation participante), qui permet de recouper les déclarations chiffrées avec les propos qualitatifs des responsables et l'observation directe des situations de travail.

3.10. Réponse à la problématique : vérification des hypothèses

Les trois axes analytiques formulés en introduction peuvent désormais être confrontés aux résultats empiriques. Le Tableau 4 synthétise le degré de vérification de chaque hypothèse.

Axe / Hypothèse	Verdict	Justification empirique
L'adéquation normative	**PARTIELLEMENT VÉRIFIÉE**	Le cadre juridique est solide (loi 15-12, VMS, réformes 2024), mais son application dans les villages de pêche éloignés reste limitée. Près de 73,4 % des acteurs interrogés demandent une adaptation aux réalités locales.
La confrontation au terrain	**PLEINEMENT CONFIRMÉE**	L'étude met en évidence plusieurs contraintes majeures : isolement géographique, manque de

Axe / Hypothèse	Verdict	Justification empirique
		glace, absence de système VMS sur la flottille artisanale, instabilité des ressources humaines. Malgré les efforts de l'administration, les moyens disponibles demeurent insuffisants.
La dimension prospective	**CONFIRMÉE**	La mise en place d'une gouvernance digitalisée et participative constitue une solution pertinente. Les programmes prévus pour 2025-2027 ainsi que le Nouveau Modèle de Développement offrent des opportunités concrètes de modernisation.

Tableau 4. Vérification des hypothèses de recherche au regard des résultats empiriques.

4. Conclusion et recommandations

Cette recherche visait à évaluer la capacité du dispositif administratif déployé dans la région de Dakhla-Oued Eddahab à concilier le contrôle régalien des ressources et le développement socio-économique des communautés de pêcheurs. La réponse apportée est nuancée. Sur le plan normatif, le Maroc dispose d'un arsenal juridique dense et d'une architecture institutionnelle structurée, articulés autour de la stratégie Halieutis. Sur le plan opérationnel, en revanche, le diagnostic empirique auprès de 362 acteurs révèle un écart persistant entre le droit prescrit et la réalité pratiquée. Cet écart ne traduit pas une défaillance des agents publics, dont la légitimité est largement reconnue (note moyenne de 3,56 sur 5), mais résulte de contraintes structurelles : dispersion des sites sur 667 km de littoral, insuffisance perçue des infrastructures, sous-encadrement humain et appropriation inégale des outils numériques.

Le dispositif assure ainsi de manière satisfaisante sa mission régalienne de contrôle, mais peine encore à réduire les fractures territoriales qui obèrent le développement socio-économique. Trois axes prioritaires de recommandation se dégagent de cette analyse.

Axe 1. Investissement logistique

- Raccordement en eau potable, énergie stable et assainissement de l'ensemble des villages de pêche à l'horizon 2027.
- Déploiement d'unités de production de glace décentralisées sur chaque site de débarquement, afin de sécuriser la chaîne du froid et de réduire les pertes post-capture.
- Amélioration des pistes d'accès et réduction des contraintes logistiques entre le quai et le village de pêche.

Axe 2. Cogestion et adaptation juridique

- Création de comités mixtes DPM / pêcheurs / coopératives / ONP pour une gestion participative des villages de pêche.

- Adaptation des textes réglementaires aux spécificités locales, notamment par l'élaboration d'une charte régionale, en réponse aux 73,4 % d'acteurs qui réclament cette évolution.

- Renforcement de la surveillance participative contre la pêche INN à travers l'implication directe des pêcheurs.

- Mise en place d'une convention de partenariat entre les différents acteurs institutionnels afin d'accélérer la mise à niveau et le développement durable des villages de pêche artisanale de la région.

Axe 3. Dématérialisation inclusive

- Déploiement de la connectivité (réseau 4G ou satellite) dans les villages de pêche les plus isolés.

- Programme de formation et d'alphabétisation numérique porté par le CQPM, pour accompagner une population dont 30,8 % a un niveau d'études primaire.

- Généralisation du système de traçabilité S@M@C, appuyée par des agents-relais issus des coopératives et des supports pédagogiques en arabe dialectal.

Dans une perspective prospective, le futur Port Dakhla Atlantique, l'Initiative Royale pour l'Atlantique et la dynamique du Nouveau Modèle de Développement des Provinces du Sud ouvrent des opportunités considérables pour inscrire les villages de pêche dans une trajectoire d'économie bleue durable. La réussite de cette transition dépendra de la capacité de l'administration à conjuguer la rigueur du contrôle régalien avec une gouvernance de proximité, agile et inclusive.

Sur le plan des implications pour l'action publique, cette recherche suggère que le principal gisement d'amélioration ne réside pas dans une refonte institutionnelle d'ampleur, mais dans une réallocation des moyens existants et dans une adaptation fine du dispositif aux contextes locaux. La légitimité déjà acquise par l'administration constitue de ce point de vue un actif rare, sur lequel une stratégie de gouvernance de proximité peut s'appuyer à coût politique réduit. La convergence des attentes exprimées par les acteurs (renforcement des contrôles, actualisation juridique, accompagnement numérique) dessine une feuille de route dont les priorités sont hiérarchisables site par site.

La présente recherche connaît enfin certaines limites qui ouvrent autant de prolongements : la taille de l'échantillon dans les sites les plus isolés reste modeste, et l'analyse, centrée sur la dimension administrative, gagnerait à être complétée par une étude économétrique de la rentabilité des filières et par une approche comparative avec d'autres régions littorales du Royaume. L'intégration d'une dimension diachronique, mesurant l'évolution des perceptions au fil du déploiement du système S@M@C, constituerait également un apport précieux pour évaluer dans la durée l'appropriation des outils de modernisation.

Références bibliographiques

Aguilar, F. J. (1967). Scanning the Business Environment. New York: Macmillan.

Becker, G. S. (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. Journal of Political Economy, 76(2), 169-217.

Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE) (2014). Le secteur de la pêche au Maroc : enjeux et perspectives. Auto-saisine n° 23/2014. Rabat.

Commission Spéciale sur le Modèle de Développement (2021). Le Nouveau Modèle de Développement, Rapport général. Royaume du Maroc.

Crozier, M. & Friedberg, E. (1977). L'acteur et le système. Paris : Seuil.

FAO (2022). La situation mondiale des pêches et de l'aquaculture 2022 : vers une transformation bleue. Rome: FAO.

Ishikawa, K. (1985). What Is Total Quality Control? The Japanese Way. Englewood Cliffs : Prentice-Hall.

Las Coumes, P. & Le Gales, P. (2005). Gouverner par les instruments. Paris : Presses de Sciences Po.

Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (2009). Stratégie Halieutis : Plan de développement du secteur de la pêche maritime. Rabat.

Muller, P. (2018). Les politiques publiques (12e Ed.). Paris : PUF, coll. Que sais-je ?

Ostrom, E. (1990). Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action. Cambridge University Press.

Powell, W. W. & DiMaggio, P. J. (dir.) (1991). The New Institutionalism in Organizational Analysis. Université of Chicago Press.

Royaume du Maroc (2014). Loi n° 15-12 relative à la prévention et à la lutte contre la pêche illicite, non déclarée et non réglementée (INN).

Sadiki, A. (2022). La gouvernance territoriale du secteur halieutique au Maroc. Revue marocaine d'administration locale et de développement, 152, 45-65.

Williamson, O. E. (1985). The Economic Institutions of Capitalism. New York :

LANGUE AMAZIGHE ET IDENTITE CULTURELLE

MOHA MALOUI

Institution d'attache : Direction Régionale de la Culture – Errachidia (Maroc)

Statut : professionnel et chercheur en patrimoine culturel

Titre de la communication : Langue Amazighe et Identité Culturelle

Axe choisi : Langues et identité culturelle

Résumé :

La langue Amazighe joue un rôle fondamental dans la construction et la préservation de l'identité culturelle du Maghreb. Elle est un moyen de communication et un vecteur de mémoire collective, d'histoire, de traditions et de savoirs ancestraux.

1. La langue comme marqueur identitaire : l'amazigh est l'un des piliers de l'identité du Maghreb. Il se manifeste à travers plusieurs dialectales qui partagent une même origine et une structure linguistique commune.

2. Transmission et oralité : pendant des siècles, la culture Amazighe a reposé sur la transmission orale, notamment à travers les contes, les proverbes, ... Cette tradition orale a permis de préserver des éléments essentiels de l'identité Amazighe malgré l'absence d'une écriture généralisée.

3. Impact des politiques linguistiques : l'histoire de l'Amazighe est marquée par des politiques de marginalisation dans plusieurs pays concernés. Toutefois, ces dernières décennies ont vu une reconnaissance accrue :

- Au Maroc, elle a été reconnue comme langue officielle et enseignée.
- En Algérie, elle a obtenu un statut officiel.
- En d'autres pays, il y a une résurgence de l'intérêt pour l'amazighité.

4. La langue amazighe face à la modernité : avec la mondialisation et l'évolution des moyens de communication, elle doit relever plusieurs défis :

- La numérisation et l'adaptation aux NTIC.
- La standardisation pour favoriser son enseignement et son écriture.
- La transmission aux jeunes générations.

5. Langue et patrimoine culturel : l'amazigh ne se limite pas à un simple système linguistique ; il est indissociable de nombreuses pratiques culturelles :

- La musique et la poésie
- Les rituels et célébrations
- L'artisanat

La langue amazighe est au cœur de l'identité culturelle maghrébine. Sa préservation et sa promotion nécessitent des efforts continus, notamment à travers l'éducation, la recherche, et la production médiatique. Son avenir dépend de la capacité des locuteurs à l'adapter aux exigences contemporaines avec fidélité à l'héritage ancestral.

Notices biographiques :

Moha MALOUI est cadre à la direction régionale de la culture à Errachidia, poète, écrivain et chercheur en patrimoine culturel. Il publie régulièrement ses articles dans divers journaux et revues spécialisées. Passionné par l'histoire et les traditions du Maroc, il œuvre pour la préservation et la transmission du patrimoine matériel et immatériel.

Mots clés : Tamazight, patrimoine, culture, identité

Introduction :

La langue amazighe, parlée depuis des millénaires par les peuples amazighs à travers Tamazgha (le Maghreb), est un véritable réservoir de mémoire collective et un pilier central du patrimoine culturel. De ses racines profondes dans l'histoire jusqu'à son rôle dans les sociétés contemporaines, elle incarne l'identité et la richesse des peuples qui la parlent. Véritable miroir de leur Histoire, de leurs croyances et de leurs modes de vie, l'Amazigh n'est pas seulement une langue, mais un système de pensée qui a survécu aux épreuves du temps, malgré les nombreuses dynamiques de changement, d'assimilation et de mondialisation. Cependant, la modernité et ses bouleversements – notamment l'urbanisation, la mondialisation et les politiques linguistiques – ont mis cette langue à l'épreuve. Tandis que la langue et les traditions amazighes étaient historiquement portées par l'oralité et la transmission directe, elles sont aujourd'hui confrontées à de nouveaux défis : la sédentarisation, la dominance d'autres langues comme l'arabe et le français, l'évolution rapide des technologies et l'impact de la globalisation.

Cet exposé se propose d'explorer le lien indissociable entre la langue amazighe et le patrimoine culturel amazigh. Nous analyserons comment cette langue, tout en portant un patrimoine immatériel d'une grande richesse, se transforme face aux exigences et aux mutations de la modernité. Quels sont les défis actuels pour la préservation de cette langue, et quelles sont les opportunités qu'offrent les nouvelles technologies, l'éducation et les politiques publiques pour garantir la pérennité de cet héritage vivant ?

À travers cette réflexion, nous tenterons de comprendre comment la langue amazighe peut, non seulement survivre dans un monde globalisé, mais aussi s'épanouir en résonnant avec les préoccupations et les réalités des nouvelles générations.

1- La langue amazighe comme marqueur identitaire

La langue est l'un des principaux vecteurs de l'identité d'un peuple. Pour les Amazighs, ou Imazighen, l'amazigh ne se limite pas à un simple moyen de communication : il incarne une mémoire collective, une histoire et une vision, du monde, transmises de génération en génération.

1.1 Une langue ancrée dans l'Histoire et la mémoire collective

L'amazigh est une langue ancestrale qui remonte à plusieurs millénaires. Présente bien avant l'arrivée des Phéniciens, des Romains et des Arabes en Afrique du Nord, elle a survécu aux influences extérieures tout en conservant sa propre structure. Son ancienneté et sa continuité font d'elle un élément central de l'identité des Amazighs, ce qui permet à ces derniers d'affirmer leur existence en tant que peuple autochtone de Tamazgha (Afrique du Nord).

Les récits mythologiques, les chants et les traditions orales perpétuent un lien avec les ancêtres, renforçant ainsi un sentiment d'appartenance. À travers leur langue, les Amazighs expriment leur Histoire, leurs valeurs et leur vision du monde.

1.2 Une langue porteuse de valeurs et d'une vision du monde

L'amazigh ne transmet pas uniquement des mots, mais aussi une façon de percevoir le monde et d'interagir avec lui. Par exemple :

- Le rapport à la nature : Les Amazighs, notamment les populations rurales et montagnardes (comme les Aït Merghad), ont développé un vocabulaire riche pour décrire les paysages, les animaux et les phénomènes climatiques, témoignant de leur connexion profonde avec leur environnement.

- Les valeurs sociales : La solidarité (*tiwizi*), le respect des anciens (*amghar*), l'honneur (*azzay, alallu*) et la dignité (*Zzaxt*) sont des notions fondamentales véhiculées par la langue amazighe.

- La relation au temps et aux ancêtres : L'amazigh repose sur un calendrier agricole millénaire (*Yennayer-Lemnazil*) et une transmission des savoirs par l'oralité, valorisant ainsi la continuité avec les ancêtres.

1.3 Une langue de résistance et de revendication identitaire

Face aux tentatives d'acculturation et de marginalisation, la langue amazighe a souvent été un outil de résistance.

- Au Maroc et en Algérie, les militants amazighs ont longtemps lutté pour la reconnaissance de leur langue, qui a été minorée par les politiques d'États après l'indépendance.

- La réappropriation linguistique par les nouvelles générations (via la musique, la littérature, le cinéma et les médias) montre un regain de fierté et une volonté de préserver l'héritage amazigh.

- Les manifestations en faveur de la reconnaissance de l'amazighité ont souvent utilisé la langue comme symbole de revendication culturelle et politique.

1.4 La transmission de l'identité à travers la langue

L'amazigh se transmet principalement par l'oralité. Les contes, les proverbes et la poésie jouent un rôle fondamental dans la construction identitaire.

- La poésie amazighe, en particulier, est un véritable réservoir de la mémoire collective. Des poètes, comme Mohamed Chacha (Rif) ou Si Mohand Ou M'hand (Kabylie), ont exprimé à travers leurs œuvres les aspirations et les souffrances du peuple amazigh.

- Les chants traditionnels, comme l'*ahidous* (dans le Maroc Central), l'*ahouach* (dans le Sousse) ou l'*ahellil* (dans le Gourara) renforcent le sentiment d'appartenance et de continuité culturelle.

1.5 Langue et modernité : un défi pour l'identité

Aujourd'hui, la langue amazighe est à un tournant. D'un côté, elle bénéficie d'une reconnaissance institutionnelle (officialisée en Algérie, au Maroc et au Mali) et d'une diffusion croissante dans les médias et l'enseignement. De l'autre, elle est confrontée à des défis liés à la mondialisation, à la dominance d'autres langues (arabe, français, anglais) et à la faible transmission intergénérationnelle dans certaines régions.

L'avenir de l'identité amazighe passe par la préservation et la valorisation de la langue amazighe, en intégrant les nouvelles technologies et en sensibilisant les jeunes générations à son importance.

2- Transmission et oralité dans la langue amazighe

La langue amazighe s'est transmise principalement par l'oralité pendant des siècles, jouant un rôle essentiel dans la préservation de l'identité et de la culture amazighes. Cette transmission repose sur plusieurs formes d'expression, allant des contes et proverbes aux chants et à la poésie.

2.1 L'oralité comme fondement de la culture amazighe

Avant l'officialisation récente de l'amazigh et de son intégration dans l'enseignement, il était une langue essentiellement orale. Cette oralité a permis :

- La conservation du savoir ancestral dans des domaines tels que l'agriculture, la médecine traditionnelle et le droit (*azref*).
- Le renforcement de la cohésion sociale à travers des pratiques orales communes (chants, récits, contes).
- Une transmission intergénérationnelle, où les aînés jouent un rôle central en apprenant aux jeunes l'Histoire, les valeurs et les traditions.

2.2 Les formes de transmission orale en amazigh

2.2.1 Les contes et récits légendaires

Les contes amazighs (*taqessist*, *tamacahut*) sont souvent narrés par les Anciens, en particulier par les femmes, qui jouent un rôle clé dans la transmission culturelle.

- Ces récits, souvent animés par des personnages symboliques (le sage, l'orphelin courageux, l'animal rusé), véhiculent des enseignements moraux et des leçons de vie.

- Exemples : les légendes sur les génies (*Lejnun, Bexxu bu 7 n ighfawen*), les histoires des héros amazighs comme *Dihya (Kahina)* ou *Ämmi Zemmou*.

2.2.2 Les proverbes et maximes

Les proverbes amazighs sont un condensé de sagesse populaire. Ils servent à transmettre des conseils et à rappeler des valeurs essentielles.

- **Exemple** :

  - *Iṣleḥ uzru, iṣleḥ ukuffu* (et la pierre, et la mousse sont utiles) → Se dit d'une personne qui est toujours importante pour des personnes même si elle ne l'est pas pour d'autres.

  - *Amezwaru g tewrut ayd izerrin* (C'est la première chèvre qui doit traverser) → Met en avant le rôle du guide dans la communauté.

2.2.3 La poésie orale et les chants traditionnels

La poésie amazighe est l'un des moyens les plus puissants de transmission de la langue et de la culture. On distingue plusieurs genres :

- L'*ahidous* (Maroc Central : Aït Merghad, Aït Hdiddou, Aït Atta, Iziyyane …), où hommes et femmes chantent en chœur et en danse circulaire.

- Les *izlan* (poésie chantée chez les Chleuhs), qui exprime l'amour, la nostalgie et la résistance.

- L'asfrou (en Kabylie) et l'ahellil (dans le Sud-ouest algérien), où la poésie spirituelle et lyrique joue un rôle central dans la mémoire collective.

Ces formes de poésie sont souvent improvisées et se transmettent de génération en génération, adaptant leur contenu aux réalités du temps.

2.2.4 Les rituels et cérémonies orales

Les cérémonies de mariage, de naissance et de funérailles sont aussi des occasions de transmission orale.

- Lors des mariages, des chants et des poèmes rappellent aux mariés leur rôle dans la communauté.

- Lors des funérailles, des prières et des lamentations en amazigh perpétuent la mémoire des défunts.

2.3 Défis et avenir de la transmission orale

Avec l'évolution des sociétés amazighes et la mondialisation, la transmission orale fait face à plusieurs défis :

- La diminution du nombre de locuteurs amazighs en raison de l'arabisation et de la francisation.

- La disparition progressive des conteurs et poètes traditionnels, remplacés par les médias modernes.

- L'influence des nouvelles technologies, qui modifie la manière dont les jeunes générations apprennent et pratiquent leur langue.

Cependant, des initiatives existent pour préserver et valoriser cette transmission orale:

- L'enregistrement et l'archivage des contes et de la poésie.
- L'intégration de la langue amazighe dans les médias et les plateformes numériques.
- Le développement de l'enseignement de l'amazigh, qui permet de redonner une place à l'oralité dans l'apprentissage.

L'oralité amazighe est une richesse précieuse qui a permis de préserver une culture millénaire face aux défis du temps. Si elle est menacée par la modernité, elle peut aussi être revitalisée grâce aux nouveaux médias, à l'éducation et aux efforts de documentation.

3- L'impact des politiques linguistiques sur la langue amazighe

Les politiques linguistiques mises en place par les États nord-africains ont eu un impact profond sur la langue amazighe, oscillant entre marginalisation, résistance et reconnaissance progressive. Depuis l'indépendance de ces pays, les décisions en matière de langue ont souvent été influencées par des considérations idéologiques.

3.1 La marginalisation de l'amazigh après les indépendances

Après l'indépendance des pays nord-africains (Maroc, Algérie, Tunisie, Libye), les nouvelles autorités ont adopté des politiques d'arabisation sous prétexte de renforcer l'unité nationale et de rompre avec le passé colonial.

- L'arabisation des institutions : L'État a imposé l'arabe comme seule langue officielle et d'enseignement, reléguant l'amazigh à un statut informel.
- L'interdiction ou la limitation de l'usage de l'amazigh : Dans certains pays, parler ou enseigner l'amazigh était perçu comme une menace à l'unité nationale.
- L'absence de reconnaissance officielle : Jusqu'aux années 2000, l'amazigh n'avait aucun statut légal dans la plupart des pays du Maghreb.

Conséquences :

✓ Érosion linguistique : Beaucoup de jeunes générations ont été alphabétisées uniquement en arabe ou en français, réduisant la transmission de l'amazigh.

✓ Dévalorisation culturelle : La langue amazighe était perçue comme un dialecte rural, non adapté à la modernité.

✓ Réaction et militantisme : Face à cette marginalisation, des mouvements amazighs ont émergé pour défendre la langue et la culture amazighes.

3.2 La résistance et le militantisme amazigh

Dès les années 1960-70, des intellectuels et militants amazighs ont commencé à revendiquer la reconnaissance de leur langue et de leur culture.

- Création d'associations culturelles amazighes, comme l'Académie Amazighe à Paris (fondée en 1966).
- Utilisation de la musique et de la littérature pour exprimer les revendications (Idir et Matoub Lounès en Kabylie, Oualid Mimoune, Imazighene, Izenzarene, Ammouri Mbarek … au Maroc).
- Manifestations et soulèvements, notamment en Algérie (Printemps Amazigh de 1980, révoltes de 2001) et au Maroc (Evènement de 1980, affaire Tilelli en mai 1994).

Effets du militantisme :

✓ Une prise de conscience accrue de l'importance de l'amazigh.
✓ Une pression sur les gouvernements pour reconnaître cette identité.

3.3 La reconnaissance progressive de l'amazigh

Face aux revendications persistantes, des pays du Maghreb ont fini par accorder un statut officiel à la langue amazighe.

Au Maroc

- 2001 : Création de l'IRCAM (Institut Royal de la Culture Amazighe).
- 2003 : Introduction progressive de l'amazigh dans l'enseignement.
- 2011 : Reconnaissance de l'amazigh comme langue officielle dans la Constitution.
- Aujourd'hui : Présence de l'amazigh dans les médias et l'administration, mais avec des défis dans son application réelle.

En Algérie

- 1995 : Introduction de l'amazigh dans l'enseignement, qui coïncide avec la création du haut-commissariat de l'Amazighité.
- 2002 : Reconnaissance de l'amazigh comme langue nationale.
- 2016 : L'amazigh devient langue officielle et création de l'Académie Algérienne de la Langue amazighe.

En Tunisie & Libye : reconnaissance limitée, mais émergence d'un mouvement de réhabilitation, notamment après les révolutions de 2011.

En Maurétanie, Egypte et Espagne (îles Canaries) :

- La langue amazighe est aujourd'hui très marginale et en voie de disparition ; elle est presque inexistante dans l'espace public et institutionnel.

- Quasi éteinte, l'amazigh est remplacé par les langues officielles imposées, et ne bénéficie d'aucune reconnaissance officielle ni d'initiatives pour sa préservation.

Au Mali, Niger et Burkina-Faso

- L'amazigh -le tamasheq- est reconnu comme langue nationale, aux côtés des langues officielles et locales. Il est enseigné dans certaines écoles primaires, bien que son usage reste limité par rapport au français. Il existe quelques médias en tamasheq, notamment des programmes radiophoniques.

- Au Burkina-Faso, l'amazigh n'a pas de statut officiel, n'est pas enseignée dans le système scolaire et il n'existe pas de médias en Tamasheq. Donc elle reste avec un usage principalement familial et communautaire.

3.4 Défis et limites des politiques linguistiques

Malgré ces avancées, l'application concrète des réformes reste inégale.

- Manque de moyens pour l'enseignement de l'amazigh (pénurie d'enseignants qualifiés, programmes limités).

- Difficulté d'application dans l'administration et la justice (très peu de documents officiels en amazigh).

- Tensions politiques : Certains gouvernements restent méfiants face aux revendications identitaires.

Les politiques linguistiques ont longtemps freiné l'essor de l'amazigh, mais grâce à la résistance et aux luttes, l'amazigh a obtenu une reconnaissance partielle. Toutefois, des efforts supplémentaires sont nécessaires pour que cette langue joue pleinement son rôle dans la société moderne.

4- La langue amazighe face à la modernité : défis et opportunités

La langue amazighe, autrefois transmise essentiellement par oralité et confinée aux sphères rurales, est aujourd'hui confrontée aux réalités de la modernité. La mondialisation, l'urbanisation, les nouvelles technologies et les politiques linguistiques redéfinissent son usage et son avenir.

4.1 L'urbanisation et le changement des pratiques linguistiques

L'exode rural et la concentration des populations amazighophones dans les grandes villes ont profondément modifié la transmission et l'usage de la langue.

- Dans les villes, l'amazigh est souvent remplacé par l'arabe dialectal ou le français, ce qui entraîne une baisse de la transmission intergénérationnelle.
- Dans les régions rurales, cette langue reste vivante mais elle est influencée par les médias et les contacts linguistiques.
- Les mariages mixtes et la scolarisation en arabe ou en français réduisent l'usage de la langue amazighe au sein des foyers.

Conséquences :

✓ Une adaptation de l'amazigh aux contextes urbains, avec l'intégration de mots arabes et français.

✓ Une tendance à l'abandon de l'amazigh chez certains jeunes citadins, qui le perçoivent comme moins utile dans un contexte moderne.

4.2 L'amazigh dans l'éducation et les institutions

L'enseignement de l'amazigh dans les écoles représente une avancée importante, mais son application reste inégale.

Au Maroc : Introduit dans certaines écoles depuis 2003 ; Problème : Manque d'enseignants formés et faible généralisation dans le pays.

En Algérie

- Enseigné dans certaines régions, mais pas généralisé.
- Statut officiel depuis 2016, mais encore peu présent dans l'administration.

En Maurétanie, Egypte, Espagne (îles Canaries) et Burkina-Faso

- La langue amazighe n'est pas enseignée dans le système scolaire et n'a pas de présence institutionnelle.
- Le rôle néfaste des politiciens dans la dégradation et la baisse de l'amazighophonie

Au Mali et Niger

- Il est enseigné dans certaines écoles, mais son usage institutionnel reste limité en raison de la prédominance du français (langue officielle) et des langues majoritaires locales.
- Le règne de la pensée rétrograde soutenue par les pouvoirs en place et la folklorisation assurée par les médias officiels.

Défis :

❖ Pénurie de manuels et de formations pour les enseignants.

❖ Faible motivation des parents à inscrire leurs enfants en cours d'amazigh, jugé moins utile que le français ou l'anglais.

❖ Manque d'intégration dans les secteurs professionnels et scientifiques.

Opportunités :

✓ La reconnaissance institutionnelle favorise son intégration progressive dans le système éducatif.

✓ Les initiatives associatives et militantes encouragent la transmission de l'amazigh dans des centres culturels et des écoles privées.

4.3 Le rôle des médias et du numérique dans la revitalisation de l'amazigh

Les nouvelles technologies et les médias offrent de nouvelles opportunités pour la diffusion de la langue amazighe.

Médias audiovisuels

- Chaînes de télévision : Tamazight TV au Maroc et en Algérie diffusent du contenu en amazigh, favorisant son apprentissage et sa visibilité.

- Radios amazighes : Présentes dans plusieurs pays, elles jouent un rôle majeur dans la préservation de la langue.

Internet et réseaux sociaux

- Les réseaux sociaux en général : des créateurs de contenu en Amazigh attirent une nouvelle génération et modernisent son usage.

- Applications mobiles et plateformes éducatives : Développement de dictionnaires et d'outils d'apprentissage (ex : clavier amazigh, Dictionnaire général de la langue amazighe informatisée –DGLAI- Google en amazigh).

Problèmes et défis

- L'amazigh manque encore de standardisation, ce qui complique son intégration dans les nouvelles technologies.

- Le manque de production littéraire et scientifique en amazigh limite son rayonnement.

4.4 La standardisation et l'écriture amazighe : un défi pour la modernité

L'un des enjeux majeurs est l'unification de l'écriture amazighe. Trois systèmes coexistent :

- Les tifinaghes (officiel au Maroc et en Algérie)
- L'alphabet latin (utilisé par beaucoup de chercheurs et militants)
- L'alphabet arabe (historique mais peu utilisé aujourd'hui)

Le choix des tifinaghes a été politique, mais il reste peu utilisé au quotidien. Beaucoup préfèrent l'alphabet latin pour la facilité d'usage sur les claviers et pour une diffusion plus large.

4.5 Amazigh et mondialisation : un avenir incertain ?

Mondialisation linguistique : L'anglais et le français dominent les échanges internationaux, reléguant l'amazigh à un usage local. Peu de débouchés professionnels : Les jeunes hésitent à apprendre l'amazigh par manque de perspectives d'emploi. Risque d'assimilation : Sans une politique linguistique forte, l'amazigh pourrait voir son usage se réduire progressivement.

Solutions possibles

✓ Intégrer davantage l'amazigh dans l'enseignement supérieur et la recherche.

✓ Développer des contenus modernes en amazigh (cinéma, littérature, jeux vidéo, applications).

✓ Encourager la traduction et l'adaptation de l'amazigh aux nouvelles technologies.

La langue amazighe est à un tournant. Si elle a longtemps été marginalisée, elle connaît aujourd'hui un regain d'intérêt grâce aux médias, aux politiques linguistiques et aux initiatives culturelles. Cependant, pour survivre dans un monde moderne, elle doit s'adapter aux nouvelles réalités tout en restant fidèle à son héritage.

5- Langue amazighe et patrimoine culturel : un lien indissociable

La langue amazighe n'est pas seulement un moyen de communication, mais un véritable pilier du patrimoine culturel des peuples amazighs. Elle véhicule une mémoire collective, une vision du monde et des savoirs ancestraux à travers plusieurs expressions culturelles : traditions orales, arts, rituels, croyances et modes de vie.

5.1 La langue amazighe comme réservoir de la mémoire collective

L'Amazigh est profondément enraciné dans l'Histoire et les traditions des populations amazighes. À travers elle, se transmettent :

✓ Les récits historiques : Légendes sur Massinissa, Jugurtha, Juba II, Kahina, Tin Hinan, etc.

✓ Les traditions : Règles de vie en communauté (*azref*), organisation sociale.

✓ Les savoirs traditionnels : Médecine, agriculture, astronomie, artisanat.

Chaque mot porte en lui une vision du monde amazighe, façonnée par des siècles d'interactions avec la nature, les croyances et les dynamiques sociales.

5.2 La transmission orale : fondement du patrimoine immatériel

5.2.1 Contes et légendes amazighs

Les contes (*taqessist*, *tamacahut*) ont un rôle fondamental dans l'éducation des enfants et la transmission des valeurs.

- Thèmes récurrents : justice, courage, sagesse, ruse, forces surnaturelles.
- Exemple de conte amazigh : L'histoire de *Tarir*, la femme-sorcière, transmise depuis des siècles.

5.2.2 Proverbes et expressions

Les proverbes amazighs sont un concentré de sagesse populaire. Ils transmettent une vision du monde et des conseils pratiques.

- *Ur da itbeddal wuccen s yizem* (Le chacal ne se transforme pas en lion) → Met en garde contre la nature profonde des gens.

- *Unna ikerzen ka, qad imger ka, Amedyaz ur ittru* (Celui qui ne laboure pas n'a pas de récolte, le poète ne se tait jamais) → Exalte le travail et la parole libre.

5.2.3 Chants et poésie orale

La poésie amazighe (*timawayin*, *izlan*, *asfrou*, *Ahellil*, etc.) est un moyen puissant de transmission des émotions, des histoires et des revendications.

- L'*ahidous* (Maroc Central) et l'*ahouach* (Sousse) : poésie et danse collectives.

- Les chants de l'*ahellil* (Gourara) : classés au patrimoine immatériel de l'UNESCO.

- Les poèmes engagés de Matoub Lounès et d'autres chanteurs amazighs.

Ces formes artistiques sont des archives vivantes de la langue amazighe.

5.3 Langue et artisanat : un savoir-faire transmis en amazigh

L'artisanat amazigh, qu'il s'agisse du tissage, de la poterie ou de la bijouterie, est intimement lié à la langue.

- Les motifs sur les tapis et les poteries portent des noms amazighs et racontent des histoires ou des croyances ancestrales.

- Les bijoux amazighs sont souvent accompagnés de formules protectrices en amazigh (*tussna*).

- L'apprentissage de ces métiers se fait traditionnellement par oralité, en amazigh.

Exemple : Le motif du diamant « losange » sur les tapis symbolise la maternité, la protection contre le mal et la fertilité.

5.4 Langue et rites : une dimension spirituelle et identitaire

5.4.1 Rituels et fêtes traditionnelles

Certaines fêtes amazighes sont entièrement structurées autour de la langue.

- *Yennayer* (nouvel an amazigh, 12-14 janvier) : Célébré avec des chants et des prières en amazigh.
- *Imẓad* (rituel musical des femmes Touaregs) : La musique et les chants en Tamacheq accompagnent des cérémonies de transmission.

5.4.2 Croyances et symboles linguistiques

- L'amazigh a conservé des traces de croyances animistes et de cultes anciens (animaux, planète, montagne, rivières → Lalla Zouggara, Benqibbou).
- Certains mots et expressions sont liés à la *baraka* et à la protection contre le mauvais œil (5 g allen nnem, main de fatma, ad iâmu ṛebbi Tiṭ ixxan, qerqecca lebla, Tiṭ n cciḍan, beṛṛa d uâraq).
- La langue est utilisée dans des rituels de guérison et des formules magiques.

5.5 Défis et avenir du lien entre langue et patrimoine

Mondialisation et urbanisation → Risque de perte des traditions.

Déclin de l'oralité → Moins de jeunes parlent l'amazigh à la maison.

Modernisation nécessaire → Besoin de films, livres et contenus numériques en Amazigh.

Solutions possibles :

✓ Valorisation du patrimoine amazigh dans l'éducation et les médias.

✓ Collecte et archivage des traditions orales (ex : initiatives pour enregistrer les contes en amazigh et tout ce qui a rapport avec le patrimoine immatériel amazigh).

✓ Intégration de l'amazigh dans la culture moderne : films, musique, jeux vidéo.

La langue amazighe est le cœur battant du patrimoine culturel amazigh**.** Elle est le véhicule d'un héritage riche et diversifié, mais elle doit être préservée face aux défis du monde moderne.

Conclusion :

La langue amazighe est bien plus qu'un simple moyen de communication : elle est une identité, une mémoire collective et un patrimoine vivant. À travers ses formes orales, son lien avec les traditions, son rôle dans l'art et ses expressions culturelles, elle constitue un socle fondamental de l'identité amazighe. Cependant, face aux défis de la modernité – urbanisation, globalisation, marginalisation institutionnelle – l'amazigh se trouve à un tournant décisif. Les politiques linguistiques ont permis des avancées significatives, mais elles restent insuffisantes pour garantir une transmission durable et efficace de la langue. Si l'oralité a longtemps été la principale voie de transmission, le numérique, les médias et l'éducation doivent aujourd'hui prendre le relais pour inscrire l'amazigh dans un avenir pérenne. Il ne s'agit pas seulement de conserver, mais aussi de réinventer cette langue afin qu'elle continue de vibrer au cœur du quotidien des nouvelles générations.

L'avenir de la langue amazighe dépendra donc de l'engagement des locuteurs, des politiques publiques et de la créativité culturelle pour faire vivre cette langue non pas comme une relique du passé, mais comme une force du présent et de l'avenir.

الفهرس

الاسم	العنوان	الصفحة
محمد خليل أكديحي ياسين بزاز	الرقابة الاتفاقية وتنازع السلطة التفسيرية: حدود بناء قانون دستوري مشترك في أمريكا اللاتينية	09
نعيم بوسلهام	المؤسسة الملكية والحركات الإسلامية في المغرب: من أطروحة ولي العهد (1993) إلى هندسة الحقلين الديني والسياسي (دراسة سوسيولوجية وسياسية في تحولات مقاربة العرش للإسلام السياسي ومكافحة التطرف)	46
انيسة الطيبي	اكراهات البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تجاوزها "دراسة مقارنة انطلاقا من الحالة المغربية "	68
د .السعيدي الميلود ذ .أميمة قرنون	التأثير العصبي النفسي للأمراض المزمنة: ربط علم الأعصاب بالرعاية النفسية والاجتماعية	79
يوسف المدكور	إثبات الخطورة الإجرامية دراسة مقارنة -	93

مقالات باللغة الأجنبية

NOM	TITRE	PAGE
Hicham el hanafi	Financements innovants au Maroc Opportunités et défis	115
Ameyoud Yassine	le nantissement des titres ;de matériels et outillage ;de créances et de marchandises	144
Ameyoud Yassine	Détournement de fonds	166
AMZAOUA MOUSSA	L'enjeu et le risque sécuritaire de la technologie dans l'Entreprise	181
ALI ELKANTAOUI	Gouvernance administrative des villages de pêche dans la région de Dakhla-Oued Eddahab : diagnostic empirique des défis de gestion à l'épreuve de la stratégie Halieutis	201
MOHA MALOUI	LANGUE AMAZIGHE ET IDENTITE CULTURELLE	226